

جامعة الجزائر3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تخصص: الإدارة المالية للمؤسسات

الموضوع:

البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المعوقات والمقومات)

- حالة الجزائر -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير

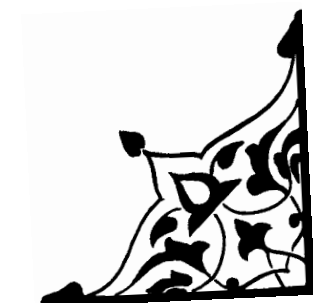
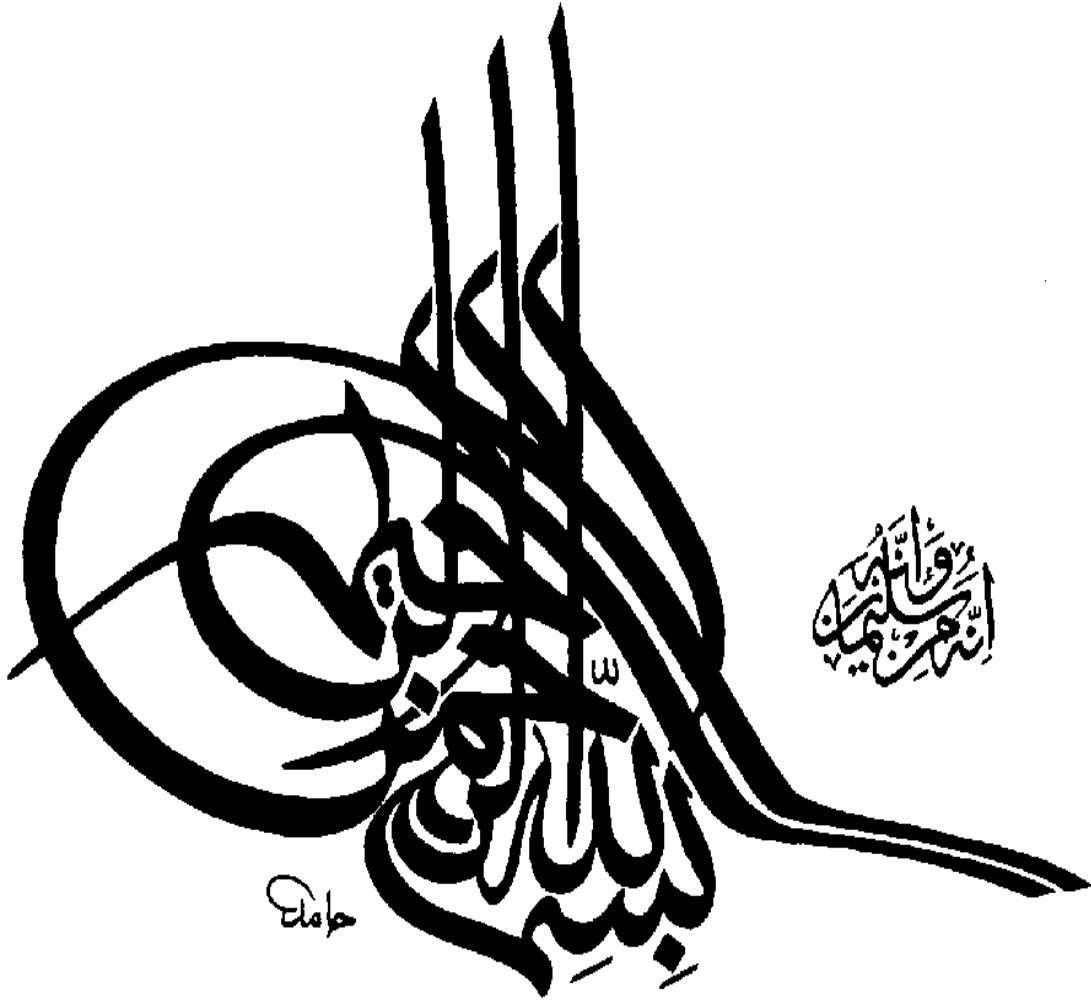
إشراف الأستاذ الدكتور:
لخلف عثمان

إعداد الطالب:
بوساق أحمد

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. سحنون جمال الدين جامعة الجزائر3 رئيسا
أ.د. لخلف عثمان جامعة تيبازة مقررا
أ.د. قويقح نادية جامعة تيبازة ممتحنا
أ.د. بلحمدي سيد علي المركز الجامعي تندوف ممتحنا
د. زواوي زكية جامعة الجزائر3 ممتحنا
د. حروش رفيقة جامعة الجزائر3 ممتحنا

السنة الجامعية 2021/2020



الفهرس

كلمة شكر

الإهداء

الملخص

I الفهرس

IV قائمة الجداول

VIII قائمة الأشكال

IX الملخص

أ- ز المقدمة عامة

الفصل الأول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأهمية والأهداف، المعوقات والتحديات

3 المبحث الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3 المطلب الأول : صعوبات تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

4 المطلب الثاني : معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

7 المطلب الثالث : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

11 المبحث الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أهميتها ومعايير تصنيفها

11 المطلب الأول : مميزات وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

16 المطلب الثاني: أهمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

21 المطلب الثالث : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

25 المبحث الثالث: معوقات م ص و م، أسباب فشلها ومتطلبات نجاحها

25 المطلب الأول : مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

33 المطلب الثاني : عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

35 المطلب الثالث : متطلبات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

40 خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- المبحث الأول: مصادر التمويل التقليدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....43
- المطلب الأول: التمويل، مفهومه ومحدداته.....43
- المطلب الثاني: مصادر التمويل الداخلي للمؤسسة.....46
- المطلب الثالث: مصادر التمويل الخارجي للمؤسسة.....48
- المبحث الثاني: بدائل تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....56
- المطلب الأول: رأس مال المخاطر وتمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.....56
- المطلب الثاني: قرض الإيجار كمصدر تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....61
- المطلب الثالث: بورصة المؤسسات، عقد تحويل الفاتورة كبديل لتمويل م ص وم.....65
- المبحث الثالث: صيغ التمويل الإسلامي ومدى ملائمتها لتمويل م ص و م.....70
- المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي.....70
- المطلب الثاني: صيغ التمويل القائمة على الائتمان التجاري.....73
- المطلب الثالث: صيغ التمويل القائمة على المشاركة وعلى التكافل.....76
- خلاصة الفصل الثاني.....81

الفصل الثالث : تجارب دولية في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- المبحث الأول : تجارب دول متقدمة في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....84
- المطلب الأول : تجربة الولايات المتحدة.....84
- المطلب الثاني : تجربة اليابان.....87
- المطلب الثالث : التجربة الفرنسية.....91
- المبحث الثاني : تجارب دول عربية في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....95
- المطلب الأول : تجربة مصر.....95
- المطلب الثاني : التجربة المغربية.....98
- المطلب الثالث: تجربة المملكة العربية السعودية.....102
- المبحث الثالث : تجارب متنوعة لدول نامية.....108
- المطلب الأول: : تجربة الهند.....108

المطلب الثاني: تجربتي رومانيا والمكسيك في عقد تحويل الفاتورة.....	112
المطلب الثالث: عرض لبعض التجارب في مجال التمويل الإسلامي.....	116
خلاصة الفصل الثالث	122
الفصل الرابع : واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	
المبحث الأول : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	125
المطلب الأول : دراسة إحصائية لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	125
المطلب الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض المؤشرات الاقتصادية.....	128
المطلب الثالث : التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	129
المبحث الثاني : هيئات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	133
المطلب الأول : وكالات دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	133
المطلب الثاني : صناديق دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	138
المطلب الثالث: هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	142
المبحث الثالث : تجربة الجزائر في مجال بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	146
المطلب الأول: : واقع التمويل بصيغة رأس مال المخاطر، وقرض الإيجار في الجزائر.....	147
المطلب الثاني: واقع بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعقد تحويل الفاتورة	154
المطلب الثالث: التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأفاق تطويره.....	157
المبحث الرابع : واقع التمويل من وجهة نظر مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	162
المطلب الأول: : منهجية الدراسة الميدانية.....	162
المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية.....	164
خلاصة الفصل الرابع	180
الخاتمة العامة.....	182
قائمة المراجع.....	191
الملاحق.....	iii-i

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان	8
(2-1)	التعريف الفرنسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	8
(3-1)	تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	9
(4-1)	تعريف البنك العالمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	9
(5-1)	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية	9
(6-1)	معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر	10
(7-1)	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري	11
(8-1)	الإسهام النسبي للمؤسسات الصغيرة في بعض الدول في التشغيل	17
(9-1)	تحديد القدرة الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر	30
(10-1)	أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	33
(1-2)	مقارنة بين التمويل برأس المال المخاطر والتمويل البنكي	58
(2-2)	تطور حجم التمويل للمؤ.ص.م في مناطق العالم باستخدام نظام الفاكترينغ	69
(3-2)	مقارنة بين التمويل الإسلامي والتقليدي	71
(4-2)	أدوات وصيغ التمويل الإسلامي	72
(1-3)	عدد الشركات وقيمة التمويل للجمعية الأمريكية لرأس المال المخاطر	87
(2-3)	تطور نشاط قرض الإيجار في مصر خلال الفترة 2018-	97
(3-3)	أهم المؤسسات و الهيئات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية	103
(4-3)	مساهمة المؤسسات الصغيرة في الناتج المحلي والإنتاج الصناعي في الهند	108
(5-3)	تصنيف المستثمرين في الهند خلال الفترة (2004-2009)	111
(6-3)	تطور حجم الفاكترينغ في رومانيا للفترة 2010-2018	114
(7-3)	تطور حجم الفاكترينغ في المكسيك للفترة 2010-2018	115
(8-3)	محفظة تمويل عملاء البنك العربي الإسلامي الدولي 2014-2018	117
(9-3)	توزيع محفظة تمويل عملاء البنك العربي الإسلامي الدولي حسب القطاع	117
(10-3)	حصيلة الزكاة في السودان 2015-2016.	119

125	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حتى 2019/06/30	(1-4)
126	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2003-2018).	(2-4)
127	توزيع عدد المؤسسات حسب قطاع النشاط حتى 2019/06/30	(3-4)
127	توزيع عدد المؤسسات حسب قطاع النشاط حتى 2019/06/30	(4-4)
128	تطور حصيلة التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى 2019/06/30	(5-4)
128	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات حتى 2019/06/30	(6-4)
129	المنظومة البنكية في الجزائر حتى نهاية 2018	(7-4)
130	القروض الممنوحة للاقتصاد من طرف البنوك	(8-4)
134	أنواع التمويل المقدم من قبل ANSEJ	(9-4)
134	إجمالي المشاريع الممولة من طرف ANSEJ إلى غاية جوان 2019	(10-4)
135	نمط التمويل الممنوح من قبل ANGEM	(11-4)
136	القروض الممنوحة من قبل ANGEM إلى غاية 2019/06/31	(12-4)
137	مساهمة (ANDI) في دعم المؤسسات خلال السداسي الأول من سنة 2019	(13-4)
138	أنواع التمويل المقدم من قبل CNAC	(14-4)
139	إجمالي المشاريع الممولة من طرف CNAC منذ إنشائه إلى غاية جوان	(15-4)
140	وضعية الملفات المعالجة من طرف FGAR حتى 2019/06/30	(16-4)
141	حصيلة CGCI في مجال ضمان قروض المؤسسات حسب قطاع النشاط	(17-4)
143	هيئات المرافقة والدعم المستلمة والجاري إنجازها حتى 2019/06/30	(18-4)
144	حصيلة مشاتل المؤسسة حسب الولايات خلال سنة 2018	(19-4)
145	حصيلة المشاريع المرافقة من قبل مراكز التسهيل حسب قطاع النشاط	(20-4)
146	حصيلة عدد المؤسسات المدعمة حتى 2019/06/30	(21-4)
147	أهم شركات رأس المال المخاطر العاملة في الجزائر	(22-4)
148	تركيبة المساهمين في رأس مال شركة الجزائر استثمار	(23-4)
149	نشاط شركة SOFINANCE	(24-4)
150	المشاريع الممولة من قبل SOFINANCE حسب النشاط وطبيعة التمويل	(25-4)
152	أهم المؤسسات المانحة للتأجير في الجزائر	(26-4)

152	تطور سوق الايجار في الجزائر خلال الفترة (2011- 2016)	(4-27)
154	المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر الى غاية مارس من سنة 2019	(4-28)
157	حجم تمويلات بنك البركة خلال الفترة (2012-2016)	(4-29)
158	حجم تمويلات بنك السلام خلال الفترة (2012-2018)	(4-30)
159	تنامي الحصيلة الوطنية لزكاة الاموال خلال الفترة 2003-2017	(4-31)
161	تنامي الاستثمار في صندوق الزكاة خلال الفترة 2003-2012	(4-32)
164	معامل الارتباط لمحاو الدراسة	(4-33)
164	معامل ألفا كرونباخ لمحاو الدراسة	(4-34)
165	تصنيف مؤسسات العينة حسب الملكية	(4-35)
165	تصنيف عينة المؤسسات حسب طبيعتها	(4-36)
165	نوع المؤسسة حسب قطاع النشاط	(4-37)
166	تصنيف العينة حسب العمر	(4-38)
166	إطار إنشاء مؤسسات عينة الدراسة	(4-39)
166	أشكال الدعم لعينة المؤسسات	(4-40)
167	طبيعة مسيري عينة المؤسسات	(4-41)
167	المستوى التعليمي لمسيري عينة المؤسسات	(4-42)
167	الخبرة في الميدان لمسيري العينة	(4-43)
168	مدى مواجهة مشاكل تمويلية لمؤسسات العينة	(4-44)
168	الميل إلى المشاركة لمؤسسات عينة الدراسة	(4-45)
168	مدى اللجوء لطلب القرض البنكي لعينة المؤسسات	(4-46)
169	سبب عدم لجوء أفراد العينة للتمويل البنكي	(4-47)
169	نوع القرض البنكي المطلوب من المؤسسات	(4-48)
169	تغطية التمويل البنكي لاحتياجات التمويل لمؤسسات الدراسة	(4-49)
170	مدى مواجهة صعوبات في الحصول على القرض البنكي	(4-50)
170	نوع معوقات الحصول على القرض البنكي للمؤسسات	(4-51)
171	مدى مساهمة معوقات الحصول على القرض في البحث عن مصادر تمويل	(4-52)

171	نوع البديل التمويلي الملائم للمؤسسة	(4-53)
172	سبب اللجوء للبدايل التمويلية حسب رأي مسيري العينة	(4-54)
172	إجراءات تسهيل الحصول على التمويل البنكي من وجهة نظر المسيرين	(4-55)
173	مدى الحصول المؤسسات على البدائل التمويلية	(4-56)
173	نوع البديل التمويلي المطلوب من مسيري المؤسسات	(4-57)
173	أسباب توجه المؤسسة للتمويل بقرض الإيجار حسب رأي المسيرين	(4-58)
174	مدى ملائمة التمويل بصيغة قرض الإيجار لمؤسسات الدراسة	(4-59)
174	مقومات تفعيل صيغة قرض الإيجار حسب رأي العينة	(4-60)
175	مدى استخدام الصيغ الإسلامية للتمويل من قبل مؤسسات العينة	(4-61)
175	نوع الصيغ الإسلامية الممول بها من طرف المؤسسة	(4-62)
175	معوقات عدم التوجه للتمويل بالصيغ الإسلامية من قبل عينة المؤسسات	(4-63)
176	مدى اعتبار بدائل التمويل الإسلامي ملائمة لتمويل المؤسسة	(4-64)
176	مقومات تفعيل صيغ التمويل الإسلامي حسب رأي المسيرين	(4-65)
177	مدى علم أفراد العينة بوجود السوق المالية الثانية	(4-66)
177	أسباب عدم التوجه للتمويل بالصيغ الإسلامية	(4-67)
177	مقومات تنشيط بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر المسيرين	(4-68)
178	مدى علم مسيري العينة بصيغة رأس المال المخاطر	(4-69)
178	أسباب تواضع التمويل بصيغة رأس مال المخاطر حسب رأي العينة	(4-70)
179	مقومات تفعيل صيغة رأس مال المخاطر كتقنية تمويلية حسب رأس العينة	(4-71)

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي لعدد من الدول العربية	20
(2-1)	معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	24
(3-1)	حصة المؤسسات من إجمالي القروض البنكية في بعض الدول العربية	29
(1-2)	مراحل التمويل عن طريق رأس المال المخاطر	59
(2-2)	سير عملية قرض الإيجار	64
(3-2)	أطراف عقد تحويل الفاتورة	68
(1-3)	استثمارات رأس المال المخاطر في اليابان	90
(2-3)	توزيع التمويل برأس المال المخاطر في اليابان حسب مراحل المشروع	90
(3-3)	استثمارات رأس المال المخاطر في فرنسا خلال المرحلة (2008-2016)	93
(4-3)	تطور عدد المؤسسات المدرجة في سوق Alternext	94
(5-3)	توزيع المؤسسات المدرجة في سوق Alternext حسب القطاع	95
(6-3)	حجم التمويل المصرفي وغير المصرفي للمؤص و م في المغرب	100
(7-3)	تحديات تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية	102
(8-3)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية حسب القطاع	106
(9-3)	عدد المؤسسات الممولة برأس المال المخاطر في الهند	112
(10-3)	تطور حجم الفاكترينغ في رومانيا للفترة 2012-2018	114
(11-3)	تطور حجم الفاكترينغ في المكسيك للفترة 2010-2018	116
(1-4)	توزيع القروض حسب النوع وطبيعة النشاط الاقتصادي	136

مقدمة عامة

1- أهمية الموضوع

تعد المؤسسة الاقتصادية المحرك الأساسي للتنمية والتطور الاقتصادي في جميع الدول، ولقد ألزم الدور الجديد للتنمية الاقتصادية دول العالم المتطورة والنامية على حد سواء على ضرورة التركيز على تنمية وتطوير المؤسسات ذات الأحجام المنخفضة أو ما يعرف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للمرونة الكبيرة التي تتمتع بها هذه المؤسسات خاصة حرية دخولها وخروجها من الأسواق من جهة وقدرتها على تنويع هياكل الإنتاج ودعم الإنتاج المحلي وإنشاء مناصب الشغل من جهة أخرى، فضلا عن دورها الاجتماعي المتمثل في تقليص بؤر الفقر والحد من الآفات الاجتماعية خصوصا في الأرياف ومناطق الظل.

إن الاهتمام المتزايد بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انعكس على تعداد وهيكل هذه المؤسسات في العديد من الدول خاصة المتطورة منها، وأصبحت هذه الهياكل تشكل نسبة مرتفعة من النسيج الاقتصادي وصلت إلى نسبة 96% في بعض الدول المتقدمة، كما بلغت مساهمتها في التشغيل نسبة مرتفعة وصلت حدود 74% كما تجاوز مساهمتها في القيمة المضافة نسبة 50%، غير أن هذا الاهتمام لا ينفي معاناة أغلب هذه المؤسسات من جملة من المشاكل والمعوقات خاصة في الدول النامية، جزء منها راجع لطبيعة المؤسسة وخصوصيتها كقلة رأسمالها وضعف مواردها البشرية بسبب الطابع العائلي ورفض أغلبها إدخال شركاء، وأخرى مرتبطة بصعوبة تسويق منتجاتها وصعوبة اختراق الأسواق أمام المؤسسات الكبيرة، غير أن مشكل الحصول على التمويل يعد من أبرز المشاكل التي تعاني منها أغلب هذه المؤسسات.

كما يعد تطوير سوق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكبر تحد يواجهه هذا القطاع، ولقد سارعت الكثير من الدول خاصة المتطورة للعمل على تسهيل نفاذ هذه المؤسسات للتمويل، سواء من خلال تكييف منظوماتها المصرفية مع متطلبات هذا القطاع ووضع نظام تمويلي لدعمها كخلق مكاتب ائتمان متخصصة لمساعدة البنوك على السرعة والدقة في اتخاذ القرارات الائتمانية بما يسهم في رفع الائتمان المصرفي الممنوح لهذه المؤسسات، أو من خلال تنويع مصادر الدعم المالي عبر استحداث منصات وأدوات تمويلية يحتاج إليها هذا القطاع وتطوير واستحداث صيغ تمويلية بديلة وتنميتها وتهيئة

محيط وبيئة عملها، كشركات رأس المال المخاطر وصيغ قرض الإيجار وفتح بورصة متخصصة لهذه المؤسسات وغيرها.

إذا كان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتطورة قد تجاوز العديد من المعوقات لاسيما تلك المتعلقة بالتمويل عبر تنويع الخدمات التمويلية المتاحة بالسوق التمويلية وابتكار صيغ تمويلية على مستوى البنوك والمؤسسات التمويلية، فإن نظيرتها في الدول النامية مازلت تعاني من فجوة تمويلية كبيرة في ظل ضعف الائتمان المصرفي للمنوح هذا القطاع من جهة، وضعف أو انعدام البدائل التمويلية أمام هذه المؤسسات.

الجزائر وكغيرها من الدول اعتمدت العديد من البرامج المتعلقة بإعادة الهيكلة والتأهيل لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تطوير برامج الدعم المالي عبر إطلاق عدد من صناديق الدعم والضمان أو من خلال سن جملة من القوانين التنظيمية والتشريعية لتشجيع إنشاء هذه المؤسسات وتحسين بيئتها وتنافسيتها، وفي ظل عدم مرونة النظام البنكي خاصة ما تعلق بمنح القروض وافتقار البنوك للخبرة التمويلية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا خصوصية هذه المؤسسات وافتقارها لعنصر الضمانات، وضعف البدائل التمويلية، أضحى من الضروري تشريح واقع تمويل هذا القطاع سيما تنويع وتطوير البيئة التمويلية لهذه المؤسسات والاستفادة من بعض التجارب الدولية الرائدة في ذلك يشكل أهمية قصوى سواء على مستوى البحوث الأكاديمية أو على مستوى السياسات العملية.

2-أسباب اختيار الموضوع

من الأسباب الذاتية التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع هو تخصص المالية المدروس في التدرج وفي ما بعد التدرج، إضافة إلى الرغبة في تناول الموضوع المتجدد والمشوق في آن واحد.

أما الأسباب الموضوعية فتكمن في تزايد دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول المتطورة والنامية، والأهمية الذي أصبح يكتسبها خاصة في ظل الأزمات المالية المتعاقبة، وإشكالية التراجع المستمر لأسعار النفط بالنسبة للاقتصاديات الريفية ومنها الجزائر والتي شهدت نمو مطردا لهذا القطاع خاصة في العشر سنوات الأخيرة مما جعله حجر الزاوية الذي تبنى عليه مختلف البرامج التنموية، مما أدى بنا إلى ضرورة التعرف على واقع سوق تمويل القطاع وأهم معوقاته وسبل ترقيته.

3- أهداف البحث

يهدف البحث إلى تشريح واقع البيئة التمويلية (سوق تمويل) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وكذا متطلبات ومقومات ترقيتها وعليه فإننا نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- عرض أهمية وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد التعرف على أهم معايير تعريفها؛
- تشريح على أهم المعوقات التمويلية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية؛
- عرض أهم مصادر التمويل التقليدية المتاحة أمام قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- رصد بعض التجارب الرائدة في مجال تحفيز وتسهيل نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل مع التركيز على بعض التجارب الناجحة لبعض الدول النامية والعربية من خلال دراسة أحدث التقارير الدولية التي تظهر الواقع وكذا جهود هذه الدول في مجال دعم تمويل هذا القطاع؛
- عرض لواقع ونمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمة في بعض المؤشرات الاقتصادية إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2019،
- الوقوف عند واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالقروض البنكية ودور هيئات دعم ومرافقة وتمويل هذه المؤسسات؛
- التعرف على واقع ومعوقات تطوير بعض البدائل التمويلية (قرض الإيجار، رأس المال المخاطر، البورصة، بديل التمويل الإسلامي) في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل ترقيتها وتطويرها؛
- استطلاع واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقيتها من وجهة نظر بعض مسيري هذه المؤسسات.

4- الدراسات السابقة

توجد عدة دراسات سابقة والتي لها علاقة بموضوع دراستنا، ومن بينها:

- دراسة رابح زرفاني تحت عنوان "أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 03- 2013/2014، تناولت الدراسة مدخل عام حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

ثم أهم مصادر تمويلها مع التركيز على أهم البدائل التمويلية كرأس المال المخاطر وقرض الإيجار السوق المالية وغيرها، ودورها في دعم تمويل هذا النوع من المؤسسات، أهم ما توصل إليه الباحث في دراسته ضرورة تسريع القيام بإصلاحات في القطاع البنكي بما يتلاءم وبرامج وآليات دعم وإنشاء هذه المؤسسات، مع ضرورة تشجيع وتوسيع مجال استخدام الآليات التمويلية الحديثة في تمويل هذا القطاع، عبر رفع القيود المفروضة على البنوك وإعطاء حرية أكبر لها لا سيما في مجال تداول بعض الصيغ الإسلامية، كما توصل الباحث إلى أن إدخال إصلاحات في مجال الإفصاح وتعبئة المعلومات والأطر التنظيمية كفيل بتنشيط وتفعيل بورصة الجزائر كآلية جديدة لتمويل هذه المؤسسات.

- دراسة الباحث رامي حريد تحت عنوان "البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- حالة الجزائر-" أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة 2015/2014، وتدور إشكالية الدراسة حول مدى ملائمة البدائل التمويلية للإقراض في تغطية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تطرق الباحث إلى واقع أهم البدائل التمويلية للإقراض (قرض الإيجار، رأس مال المخاطر وصيغ وبدائل التمويل الإسلامي)، ومدى ملائمتها لهذا النوع من المؤسسات إضافة واقعها وسبل النهوض بها، توصلت الدراسة إلى أن البدائل التمويلية للإقراض تتطوي على العديد من المميزات تجعلها تتناسب كثيرا وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتياجاتها المالية، غير أن الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الجزائرية لتفعيلها وترقيتها تبقى ضعيفة وغير كافية.

- دراسة الباحثة هيبه بوعبد الله تحت عنوان "التمويل غير المصرفي للاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- حالة الجزائر-" أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 03- 2016/2015، وتدور إشكالية الدراسة حول مقومات ومتطلبات ترقية أساليب وآليات التمويل غير المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، عرضت الباحثة أهم صيغ التمويل الغير مصرفي المتاحة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقرض الإيجار، رأس مال المخاطر والسوق المالي، إضافة الى التمويل الإسلامي إضافة إلى عرض لأهم التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، ثم تطرقت الباحثة إلى تجربة الجزائر في مجال التمويل غير المصرفي، في محاولة الإجابة على إشكالية الدراسة عن طريق إستبانة وجهت لمسييري وملاك عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توصلت الدراسة إلى أن هناك معوقات متنوعة من وجهة

نظر مسيري هذه المؤسسات تحول دون حصولها على التمويل غير المصرفي بكل صيغه، نظرا لضعف الدعم الحكومي ونقص الخبرات ونقص البيانات والمعلومات المتعلقة به، مما أوصت الباحثة بضرورة مراجعة سياسة الدعم وتهيئة المحيط الخارجي لزيادة فعالية هذه الصيغ الغير مصرفية بهدف تغطية الاحتياجات التمويلية لهذه المؤسسات.

- دراسة الباحثة أمينة حنفي تحت عنوان "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظرية والتطبيق-حالة الجزائر-" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019/2018، هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الاستراتيجيات التي وضعتها الدولة للنهوض بالقطاع خاصة من الجانب التمويلي إضافة إلى الوصول إلى معايير مثلى لاختيار مصادر تمويلية مثلى تتماشى ووضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا حالتها المالية، ومحاولة التوصل إلى الإجراءات التي يمكن من خلالها تطبيق نظريات التمويل على أرض الواقع، دارت إشكالية الدراسة حول مكن خلل مشكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من بين نتائج الدراسة التطبيقية أن الضمانات هي الأكثر تأثيرا في تمويل هذا القطاع، كما أن صندوق ضمان القروض كان له دور كبير في تمويل هذه المؤسسات، رغم كل هذا مازال القطاع يعاني من مشكل التمويل.

5-إشكالية البحث

انطلاقا مما سبق تتبلور معالم إشكالية البحث في السؤال الرئيسي الآتي:

- ما واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
يمكن أن تتفرع هذه الإشكالية إلى عدة أسئلة فرعية تساعد في الإجابة عليها:
- ماهي المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامة والجزائر خاصة؟
- ما أهم التجارب الدولية في مجال دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما موقع التجربة الجزائرية منها؟
- إلى أي مدى ساهمت هيئات الدعم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ما هو واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وما أهم معوقاته؟
- ما هي فرص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصيغ التمويل المستحدثة في الجزائر كقرض الإيجار، رأس المال المخاطر، السوق المالية وعقد تحويل الفاتورة وما مقومات تطويرها وترقيتها؟

- ما هو واقع بيئة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من وجهة نظر مسيريها؟

6- فرضيات البحث

تطلب تحليل الإشكالية بتفرعها إلى أسئلة فرعية الإجابة عليها بمجموعة من الفرضيات، التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف الأسئلة المطروحة قمنا بطرح فرضية أساسية والتي تنص على:

" تتميز البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بهيمنة التمويل البنكي عن طريق آليات الدعم المستحدثة من طرف الدولة في ظل ضعف البدائل التمويلية لهذا القطاع ومحدودية انتشارها"

وتتدرج تحت الفرضية الأساسية الفرضيات الفرعية الآتية:

- خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحد من قدرتها في الحصول على القروض البنكية بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب؛
- يعد نشاط البدائل التمويلية في الجزائر ضعيف ولا يلبي الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن مسألة ترقية هذه البدائل يظل رهينة النظام المالي والمصرفي إضافة إلى سياسة دعم الدولة وتهيئة المحيط الخارجي؛
- هناك معوقات تحد من تطور البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر مسيري هذه المؤسسات.

7- المناهج المتبعة

يستلزم انجاز هذا البحث المزج بين منهجين أو ثلاث، فتم إتباع المنهج الوصفي عند تطرقنا لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهمتها وخصائصها وأنواعها، أما المنهج التحليلي فاعتمدنا عليه في تحليل واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول مع تقييم بعض التجارب العربية، إضافة إلى واقعها في الجزائر وتحليل معوقاتها وسبل تطوير بعض الصيغ التمويلية بالاعتماد على مجموعة من الإحصائيات المتوفرة في هذا المجال، بينما تم اعتماد المنهج الكمي في تحليل الاستبيان الموجه لعينة المسيرين باستخدام بعض الأساليب الإحصائية (وصفية كاي تربيع).

8- صعوبات البحث

هناك صعوبات عدة أثرت على مجريات البحث بشكل أو بآخر ومنها:

- صعوبة كبيرة في الحصول على المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالموضوع من مصدرها، مع تضارب كبير في الإحصائيات وعدم تطابقها بين جهة أو هيئة وأخرى، وعدم توفرها بشكل مفصل فمثلا بنك الجزائر يعرض إحصائيات في تقاريره بخصوص القروض لكن دون تفصيل؛
- فترة الحرج الصحي كانت في بعض مراحل البحث عامل سلبي، خاصة فيما يتعلق بالحصول على بعض المعطيات والإحصائيات المحينة من مصدرها بسبب صعوبة التنقل، كما لا ننسى عقلية الموظف الجزائري فبالقابل نجد أغلب المؤسسات في البلدان المتطورة تنشر قوائمها المالية على شبكات الانترنت، يتمتع بعض الموظفين في بعض المؤسسات من منحك معلومة تتعلق حتى بعدد المؤسسات أو عدد القروض الممنوحة؛
- رفض الكثير من مسيري المؤسسات التعاطي بإيجابية مع الإستبانة ورفض البعض الإجابة عليها.

9- هيكل البحث

سيتم تقسيم الدراسة إلى أربع فصول، حيث نتطرق في الفصل الأول إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من تعريفها وفق مختلف المعايير، إضافة إلى خصائصها وأهميتها والمعوقات التي تعترضها مع التركيز على المعوقات التمويلية، مع التنويه بأسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية وسبل تنميتها ومتطلبات نجاحها.

بينما يعرض الفصل الثاني أهم مصادر التمويل التقليدي المتاحة أمام هذا القطاع وإيجابيات وسلبيات كل مصدر، إضافة إلى التطرق إلى بعض صيغ التمويل المستحدث ومدى ملائمتها لهذه المؤسسات خاصة كرأس مال المخاطر، قرض الإيجار، عقد تحويل الفاتورة، كما تناول الفصل صيغ التمويل الإسلامي المصرفي وغير المصرفي ودورها في تمويل هذا النوع من المؤسسات.

فيما تم تخصيص الفصل الثالث لأهم التجارب الدولية الرائدة في مجال دعم وتسهيل نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل سواء في مجال التمويل البنكي أو بعض صيغ التمويل المستحدث، مع التركيز على بعض تجارب الدول النامية سيما العربية ومحالة مقارنة ذلك بالواقع الجزائري، كما تخصيص جزء من الفصل لعرض بعض تجارب التمويل وفق صيغ التمويل الإسلامي.

بينما تناول الفصل الأخير من الدراسة واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ثم عرض واقع التمويل البنكي للقطاع وأهم معوقاته ومقومات تطويره، إضافة إلى واقع بعض صيغ التمويل المستحدث ومدى مساهمتها في دعم تمويل القطاع وأهم المشاكل والمعوقات التي تحد من تطويرها وسبل ترقيتها وتطويرها، لتختتم الدراسة بمحاولة معرفة هذا الواقع التمويلي من وجهة نظر مسيري وملاك هذه المؤسسات.

الفصل الأول

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأهمية
و الأهداف، المعوقات والتحديات

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأهمية والأهداف، المشاكل والصعوبات

لا شك أن الاهتمام المتزايد بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف أغلب دول العالم، المتقدمة والنامية على حد سواء، لمؤشر ودليل على أهميتها ودورها المحوري في اقتصاديات هذه الدول، سواء من خلال مساهمتها في النمو الاقتصادي أو فعاليتها في إنشاء فرص العمل، فضلا عن مساهمتها في تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

لقد أصبح دعم وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل بلدان العالم لاسيما البلدان النامية منها، نظرا لما تؤديه من دور محوري في تنويع هيكل الإنتاج ودعم الإنتاج المحلي، وخاصة فعاليتها في تحقيق التنويع الاقتصادي للبلدان النامية التي تعاني من ضعف اقتصاديات الكثير منها وعدم تنوعها، كما كان للخصخصة دور فاعل في ظهور وتطور هذا القطاع في إطار الدور المتزايد للقطاع الخاص، وتتزايد أهمية هذا النوع من المؤسسات في الحياة الاقتصادية من خلال دورها الاقتصادي والاجتماعي، خاصة ما تتميز بها من مميزات تجعلها أكثر فعالية من المؤسسات الكبيرة.

ونظرا للتباين والاختلاف الكبير بين مختلف دول العالم في تحديد مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظير اختلاف المعايير المعتمدة في ذلك، واختلاف بيئة تواجد ونشاط هذه المؤسسات ما جعل كل دولة أو هيئة تسعى لإيجاد تعريف لهذا القطاع انطلاقا من معيار أو عدة معايير، ولنتناول ما سبق بشيء من التفصيل سوف نستعرض في هذا الفصل ثلاث مباحث.

- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- أهمية وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها؛
- معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أسباب فشلها ومتطلبات نجاحها.

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن الاتفاق على معيار واحد لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد أمراً صعباً، ذلك أن تحديد مفهومها يختلف باختلاف المعايير المعتمدة من دولة أو هيئة إلى أخرى، إضافة إلى اختلاف الظروف والأوضاع الاقتصادية لكل بلد لاسيما درجة التقدم الاقتصادي، المستوى المعيشي للأفراد ومستوى التقدم التكنولوجي، ونحاول التطرق إلى أهم الصعوبات وكذا المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى إعطاء مجموعة من التعاريف لمثل هذا النوع من المؤسسات من بعض الدول والهيئات الدولية.

المطلب الأول: صعوبات تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن مسألة تحديد تعريف علمي موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمر غاية في الصعوبة تواجهه مختلف بلدان العالم، حيث تشير دراسة صادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من 55 تعريفاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أكثر من 75 دولة، وترجع صعوبة تحديد مفهوم موحد إلى عوامل أساسية هي: عوامل اقتصادية، عوامل تقنية وعوامل سياسية.

1- العوامل الاقتصادية: وتتمثل في مايلي:

1-1- اختلاف فروع النشاط الاقتصادي: يختلف النشاط الاقتصادي وتتنوع فروعه، فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة بالتجزئة وتجارة بالجملة وأيضاً على مستوى الامتداد ينقسم إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية، والنشاط الصناعي بدوره ينقسم إلى فروع عدة منها الصناعات الإستخراجية، الغذائية، التحويلية، الكيماوية والتعدينية وغيرها، وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية إليه أو أحد فروعها وذلك بسبب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة التعدينية قد تكون كبيرة في مجال التجارة أو الصناعة الغذائية¹.

1-2- اختلاف مستويات النمو: « ويتمثل في التطور اللامتكافئ بين مختلف الدول واختلاف مستويات النمو، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا أو اليابان أو أي بلد صناعي آخر تعتبر كبيرة في بلد نامي كالجزائر أو السنغال مثلاً، كما أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي تتباين من فترة لأخرى، فما يمكن أن نسميها بالمؤسسة الكبيرة الآن قد تصبح مؤسسة صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة، ويؤثر المستوى التكنولوجي الذي يحدد بدوره أحجام المؤسسات ويعكس التفاوت في التطور الاقتصادي»².

¹ - راجع خوني ورقية حساني، أساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الراية، عمان، الأردن، 2015، ص: 27.

² - راجع خوني ورقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، دار إيتراك، القاهرة، مصر، 2008، ص: 16.

1-3- تنوع الأنشطة الاقتصادية: إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات ويميزها من فرع إلى آخر، فعند المقارنة بين مؤسسات لفروع مختلفة نجد أن بعض قطاعات النشاط تتميز بكثافة رأسمالية أقل من قطاعات أخرى، وبالتالي يقل عنصر العمل بها ، وهنا تكمن صعوبة إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينطبق على كل الأنشطة الاقتصادية باستخدام نفس المعيار¹.

2- العوامل التقنية: « ويتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات، فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحيد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسات الى الكبر، بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك الى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة»².

3- العوامل السياسية: « وتتمثل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيهه وترقيته ودعمه وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتميز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع »³.

يتضح مما سبق صعوبة إيجاد تعريف موحد للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، نظرا للأسباب المذكورة أنفا وأسباب أخرى ترجع بدرجة كبيرة إلى طبيعة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يتصف بالديناميكية والتغيير الدائم تحت متغير الزمن وأخرى ترجع إلى اختلاف اهتمام الاقتصاديين والباحثين في مجال الاقتصاد والادارة وكذا الحكومات ومختلف الهيئات بهذا القطاع الحساس.

المطلب الثاني: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعددت معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واختلفت من دولة أو هيئة إلى أخرى، وهناك معايير اعتمدت من قبل العديد من الباحثين ومسيري الهيئات والمنظمات الدولية التي يتم من خلالها تصنيف المؤسسات إلى صغيرة، متوسطة وكبيرة حيث أمكن تقسيم هذه المعايير إلى نوعين.

1-المعايير الكمية: تتضمن هذه المعايير جملة من المؤشرات الكمية والإحصائية يتم من خلالها الفصل بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمؤسسة الكبيرة، وتتميز التعاريف المعتمدة على المعايير الكمية بأنها ذات صبغة محلية حيث أنها وضعت في ظل ظروف بلد أو دولة ما، ومن بين هذه

¹ - راجح خوني ورقية حساني، مرجع سابق، 2015، ص: 27.

² - راجح خوني ورقية حساني، مرجع سابق، 2008، ص: 18.

³ - المرجع نفسه، ص: 18.

المعايير نذكر: حجم العمالة، التركيب العضوي لرأس المال، الطاقة المستعملة، رقم الأعمال، رأس المال المستثمر...الخ.

1-1- معيار عدد العاملين: يعتبر أحد المعايير الكمية للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة، ويعد من أكثر المعايير شيوعاً في الاستخدام نظراً لسهولة قياسه عند قياس الحجم، ويتميز هذا المعيار بدقة المقارنة بين المؤسسات الصغيرة التي تنتج أنواعاً متماثلة من السلع عند ذات المستوى من الفن الانتاجي، وبالرغم من ذلك لم يحدث اتفاق حول الحدود الدنيا والقصى لعدد العاملين فهو يختلف من دولة لأخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً فإن المؤسسات الصغيرة يعمل بها 250 عامل وقد تصل الى 1000 عامل، وعموماً فإن هذا المعيار له ميزات كما وجهت له العديد من الانتقادات.

أ- مزايا المعيار: يتمتع هذا المعيار بمزايا عدة أهمها¹:

- البساطة و سهولة المقارنة بين حجم المشروعات؛

- توافر البيانات المتعلقة بالعمالة وسهولة الحصول عليها حيث أنها لا تتطلب على سرية أو حساسية.

ب- الانتقادات الموجهة للمعيار:

- أن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة في العملية الانتاجية بل هناك العديد من المتغيرات الاقتصادية ينبغي أخذها بعين الاعتبار كحجم الانتاج، الجهاز الاداري ونوعية المعدات الرأسمالية المستخدمة؛

- لا يعكس هذا المعيار الحجم الحقيقي للمشروع بسبب اختلاف معامل رأس المال فهناك صناعات تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة ولكنها توظف عدد قليل من العمال؛

- صعوبة المقارنة بين مختلف الدول في استخدام هذا المعيار لاختلاف الأساس الذي يتم بناء عليه تحديد عدد العمال، وكذلك لاختلاف نوعية العمالة من دولة لأخرى من حيث مستوى التعليم والخبرة.

1-2- معيار رأس المال: يعتبر هذا المعيار من أهم معايير التصنيف لأنه يعكس الطاقة الانتاجية والاستثمارية، إلا أنه يبقى مختلف من دولة إلى أخرى²، ويأخذ هذا المعيار أنه لا يصلح بمفرده لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو استخدامه كمعيار للمقارنة بين الصناعات المماثلة في الدول المختلفة حيث تختلف قيمة النقود من دولة إلى أخرى وحتى داخل الدولة الواحدة حسب معدلات التضخم و ارتفاع الأسعار والحالة الاقتصادية بصفة عامة.

¹ محمد محمود المكاوي، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الإسلامية، دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى 2018، ص: 16-17.

² خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص: 13.

1-3- معيار معامل رأس المال: يعتبر كل من المعيارين السابقين من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمؤسسة، لذا فإن الإعتماد على كل منهما منفردا يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة، فقد نجد حجم العمالة مرتفع بينما نجد رأس المال صغير فهنا تعتبر المؤسسة كبيرة حسب المعيار الأول وصغيرة وفي المعيار الثاني، لذا وجد معيار رأس المال الذي يمزج بين المعيارين وهو يمثل حجم رأس المال المستخدم بالنسبة للوحدة الواحدة من عنصر العمل¹.

2- المعايير النوعية: تتميز هذه المعايير بأنها ذات صبغة دولية، ويرجع ذلك إلى عدم تعرضها إلى الجانب النسبي -وهو الحجم- في تعريف المؤسسة الصغيرة حيث أنها ركزت على وصف خصائصها من حيث درجة تأثيرها في السوق، أو في شكل إدارتها وملكيته، وأهم هذه المعايير نجد الملكية، المعيار القانوني، التقدم التكنولوجي، الإدارة (التنظيم)...الخ.

2-1- معيار التقدم التكنولوجي: حسب هذا المعيار فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستعمل أساليب إنتاجية بسيطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، ويعتمد هذا المعيار في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فكرة أن طبيعة التكنولوجيا المستخدمة في بعض الصناعات قد تسمح بتجزئة العمليات والمراحل الإنتاجية بحيث يمكن إتمام هذه المراحل أو بعض منها في مؤسسة مستقلة وعلى نطاق أضيق نسبيا².

2-2- معيار الإدارة (التنظيم): وتصنف المؤسسة إلى صغيرة أو متوسطة حسب هذا المعيار إذا توفرت فيها خاصيتين أو أكثر من الخصائص التالية³:

- الجمع بين الملكية والتسيير؛
- قلة عدد مالكي رأس المال؛
- ضيق نطاق العمل؛
- صغر حجم الطاقة الإنتاجية؛
- تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير.

2-3- المعيار القانوني: يتوقف شكل المؤسسة القانوني على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فعادة تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكل شركات الأشخاص، شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم بينما تأخذ المؤسسات الكبيرة غالبا شكل شركات الأموال⁴.

¹ - نبيلة ساسان، "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، مجلة دراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد 24، 2015، ص: 4.

² - محمد محمود المكاوي، مرجع سابق، 2018، ص: 19.

³ - خبابة عبد الله، مرجع سابق، 2013، ص: 15-16.

⁴ - محمد محمود المكاوي، مرجع سابق، 2018، ص: 20.

2-4- معيار الاستقلالية: حسب هذا المعيار تعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة إذا كانت مستقلة مالياً على الأقل بنسبة 50%¹.

نلاحظ مما سبق الفرق بين المعايير الكمية والنوعية التي استعملت في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالأولى أُسست على مؤشرات قابلة للقياس الكمي، وذات صبغة محلية غير أن ما يعاب عليها صعوبة الحصول عليها في بعض الأحيان بسبب سريتها كمعيار رأس المال، وأخرى نوعية اعتمدت على مؤشرات غير كمية، ويمكن أن يكون أحسن لو تم المزج بين المعايير الكمية والنوعية في التعريف، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تعاريف الدول وبعض الهيئات الدولية.

المطلب الثالث: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم صعوبة توحيد تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة نظراً للأسباب المذكورة آنفاً وأسباب أخرى بسبب الفروقات الموجودة بين مختلف الدول والهيئات لاسيما تطبيق معايير التعريف، إلا أن العديد من الدول والهيئات أوجدت تعريف لهذا النوع من المؤسسات انطلاقاً من جملة من المعايير.

1- تعريف البلدان المتقدمة

رغم تقاربها في مستويات النمو والمستوى المعيشي إلا أن تعريفها لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اختلف من دولة لأخرى وفيما يلي بعض تعاريف الدول المتقدمة.

1-1- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: عرفت الولايات المتحدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسات المستقلة في الملكية والإدارة، وتستحوذ على نصيب محدود من السوق، على أن لا يتعدى عدد عمالها 300 عامل، إضافة إلى رأس مال لا يتجاوز تسعة ملايين دولار أمريكي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة.

1-2- تعريف اليابان: اعتمد اليابان في تعريفه على معيارين هما رأس المال وعدد العمال، ويختلف ذلك من قطاع لآخر، كما تم العمل على وضع تعريف واضح لهذه المؤسسات من خلال تعديل "القانون الأساسي للم.ص.م" والذي ميز في تعريفه بين القطاعات على النحو التالي²:

¹ - نبيلة ساسان، مرجع سابق، 2015، ص: 5.

² - منير لحواج، "آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية-دراسة مقارنة تجربة الهند، اليابان والجزائر"، مجلة دراسات، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، العدد الإقتصادي 20، 2013، ص: 78.

الجدول رقم(1-1): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان.

القطاع	رأس المال (مليون ين)	عدد العمال
الصناعات والقطاعات الأخرى	300 أو أقل	300 عامل أو أقل
مبيعات الجملة	100 أو أقل	100 عامل أو أقل
مبيعات التجزئة	50 أو أقل	50 عامل أو أقل
الخدمات	50 أو أقل	50 عامل أو أقل

المصدر: منير لحواج، مرجع سابق، 2013، ص:77.

1-3- تعريف فرنسا: يأخذ التعريف الفرنسي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بمعيار عدد العاملين، كما يعتبر أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يجب أن لا يتجاوز عدد العمال بها 500 عامل، أو التي تحقق رقم أعمال أقل من 77 مليون أورو¹، والجدول الموالي يوضح لنا ذلك.

الجدول رقم(1-2): التعريف الفرنسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نوع المؤسسة	عدد العمال
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 500
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49
المؤسسة الصغيرة جدا	أقل من 10

المصدر: Karen Delchet, Développement durable ; L'intégrer pour réussir, p:95

2- تعريف بعض الهيئات الدولية: يمكن ايجاز بعض تعاريف المنظمات والهيئات الدولية كالإتحاد الأوروبي، البنك العالمي.

2-1- الإتحاد الأوروبي: استخدم في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة معياري عدد العمال والحصيلة السنوية ومعيار الاستقلالية، ويمكن تلخيص ذلك من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم(1-3): تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نوع المؤسسة	العمالة الموظفة	رقم الأعمال السنوي	قيمة أصول الميزانية
المصغرة	أقل من 10	10 مليون أرو	أقل من 2 مليون أرو
الصغيرة	10-49 عامل	أقل من 50 مليون أورو	أقل من 10 مليون أرو
المتوسطة	50-250 عامل	أقل من 250 مليون أورو	أقل من 43 مليون أرو

المصدر: مصطفى يوسف كافي، ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة، دا أسامة، عمان، الأردن، 2016، ص:36.

¹ -Karen Delchet, Développement durable ; L'intégrer pour réussir, AFNOR, France, 2007, p:95

2-2- تعريف البنك العالمي: استخدم البنك العالمي لتعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثلاث معايير، معيار عدد الموظفين، إجمالي الأصول والمبيعات السنوية، حيث يجب أن تستوفي المؤسسة معيار عدد العمال إضافة إلى معيار على الأقل من المعيارين الآخرين، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(1-4): تعريف البنك العالمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نوع المؤسسة	العمالة الموظفة	رقم الأعمال السنوي	قيمة أصول الميزانية
المصغرة	أقل من 10	أقل من 100.000 دولار	أقل من 100.000 دولار
الصغيرة	أقل من 50	أقل من 03 مليون أورو	أقل من 03 مليون أورو
المتوسطة	أقل من 300	أقل من 15 مليون أورو	أقل من 15 مليون أورو

Source :lazaar, m. s., & boutella, m. « dynamiques et importances des pme en algéries », Revue de l'économie financière et des affaires JFBE, Issue : 2 , N° :4, 2018 :p :6.

3- تعريف بعض البلدان العربية: اختلفت الدول العربية في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استعمالها لمعايير التعريف وحتى التي استعملت نفس المعيار اختلفت في ذلك.

3-1- تعريف المملكة العربية السعودية: تعتمد الهيئة العامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في العربية السعودية، تعريفا يستند على معيارين أساسيين هما، حجم العمالة وقيمة المبيعات السنوية.

الجدول رقم(1-5): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي
المصغرة	أقل من 5	أقل من 3 مليون ريال
الصغيرة	ما بين (5-49) عامل	ما بين (3-39) مليون ريال
المتوسطة	ما بين (50-249) عامل	ما بين (40-200) مليون ريال

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 2019، ص.87.

3-2- تعريف مصر: اعتمد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنك المركزي المصري وفقا لأخر تعديل(5 مارس 2017)، على معياري رأس المال وعدد العمال، حيث تعد مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل مؤسسة تمارس نشاطا اقتصاديا أو إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا، مثلما يبينه الجدول الموالي.

الجدول رقم (1-6): معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر

نوع المؤسسة	عدد العمال	رأس المال
المصغرة	أقل من 10	أقل 50 ألف جنيه
الصغيرة	ما بين (6-49) عامل	ما بين (3-40) مليون جنيه
المتوسطة	ما بين (50-249) عامل	ما بين (40-200) مليون جنيه

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، 2019، ص.161.

2-3- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وفقا للقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02/17 والصادر بالجريدة الرسمية في 2017/01/11 والذي يهدف إلى¹:

- بعث النمو الاقتصادي؛
- تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسين إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المبتكرة منها؛
- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدراتها في مجال التصدير؛
- ترقية ثقافة المقاول؛
- تحسين معدل الاندماج الوطني وترقية المناولة.

واعتمد المشرع الجزائري في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدة معايير كمية ونوعية كرقم الأعمال، مجموع الميزانية، الأموال الخاصة، تجهيزات الإنتاج، عدد العمال، رأس المال... الخ. غير ان التعريف المتداول ارتكز على ثلاث معايير وهي، عدد العمال، رقم الأعمال ومجموع الميزانية، حيث تم تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها كل مؤسسة تستوفي معيار الاستقلالية وتنتج سلعا وخدمات، وتشغل من 01 الى 250 عامل على ألا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 مليار دينار، أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 01 مليار دينار²، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (1-7): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري.

نوع المؤسسة/المعيار	عدد العمال	رقم الاعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة (TPE)	بين 01 و 9 عامل	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج
مؤسسة صغيرة (PE)	بين 10 و 49 عامل	لا يتجاوز 400 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون دج
مؤسسة متوسطة (ME)	بين 50 و 250 عامل	بين 400 مليون و 4 مليار دج	بين 200 مليون و 1 مليار دج

المصدر: الباحث بناءا على القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 02/17.

¹ - القانون رقم 02/17 المتضمن الصادر في 11 جانفي 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02، ص:06.

² - المرجع نفسه، ص:06.

مما سبق نلاحظ أن المعايير الكمية هي الأكثر استخداما في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حساب المعايير النوعية، خاصة معيار عدد العاملين وهذا راجع لسهولة قياسه مقارنة بالمعايير الأخرى من جهة وتوافر المعلومات والبيانات المتعلقة به من جهة أخرى، إضافة إلى معيار رقم الأعمال الذي أعتمد من طرف العديد من المنظمات والدول سواء المتطورة أو النامية، على غرار الجزائر التي اعتمدت على المعيارين السابقين إضافة إلى معيار الحصيلة السنوية، كما يمكن ملاحظة تباين موقف الدول العربية بخصوص وضع تعريف لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تستخدم أكثر من معيار في تعريفها رغم التباين في القياس المستخدم لكل معيار.

المبحث الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها ومعايير تصنيفها

رغم اختلاف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تشترك في الكثير من الخصائص والميزات خاصة مرونتها وسهولة دخولها وخروجها من الأسواق مقارنة مع المؤسسات الكبيرة بل تعتبر مغذية ومكملة لها، الأمر الذي عزز من دورها كمحرك أساسي في دفع وتيرة النمو ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الكثير من البلدان، كما أن سهولة إنشائها أكسبها أهمية اجتماعية من خلال إسهامها في محاربة الفقر والعمل على التوزيع العادل للدخل خاصة في البلدان النامية.

المطلب الأول: مميزات وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بميزات عدة ، منها ما هو ذا طابع إيجابي وآخر سلبي وفي جوانب وأبعاد عدة سواء محاسيبيا، أو من جانب العملاء وحتى الخصائص المتعلقة برأس المال والبعد الجغرافي.

- الخصائص العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمكن إيجاز أهم الخصائص العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مايلي¹:

- تتسم باستخدامها تكنولوجيا بسيطة ذات تكلفة منخفضة، ويمكن استيعابها في فترة زمنية قصيرة مما يتلاءم مع ظروف الدول النامية؛

- تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مواد خام محلية، نظرا لقلّة تكلفتها وتوافرها في الأسواق المحلية، نظرا لعدم قدرتها على استردادها تكلفتها مما ينتج عنه رفع كفاءة استخدام الموارد المحلية؛

- وجود حوافز على العمل والابتكار والتجديد والرغبة في تحقيق اسم تجاري وشهرة وأرباح؛

- يمكن للصناعات الصغيرة والمتوسطة أن تكون لبنة أساسية لقيام نهضة صناعية ضخمة من خلال قيامها بصناعة مكونات الصناعات الأخرى والتي تكون بعد تجميعها منتجا عال الجودة وبسعر تنافسي؛

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كثير من الأحيان مؤسسات مغذية للمؤسسات الكبيرة أو تكون مكملة لها ولا يؤدي وجودها الى خلق منافسة ومواجهة بينهما؛

- توفر سهولة ومرونة في الدخول والخروج من الأسواق نظرا لقلّة نسبة أصولها الثابتة الى مجموع أصولها، وارتفاع نسبة رأس المال إلى مجموع الخصوم؛

- ارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات وأرقام الأعمال حيث يمكن للمشروع الصغير التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر؛

- السرعة والدقة في اتخاذ القرارات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

¹ - علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009، ص 103-104.

2- الخصائص الادارية والتنظيمية

ويقصد بها الخصائص التي يتميز بها الهيكل التنظيمي والإدارة ووظائفها وأهمها ما يلي:

2-1- سهولة التأسيس وحرية اختيار النشاط: « تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة التأسيس فهي لا تتطلب أموالا كثيرة أو تكنولوجيا معقدة، كما أنها لا تحتاج إلى إجراءات تأسيسية معقدة بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة، كما أنها توفر لمالكها حرية اختيار النشاط الذي يبرز قدرات الأشخاص الذاتية وترقية المبادرات الفردية وإظهار المقدرة على الإبداع والاختراع الأمر الذي جعل هذه المشروعات تفرض وجودها عدديا في كل أنحاء العالم»¹.

2-2- المرونة العالية: أي تتمتع بمرونة عالية وقدرة على التغيير، خاصة فيما يتعلق بتركيبة القوة العاملة أو سياسات الانتاج أو التسويق أو التمويل وهذا ما يساعدها على التغلب على العقبات في الحالة الاقتصادية، كما تعني هذه الخاصية وجود سياسات مرنة واجراءات عمل مبسطة وخطط واضحة².

2-3- الجمع بين الإدارة والملكية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صغر حجم رأس المال في أغلب الحالات الأمر الذي يساعد في إنشاءها من قبل الافراد والعائلات والأصدقاء، وغالبا ما يكون هؤلاء الملاك هم المسؤولون المباشرون عن تسيير وإدارة هذه المؤسسات، واتخاذ جميع القرارات المتعلقة بها³.

2-4- الكفاءة والفعالية: ويظهر ذلك من خلال قدرة المؤسسات على تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لمالكها وإشباع رغباتهم بالشكل اللازم، من خلال القدرة على الأداء والإنجاز في وقت قصير وسهولة الاتصال بالعملاء والموردين، وتأثير الدوافع الشخصية لأصحاب المؤسسة⁴.

إضافة الى ذلك تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقدرة على مواكبة التغيرات والمستجدات وتبني سياسات جديدة فالأمر كله بيد صاحب المؤسسة وخبرته في المواقف ومعالجتها واتخاذ القرارات عكس المؤسسات الكبيرة التي تتطلب إجراءات معقدة وطويلة لاتخاذ أي قرار.

¹ مصطفى يوسف كافي، ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة، دار أسامة، عمان، الأردن، 2016، ص: 36.

² رايح خوني ورقية حساني، مرجع سابق، 2015، ص: 50.

³ فاروق بن سالم، دور إستراتيجية التوجه نحو السوق في تحقيق التنمية المستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخدمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018، ص ص: 208.

⁴ كمال بن دغفل، "دراسة تقييمية لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الواد، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، 2018، ص: 281.

3- الخصائص المتعلقة بالعملاء

وهي تلك الخصائص المتعلقة بالعملاء الذين تتعامل معهم المؤسسة وكذا السوق الذي تنشط فيه ويمكن إيجاز أهم الخصائص المتعلقة بهذا الجانب في الآتي:

3-1- المعرفة الشخصية للعملاء: نظرا لمحدوديتهم نسبيا من السهل على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المعرفة التفصيلية لشخصية واحتياجات عملائها وتحليل تطوراتها المستقبلية وهو ما لا يوجد في المؤسسات الكبيرة التي تتميز باتساع دائرة عملائها الأمر الذي يتطلب دراسات والقيام ببحوث تسويقية لتحديد احتياجاتهم ورغباتهم وتحليل تطوراتها المستقبلية.

3-2- الطابع الشخصي لخدمة العميل: نظرا لقلة ومحدودية عملاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تنشأ علاقات قوية بين صاحب المؤسسة وعملائها فقد يكون المستهلك أحد سكان الحي الذي توجد فيه المؤسسة فصاحب المؤسسة وكذا العاملين يعرفون جيدا هؤلاء الزبائن وكذا ظروفهم فهم في الأغلب جيران الأمر الذي يدعم العلاقة القوية بينهم فتنشأ علاقة وفاء الزبون للمؤسسة وبالتالي للمنتج، وحتى إن توقف الزبون عن استهلاك المنتج والتعامل مع المؤسسة فيكون ذلك لدواعي شخصية لا علاقة لها بالسلعة أو الخدمة المقدمة وهو ما لا يوجد في المؤسسات الكبيرة الحجم.

3-3- خصوصية التعامل مع العاملين: ما يميز المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي العلاقات الشخصية التي تنشأ بين عامليها وبين مسير المؤسسة والذي هو مالكا عموما، نظرا لقلتهم ولطريقة توظيفهم بالمؤسسة التي يغلب عليها الطابع العائلي على عكس المؤسسات الكبيرة، فغالبا ما تكون درجة قرابة أسرية بين صاحب المؤسسة والعاملين بها الأمر الذي يسهل الاتصال ووضوح الرؤية ويسهل اتخاذ القرارات المناسبة وفي أسرع وقت ممكن.

3-4- استقطاب عنصر العمالة النسوية: لعل أبرز ما يلاحظ على المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها الدور البارز للمرأة فيها، حيث يستقطب نسبة هامة للعنصر النسوي للعمل فيه سواء كمالكة للمؤسسة أو عاملة فيها وإن تفاوتت نسبة مشاركتها من قطاع إلى آخر أو من إقليم إلى آخر، غير أنها توائم متطلبات عمل المرأة سيما في المناطق الأكثر احتياجا إذ تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم وسائل تمكين المرأة التي تعتمد في استراتيجيات التنمية¹.

4- الخصائص المرتبطة برأس المال، التمويل والانتشار الجغرافي

وهي تلك المتعلقة بحجم رأس المال المنخفض نسبيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة إضافة إلى محدودية انتشارها الجغرافي.

¹ - محمد النجار، تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، نيو بوك، بدون بلد النشر، 2016، ص: 27.

4-1- تدني حجم رأس المال: ما يميز المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الضالة النسبية لحجم رأس المال، حيث أغلب تمويلاتها العينية أو النقدية تكون عبارة عن تمويل ذاتي سواء من طرف المسير ذاته أو العائلة والاصدقاء، الأمر الذي يجعلها بعيدة نوعا ما عن الضغوطات والاعباء المالية للمؤسسات والهيئات المانحة للتمويل.

4-2- محدودية الانتشار الجغرافي: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصية التمرکز أي محدودية المساحة التي تنشط فيها، ولها علاقة مباشرة بالمستهلك المحلي الأمر الذي يعزز استقرار العمالة المحلية ودعم إنشاء مناصب عمل للمقيمين بالمنطقة المتواجد بها المؤسسة، وهناك عدد قليل من المؤسسات تنتج سلع إنتاجية يتم توريدها خارج المنطقة أو الاقليم الجغرافي لتواجد المؤسسة.

5- الخصائص المالية والمحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالإضافة للخصائص السابقة، للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائص مالية ومحاسبية تعمل على ابراز حاجتها الدائمة للتمويل عبر مختلف مراحل نموها وتتمثل فيمايلي¹:

- صغر رأسمالها واعتمادها على مصادر تمويل داخلية، بسبب صعوبة حصولها على تمويل خارجي بقيوده التي تعطي الحق للممول بالتدخل في إدارة شؤون العمل، مما يزيد من حدة المخاطر المالية الممكن التعرض لها؛

- تكاليف إنتاج عالية عكس المؤسسات الكبيرة التي تستطيع الاستفادة من اقتصاديات الحجم، ومن المزايا الاقتصادية المختلفة للإنتاج الكبير؛

- تكاليف إدارية عالية تتمثل في تكاليف تنفيذ القوانين والتعليمات الرسمية والحكومية، إضافة الى التكاليف الثابتة والتي لا تؤثر على حجم الإنتاج أو الأرباح، نسبة المصاريف الادارية الى المصاريف العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون أعلى منها في المؤسسات الكبيرة مما يزيد من تكاليف الإنتاج؛

- صعوبة الحصول على تمويل وإذا توفر فغالبا ما تكون تكاليفه عالية مما يؤدي بها الى عدم القدرة على تكوين احتياطات مالية للنمو؛

- الحاجة الكبيرة لاستخدام الأرباح للحاجة الشخصية، فحتى وإن كانت الأرباح عالية فإن صاحب العمل يقوم بسحب أكثرها لتلبية حاجته المعيشية الخاصة على حساب حاجة مؤسسته، مما يجعلها ضعيفة ماليا ويؤثر ذلك في عمليات التقيد المحاسبي لديها؛

- صعوبة توفير ضمانات كافية للبنوك، خاصة في المراحل الأولى من النشاط مما يجعلها تعتمد على التمويل الذاتي أو العائلي؛

¹- حمزة غربي، محددات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، المدرسة العليا للتجارة ، 2015، ص: 09.

- صعوبة إعداد التقارير المالية لافتقار المسير للخبرة المالية والمحاسبية، واعتماده على محاسبة بسيطة في التقيد؛

- تتميز بتقسيم دورة حياتها إلى عدة مراحل، وكل مرحلة لها احتياجات مالية خاصة، فمرحلة الانطلاق تكون معتمدة على الخزينة، ويتغير الهدف بالتقليل من المصاريف المالية وضمان أكثر استقرار في تمويلها في مرحلة النضج، أما في النمو فيتم فيها البحث عن قيمة إضافية وجديدة لرأس المال وتطوير النشاط.

من خلال العرض السابق لخصائص المؤسسة الصغيرة والمتوسطة نلاحظ أنه يمكن التمييز بين نوعين من الخصائص، شق إيجابي متمثل أساساً في مرونتها والعلاقة المباشرة والقوية مع العاملين والزبائن مما ينتج بساطة الإجراءات الإدارية والمحاسبية، وشق سلبي متمثل في صغر حجم رأس المال مما يجعلها عرضة لمخاطر الإفلاس، ومحدودية كفاءة وخبرة مسيرها والذي هو في الغالب مالِك المؤسسة مما يجعلها عرضة لقرارات غير سليمة بالإضافة إلى عدم قدرتها على حصولها على التمويل اللازم مما يرهن صيرورة نشاطها واستمراريتها.

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لاشك في الأهمية البالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدول، سواء من خلال تسريعها لمعدلات النمو أو مساهمتها في تشجيع التنوع الاقتصادي، أو محاربة الفقر وتنمية المناطق النائية والمعزولة.

1- الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المؤشرات الاقتصادية سواء على مستوى الاقتصاديات النامية والمتطورة من خلال دعمها لمؤشرات العمالة وتقليص معدلات البطالة والتضخم، وتقدر متوسط نسبة مساهمة هذا القطاع في مجموعة الدول النامية بحوالي 33% من الناتج المحلي الإجمالي، و45% في التشغيل في القطاع الرسمي¹، وينتظر مستقبلاً أن تؤدي دوراً بارزاً في تقليص معدلات البطالة في الدول النامية من خلال خلق 4 من 5 فرص عمل جديدة في القطاع الرسمي.

1-1- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنوع الاقتصادي: تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة دوراً بارزاً في تنوع الانتاج وتوزيعه على مختلف الفروع الصناعية فتفكك الاستثمارات الكبيرة من شأنه المساهمة في إنشاء العديد من الوحدات الانتاجية التي تقوم بإنتاج توليفة من السلع والخدمات لتلبية احتياجات السكان خاصة من السلع الاستهلاكية عكس المؤسسات الكبيرة التي

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية الوضع الراهن والتحديات، 2017، ص.2.

يصطدم إنتاجها الكبير بضيق السوق المحلي الامر الذي يطرح مشكل تصريف سلعها أمام المنافسة الأجنبية¹.

1-2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل: في دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر عن مؤسسة التمويل الدولي التابعة لمجموعة البنك الدولي تشير إلى أنه في 30 بلد مرتفع الدخل في منظمة التعاون والتنمية (OECD)، تمثل العمالة التي تضمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ثلثي العمالة الرسمية²، فإذا كان الاقتصاديون قد اختلفوا في ايجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنهم اتفقوا على أهمية هذه المؤسسات من الناحية الاقتصادية خاصة ما تعلق بدعم مستويات التشغيل، ويمكن ابراز ذلك من الجدول الموالي.

الجدول رقم(1-8): الإسهام النسبي للمؤسسات الصغيرة في بعض الدول في التشغيل.

الدولة	النسبة من إجمالي المؤسسات %	الاسهام في التوظيف %	الاسهام في القيمة المضافة %
الولايات المتحدة	85	54	37
ألمانيا	99	60	52
اليابان	98	69	51
المملكة المتحدة	99	53	50
فرنسا	99	61	53
كوريا	98	71	46
الصين	99	74	60
ماليزيا	95	41	26

المصدر: نادية مهدي عبد القادر وآخرون، "الاسهامات الاقتصادية للمشروعات الصناعية الصغيرة-تجارب دولية مختارة"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 25، العدد 113، 2019، ص:411.

يظهر الجدول السابق بوضوح اسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف، حيث بلغ متوسط معدل مساهمتها أكثر من 60% من اجمالي التوظيفات، معتمدة في ذلك على قوتها في إجمالي النسيج الاقتصادي، حيث بلغ متوسط نسبتها من إجمالي المؤسسات أكثر من 96%.

1-3- توطين وانتشار الصناعة الصغيرة على المستوى القومي: تتركز الصناعة عادة في المدن الكبيرة، وقد يؤدي إنشاء صناعات اضافية في المناطق الحضرية إلى تكدس المشروعات بهذه المدن، والتأثير على اقتصاديات الانتاج في أنواع الصناعة المختلفة، وللمشروعات الصغيرة والمتوسطة القدرة على الانتشار في المناطق الريفية نظرا لعدم احتياجها لقدر كبير من رأس المال وبالتالي الاستفادة من

¹ - منير لحواج، آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية، مجلة دراسات، العدد الاقتصادي رقم 20، جامعة الأغواط، الجزائر، 2013، ص: 69.

² - فاروق بن سالم، مرجع سابق، 2018، ص: 211.

المواد الخام ومن العمالة المنخفضة التكلفة¹، وقد أثبتت الدراسات أنه في الجزائر مثلا تقل تكلفة الأجور في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنها في المؤسسات الكبيرة بنسبة 42%²، مما يساهم في انتشار صناعي على مستوى هذه المناطق اللاحضرية.

1-5- تقديم الخدمات التدميمية للمؤسسات الكبيرة وتشجيع تنمية الصادرات: تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خدمات تدميمية للمؤسسات الكبيرة عن طريق ما يسمى المقاول من الباطن، حيث تقوم بتقديم الخدمات الأساسية أو تصنيع المكونات، أو التجميع لبعض هذه الأجزاء والمكونات بغرض إدراجها ضمن منتج مصنع يتم بيعه من طرف المؤسسة الكبيرة، كما يمكن أن يأخذ التعاون والدعم بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونظيرتها الكبيرة شكل عمليات التجهيز أو التحويل أو تشطيب مواد أو أجزاء هذا من شأنه أن يجعل المنتجات النهائية أكثر كفاءة وقدرة تنافسية في الأسواق الدولية مما يساعد في تنمية الصادرات سواء من خلال التصدير المباشر للمنتجات، أو من خلال توفير صناعات مغذية عالية الجودة ومناسبة السعر للمؤسسات الكبيرة أو منافسة بعض منتجات المؤسسات الكبيرة التي تضطر للتصدير هربا من المنافسة الداخلية³.

2- الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا تقل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجانب الاجتماعي عنها في الجانب الاقتصادي من خلال عدة محاور أهمها توزيع الدخل، المشاركة الوطنية وكذا المساهمة في التوزيع العادل للدخل.

2-1- محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوية: تعاني معظم المجتمعات من آفة البطالة وخاصة في الدول النامية، والتي تكون عواقبها خطيرة خاصة لدى فئة الشباب، فعدم توافر مناصب عمل لهذه الفئة الهامة في المجتمع تدفعها لممارسة أنماط سلوكية غير سوية لها علاقة بالانحراف والفساد الاجتماعي، وتستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة المؤسسات الفردية ذات النشاط الحرفي من إخراج هذه الفئة من دائرة الانحراف واستغلالهم ايجابيا من خلال مساعدين أو حرفيين بدل من تحولهم الى طاقات تضر بالمجتمع والأسرة وانسياقهم في فئات من البطالين تمتن ارتكاب الجرائم بمختلف أنواعها مما يؤثر اجتماعيا واقتصاديا على مقدرات البلد⁴.

2-2- تدعيم دور المشاركة الوطنية: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين الوسائل المؤثرة في تدعيم دور المشاركة الوطنية في بناء الاقتصاد الوطني، ذلك أنها غير مستقطبة لرؤوس الأموال

¹ - محمد النجار، مرجع سابق، 2016، ص: 39.

² - منير لواج، مرجع سابق، 2013، ص: 70.

³ - محمد النجار، مرجع سابق، 2016، ص: 41-42.

⁴ - محمد محمود المكاوي، مرجع سابق، 2018، ص: 32.

الأجنبية وتعد مجالا خصبا لتشجيع الادخار المحلي لأنها تتميز بانخفاض رأس المال مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، الأمر الذي يجعلها قبلة لصغار المدخرين والذين لا يحبذون نمط المشاركة ويفضلون الاشراف والتسيير الكلي والمباشر لاستثماراتهم، فهي تركز سيطرة مشاركة أبناء القطر على ثروات بلادهم.

2-3- المساهمة في التوزيع العادل للدخل: معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الواحدة تعمل في نفس الظروف ومتقاربة من جميع المستويات التنافسية، الحجم، رأس المال، مستوى الاجتماعي للعاملين ما من شأنه يعد تطبيقا لقاعدة التوزيع العادل للدخل.

2-4- تكوين نسق قيمي متكامل في أداء الأعمال: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق قيم اجتماعية لدى الأفراد منها الانتماء الى نسق أسري في أداء العمل الحرفي، ذلك في الحرف المتوارثة من الأجيال، حيث يبدأ الفرد في اكتساب القيم التي تلقى اليه منذ مرحلة الطفولة وحتى ممارسته للحرف التي تمارس داخل إطار الأسرة الواحدة مما يترتب عنه تكوين فئة عمالية ذات نسق مشترك، وهذا ما يعززه هذا النوع من المؤسسات خاصة الحرفية أو الصناعات التقليدية منها¹.

3- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية

تزداد أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، إذ أنها تعد إحدى الوسائل الفعالة لمجابهة الأوضاع الاقتصادية وأحد روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان، ويمكن تلخيص أهميتها في المحاور الآتية²:

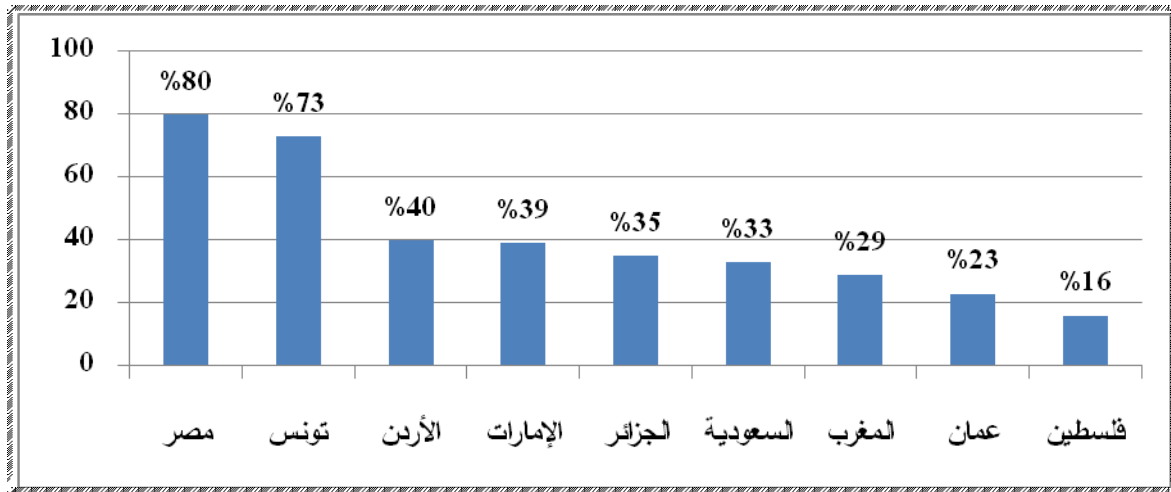
- أن انتشار هذه المؤسسات خصوصا في المناطق النائية في البلدان النامية يؤدي إلى تنمية الإقليم الذي تنشأ به، واستقرار سكان هذه الأقاليم، وتلبية احتياجاتهم حيث يبعدون عن الأسواق المركزية؛
- عموما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تحتاج إلى يد عاملة عالية التأهيل، وهو ما يوفره سوق العمل في هذه البلدان ما يسمح بإدماج أكبر عدد من اليد العاملة المحلية؛ مما يساعد هذه البلدان في مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية، حيث تقدر تكلفة خلق فرصة عمل في المشروعات الصغيرة في بعض البلدان مثل كوريا والفلبين وكولومبيا بين 15% و 25% من التكلفة اللازمة لخلق نفس الفرصة في المؤسسات الكبيرة؛
- توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سلعا وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار منخفضة نسبيا تلائم قدرتهم الشرائية حتى وإن كانت تفتقر نوعا ما لعامل الجودة؛

¹ - محمد محمود المكاوي، مرجع سابق، ص: 32.

² - علي لطفي، مرجع سابق، 2009، ص: 102.

- يمنح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرص عمل لبعض الفئات، وخصوصا النساء والشباب والنازحين من المناطق الريفية والغير مؤهلين للعمل في المؤسسات الكبيرة؛
- تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور مهم في تنمية المدن الثانوية مما يساعد في تخفيف حدة التركز والتحضر الزائد لعواصم البلدان ومدنها الرئيسية؛
- كما تساعد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على تغيير الهيكل السوقي من خلال تخفيف حدة التركيز وزيادة درجة المنافسة بين الوحدات الانتاجية والخدمية، وهي ميزة مهمة في ظل محدودية الأسواق في البلدان النامية في ظل هيمنة المؤسسات الكبيرة وما ينتج عنه من سلطات احتكارية غير محببة، ولقد زاد اهتمام الدول النامية لاسيما الدول العربية، وفي دراسة لعينة من الدول العربية بلغ متوسط مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي 37%، وهو ما يظهره الشكل الموالي.

الشكل رقم (1-1): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي لعدد من الدول العربية.



المصدر: صندوق النقد العربي، بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 2017، مرجع سابق، ص:3.

ورغم الأهمية البالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا ان ما يمكن ملاحظته هو الإهتمام الغير كاف للدول النامية بهذا القطاع الحساس لاسيما الدول العربية، إذ ان قطاع التحويلات والذي يتكون أساسا من الصناعات الصغيرة والمتوسطة يساهم في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 10% بينما تتجاوز مساهمته في الدول المتطورة حدود 35%.

المطلب الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتنوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنوع معايير تصنيفها، وتختلف هذه التصنيفات من بلد لآخر، وفيما يلي نحاول إبراز أنواعها انطلاقا من بعض المعايير المعتمدة في التصنيف.

1- التصنيف حسب النشاط الاقتصادي: حسب معيار طبيعة النشاط الاقتصادي يمكن تصنيفها الى أربع أصناف وهي:

1-1- المؤسسات الخدمية: وهي مؤسسات تقوم بتقديم خدمات لعملائها، كما يمكن أن تقدم هذه خدماتها للمؤسسات الشركات الانتاجية الصناعية في شكل استشارات قانونية وخدمات محاسبية وتقنية مختلفة، ما يميز هذا النوع من المؤسسات أنها سهلة الإنشاء وتمتاز بقلّة الحواجز الادارية والقانونية¹.

1-2- المؤسسات التجارية: يشمل هذا النوع المؤسسات التي تنشط في مجال شراء وتخزين وإعادة بيع المنتجات سواء بيعها مباشرة أو تغليفها وتعبئتها بهدف تحقيق الأرباح مثل مؤسسات التجارة بالتجزئة أو الجملة لمختلف المنتجات.

1-3- المؤسسات الصناعية: تقوم هذه المؤسسات بإنتاج سلع استهلاكية مثل الصناعات اليدوية أو ورشات الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية في الإنتاج، أو تلك التي تقوم بإنتاج سلع إنتاجية لبعض الأجزاء التي تدخل في إنتاج سلع أخرى، مثل الصناعات المغذية للسيارات والصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة².

1-4- المؤسسات ذات الطابع الزراعي: ويتعلق الأمر بتلك المؤسسات التي تنشط في مجال الأرض وكذا الثروة الحيوانية أو هي تلك الأنشطة المتعلقة باستغلال الأرض والطبيعة وعموما تشمل هذه المؤسسات النشاط المتعلق بكل من النشاط النباتي، النشاط الحيواني، الثروة السمكية، استصلاح الأراضي، وتعتبر هذه المؤسسات غاية في الأهمية نتيجة دورها في الحفاظ على الأمن الغذائي غير أنها لا تحظى بالاهتمام اللازم من قبل مهندسي السياسات الاقتصادية للكثير من الدول خاصة النامية منها³.

2- حسب الشكل القانوني: تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المعيار القانوني الى أربع أصناف يمكن توضيحها في مايلي:

2-1- شركات الأشخاص: تقوم هذه المؤسسات على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الشركاء، ويتم تكوينها بين أشخاص يعرفون بعضهم وتعرف بشركات الحصص لأن مؤسسيها يشتركون فيها عن طريق تقديم حصة من رأس المال بمقابل الحصول على جزء من الأرباح، وتأخذ أحد الأشكال التالية⁴:

أ- شركات تضامن: وهي الشركات التي تتأسس بين شريكين يكون كافة الشركاء ملتزمين بالتضامن فيما بينهم عن سداد ديون الشركة من أموالهم الخاصة.

¹ - طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة وإستراتيجية منظمة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ، دار وائل، ط1، عمان، 2009، ص: 67.

² - محمد النجار، مرجع سابق ، 2016، ص: 33.

³ - طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق ، 2009، ص: 67.

⁴ - محمد النجار، مرجع سابق ، 2016، ص: 35.

ب- شركات توصية بسيطة: وهي التي يوجد بها نوعان من الشركاء، شركاء متضامنون، كما في شركات التضامن ويسألون بالتضامن فيما بينهم في أموالهم الخاصة عن ديون الشركة، وشركاء موصون لا يسألون إلا بمقدار حصصهم في الشركة ولا شأن لهم بإدارتها وتحدد خسارتهم بمقدار حصصهم في رأسمالها.

ج- شركات محاصة: هي عبارة عن شركات تقوم بتنفيذ عمل محدد وتنتهي الشركة بانتهاء الغرض الذي تم إنشاءها من أجله.

2-2- شركات الأموال: وهي الشركات التي تقوم على الاعتبار المالي أي ما يقدمه الشريك من حصة في تكوين رأس المال، ويدخل في نطاق شركات الأموال كل من¹:

أ- شركات ذات مسؤولية محدودة SARL: وهي التي لا يزيد عدد الشركاء فيها عن خمسين شريكا لا يكون كل منهم مسؤولا إلا بمقدار حصته ولا يجوز أن يقل عدد الشركاء فيها عن اثنين، حيث ينقسم رأس المال فيها إلى حصص ويجوز التنازل عنها بمقتضى محرر رسمي مالم ينص عقد التأسيس على خلاف ذلك، كما لا يجوز لمثل هذا النوع من المؤسسات ان تتولى أعمال التأمين أو أعمال البنوك والادخار.

ب- شركات المساهمة: تتكون من أشخاص يسهم كل منهم في رأسمالها بتقديم حصة تسمى بالسهم والشركاء لا يسألون عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة بل تتحدد خسارتهم بما قدموه في رأسمال الشركة، والمساهمون هم من ينتخبون مجلس الإدارة الذي يدير الشركة، وينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه لجنة تسمى اللجنة التنفيذية أو ينتدب المجلس عضوا منتدبا للإشراف على تنفيذ السياسة العامة.

ج- شركات التوصية بالأسهم: وهي نوع وسط بين التوصية البسيطة وشركات المساهمة، ينقسم رأسمالها إلى مجموعة أسهم وبها شركاء متضامنون وآخرون موصون وللشريك الموصى الحق في التنازل عن أسهمه للغير، كما أن لهذه الشركات مجلس مراقبة مكون من ثلاثة مساهمين على الأقل أو من غيرهم.

3- حسب توجهها: وتنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق هذا المعيار الى ثلاث أنواع وهي:

3-1- المؤسسات العائلية: وهي المؤسسات التي يغلب عليها الطابع العائلي وتكون عبارة عن ممارسة حرف متوارثة، كانت تمارس قديما ولم تحول إلى سلع متطورة ولكن احتفظت بقيمتها الفنية وتتم داخل المنزل وتعمل على تحويله إلى وحدة إنتاجية ويقوم بها جميع أفراد الأسرة كما أنها لا تحتاج إلى رأس مال كبير ويمارسها عدد قليل من الأفراد².

¹ - محمد النجار، مرجع سابق، 2016، ص: 36-37.

² - محمد محمود المكاوي، مرجع سابق، 2018، ص: 27.

3-2- المؤسسات ذات الطابع التقليدي: وهي تشبه إلى حد بعيد المؤسسات العائلية حيث تنتج منتجات ذات طابع تقليدي وتقوم على المجهودات الفردية والمهارات المكتسبة وتستخدم معدات بسيطة وتنتشر عموماً في الأرياف.

3-3- المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة: وتتميز هذه المؤسسات عن غيرها في اتجاهها بالأخذ ببعض فنون الإنتاج الحديثة سواء من ناحية رأس المال الثابت أو تنظيم نوعية المنتجات المصنعة من حيث مطابقتها لمعايير الصناعات الحديثة¹.

4- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات: تنقسم وفق هذا المعيار إلى:
4-1- المؤسسات المنتجة للسلع الاستهلاكية: وهي السلع النهائية الموجهة للاستهلاك كالأغذية، الألبسة وغيرها.

4-2- المؤسسات المنتجة للسلع الوسيطة: تضم المؤسسات التي تنتج قطع الغيار أو أجزاء الآلات، مواد البناء وغيرها وتتطوي هذه المنتجات تحت واحدة من الصناعات التالية: صناعة مواد البناء، الصناعات الميكانيكية، المحاجر والمناجم والصناعات الميكانيكية².

3-3- المؤسسات المنتجة لسلع التجهيز: وهي التي تحتاج لأموال كبيرة وعمالة مؤهلة ويبقى مجال عملها يكون ضيقاً ومتخصصاً مثل تصليح وتركيب معدات انطلاقاً من قطع غيار مستورد³.

5- التصنيف حسب معيار النمو: تنقسم وفق هذا المعيار إلى نوعين وهما⁴:

5-1- المؤسسات محدودة الحجم: غالباً ما تكون في شكل مؤسسات صغيرة لا توجد إمكانيات لإنمائها في المستقبل مثل محلات الكافيتيريا الصغيرة، وفي هذه الحالة فإن مالك المشروع قد يكون راضياً بمستوى حجم الأعمال التي يديرها وبمستوى الدخل الذي يوفره المشروع له.

5-2- المؤسسات ذات النمو السريع: وتتميز هذه المؤسسات بتوافر إمكانيات النمو لديها، فعادة ما تبدأ المؤسسة بحجم صغير يعكس القدرة المالية لصاحبه، وتهدف هذه المؤسسات إلى النمو السريع وغالباً ما يقوم بإدارتها فريق يمكنهم الحصول على رأسمال يسمح بتقديم المنتجات أو الخدمات الجديدة للأسواق.

نلاحظ أن هناك عدة تصنيفات متعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف باختلاف المعيار المتبع في عملية التصنيف ومن دولة إلى أخرى ومن الصعب الاتفاق على معيار موحد مثل صعوبة تحديد تعريف موحد لها ويمكن إيجاز مختلف التعاريف وفق المعايير المستخدمة ضمن الشكل الموالي:

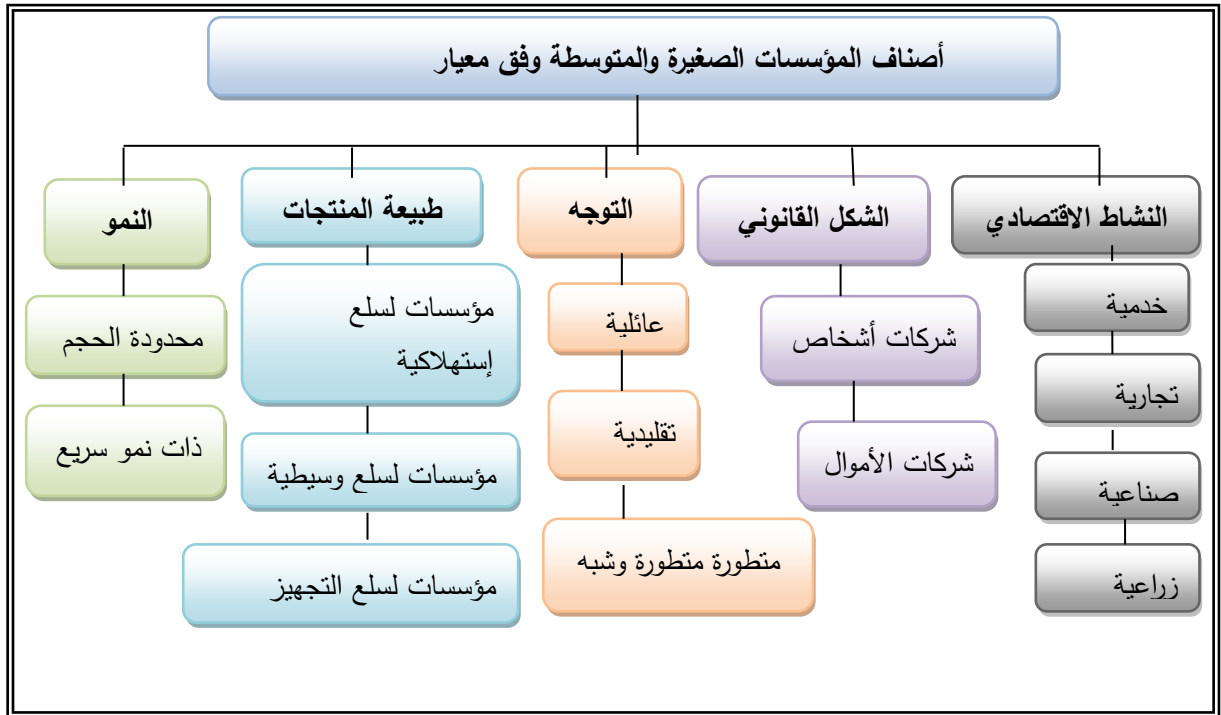
¹ - محمد رشدي سلطاني، الإدارة الإستراتيجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة، جليس الزمان، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص: 88.

² - رايح خوني ورقية حساني، مرجع سابق، 2015، ص: 53-54.

³ - محمد رشدي سلطاني، مرجع سابق، 2013، ص: 90.

⁴ - مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، 2016، ص: 40.

الشكل رقم (1-2): معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا مما سبق.

المبحث الثالث: معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أسباب فشلها ومتطلبات نجاحها

رغم الدور الذي يؤديه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من من المجالات الاقتصادية والاجتماعية إلا أنه ما يزال يجابه معوقات ومشاكل متنوعة تكبح نموه وتقلص من تفعيل دوره في تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة خاصة في الدول النامية ومنها الجزائر، وتختلف هذه المعوقات باختلاف طبيعة المؤسسة ونشاطها وكذا البيئة التي تنشط فيها، لكنها تشترك في عدة مشاكل أهمها عدم كفاية التمويل بالشكل اللازم ومحدودية كفاءة مسيرها ومشكل التسويق غير الفعال، أين بات من الضروري مجابهة هذه المشاكل والسعي وراء تقليصها لتحقيق استدامة هذه المؤسسات وتفعيل دورها في تنمية اقتصاديات الدول النامية على وجه الخصوص.

المطلب الأول: مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحيط بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة جملة من المعوقات التي تؤثر على إنشاءها وعلى دورة حياتها ففي أغلب الحالات يكون تسييرها شخصا من قبل ملاكها مما يجعلها عرضة لمخاطر عدة، وعموما يمكن تقسيم أهم المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أربع أقسام كالآتي.

1- المعوقات الإدارية: تتمثل في مشكل محدودية المعرفة الفنية والإدارية، إضافة الى الإجراءات المعقدة للتأسيس والمشاكل المحاسبية والتنظيمية ويمكن إيجاز أهم المعوقات الإدارية فيما يلي.

1-1- الكفاءات الإدارية والفنية: تفنقر أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإدارة الصحيحة والخبرة اللازمة في عدة مجالات كالأعمال المحاسبية وغيرها، كما تعاني من نقص العمالة الماهرة في الكثير من الأحيان خاصة في المؤسسات المصغرة والتي يكون فيها المسير هو المالك نتيجة تفضيلها للمؤسسات الكبيرة والمشروعات الحكومية بغية حصولها على بعض الامتيازات كالنقاع والضمان الاجتماعي وغيرها، وأشارت دراسة أمريكية أن 90% من أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرجع إلى عدم كفاءة وفعالية الإدارة، وأن 45% من هذه المؤسسات لم تكن حاجة لإنشائها من البداية نظرا لعدم كفاءة أصحابها¹، كما أثبتت بعض الدراسات أن ما نسبته (76%) من أصحاب هذه المؤسسات لا يحملون شهادات جامعية ولم يتابعوا أيا برامج تدريبية أو تكوينية.

1-2- مشكل العقار الصناعي: يعاني أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبة كبيرة في إيجاد مكان ملائم لإقامة مشروعه أو مؤسسته بسبب الارتفاع الفاحش لسعر العقار وأحيانا انعدام وجوده، الأمر الذي يجمد جزء من رأس مال المستثمر في شراء العقار عوض استثمار هذه الأموال، وفي دراسة قام بها البنك الدولي سنة 2002 على عينة مكونة من 562 مؤسسة تبين أن 38% من

¹ - علي الحطاب، إستراتيجية التخطيط للمشاريع الصغيرة، دار أسامة، عمان، 2010، ص:207.

هذه المؤسسات استغرقت مدة 05 سنوات كاملة لحصولها على عقار مناسب، كما أثبتت الدراسات من خلال استقصاء أجرته وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر أن مدة إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة يستغرق بين 6 أشهر و3 سنوات حسب طبيعة المؤسسة ويعد مشكل العقار من أهم الأسباب في ذلك.

1-3- إجراءات التأسيس: يعد تعقيد إجراءات الإنشاء والحصول على التراخيص الرسمية من أهم المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى تعدد الجهات التفتيشية والرقابية، ناهيك عن السياسات الحكومية المتحيزة لصالح المؤسسات الكبيرة متمثلة في أنظمة الحوافز والتسهيلات والدعم، الأمر الذي يؤدي إلى خروجها عن القانون والعمل في إطار القطاع غير المنظم بعيدا عن رقابة الأجهزة الحكومية، مما خلق مشاكل تنظيمية فضلا عن ظاهرة عمالة الأطفال واستقدام العمالة الأجنبية¹.

1-4- خلل في تطبيق قواعد النظام المحاسبي: أثبتت الدراسات أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تطبق قواعد النظام المحاسبي بشكل سليم، مما يسبب لها مشاكل مع بعض الجهات مثل مصلحة الضرائب ويؤثر هذا على تمويل المؤسسة نتيجة ضعف التحكم في الإيرادات والنفقات المرتقبة مما يؤثر على نشاط المؤسسة ويهدده بالزوال².

1-5- مشكل الضرائب: لا تتمتع أغلب هذه المؤسسات بالامتيازات والإعفاءات الضريبية عكس المؤسسات الكبيرة خاصة في البلدان النامية، مما يضعها في موقف تنافسي غير متكافئ، إضافة إلى أن أغلب التشريعات الضريبية لا تأخذ بعين الاعتبار الأهمية الاقتصادية لهذه المشروعات وحاجتها للدعم المالي بغرض تشجيعها على تطوير فعاليتها وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني³.

2- المشكلات التسويقية: تفتقر معظم المؤسسات خاصة في الدول النامية إلى دراسات دقيقة للسوق مما يعرضها لجملة من المخاطر وتقسّم أهم المعوقات التسويقية إلى معوقات خارجية وأخرى داخلية⁴:

2-1- معوقات خارجية: متعلقة بالعوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة التسويقية للمؤسسة، كتفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية لتقليده للنمط الغربي في الاستهلاك، أو ضعف المنافسة مع المنتجات المستوردة وعدم توفير الحماية الكافية للمنتجات الوطنية، فالمشكلة ليست في الإنتاج بل في تسويقه الأمر الذي يهدد اختفاء هذه المنتجات من السوق نتيجة عدم قدرتها على المنافسة.

¹ - ميساء حبيب سلمان وسمير العبادي، المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي، مركز الكتاب التنموي، عمان، 2015، ص: 44-45.

² - عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص: 67.

³ - نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية، بيروت، 2009، ص: 103.

⁴ - ميساء حبيب سلمان وسمير العبادي، مرجع سابق، 2015، ص: 42.

2-2- معوقات داخلية: وهي ناتجة عن إهمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجانب التسويقي في نشاطها، حيث ان دراسة السوق والعوامل التي تتحكم في قدرة الأسواق على استيعاب كامل العرض من السلع والخدمات المطروحة، لا تلقى الاهتمام الذي تستحقه من قبل أصحاب هاته المؤسسات أنفسهم وهذا نتيجة ضعف الاهتمام ببحوث التسويق ونقص المعلومات عن السوق بشكل عام والدراسات عن الطلب المتوقع بشكل خاص، أو لنقص الكفاءات والقدرات التسويقية جراء نقص المؤهلات لدى العاملين.

كما أن غياب التعاقد من الباطن في مجال العقود وقصور قنوات التسويق مع غياب الشركات المتخصصة في مجال التسويق فضلا عن ضعف القدرة التنافسية والتصديرية مع المنشآت الكبيرة فيما يخص الأسعار والنوعية والكمية يجعل المؤسسة تواجه تحد كبير في بقاءها واستمراريتها.

3- معوقات فنية: يمكن إيجاز أهم المعوقات الفنية في ما يلي:

3-1- صعوبة الحصول على المعلومة والتطوير والبحث التكنولوجي: تعاني معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية من نقص ملحوظ في الدراسات الفنية ودراسات الجدوى الاقتصادية وتوافر المعلومات الحديثة والدقيقة حول حركة الأسواق والبيئة الاقتصادية مما ينعكس على مستويات الإنتاج وأسعار البيع والتسويق بصفة عامة وعدم القدرة على مواكبة التطورات الحديثة لإنتاج السلع والخدمات التي تلبي رغبات المستهلكين وفق المواصفات الدولية لكسب رهانات المنافسة، وتؤكد أبحاث البروفيسور رومر بأن المعلومات ستشكل عنصر إنتاجي جديد سيتفوق على عناصر الإنتاج الأخرى التقليدية العمل ورأس المال والأرض والتنظيم وستصبح العنصر الحاسم في النمو الاقتصادي الحديث¹، ما يضع الصناعات الصغيرة والمتوسطة أمام وجوب الاعتماد المتصاعد على تكنولوجيا المعلومات ووسائلها المتقدمة بقصد توسيع وتطوير خدماتها مما يحقق التأقلم مع الاحتياجات المستقبلية للمتعاملين معها.

3-2- صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج: سواء كانت الأولية أو الوسيطة مما يجعلها غير قادرة على تطعيم منتجاتها بتلك المدخلات التي ترفع من مستوى مواصفاتها النوعية وتجعلها أكثر قدرة على المنافسة، كما تعاني من مشكل المواد الأولية سواء المحلية أو المستوردة وهذا من خلال²:

- ندرة أو ارتفاع أسعار المواد الأولية؛

- عدم انتظام المادة الأولية من حيث العرض، الأمر الذي يجبر أصحاب المؤسسات على التخزين مما يؤدي إلى تجميد جزء من رأس المال وتحمل تكاليف إضافية؛

¹ - أحمد عارف العساف وآخرون، الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار صفاء، عمان، 2012، ص: 69.

² - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، 2009، ص: 73.

3-3- مشكل المعدات الإنتاجية والهيكل الأساسية: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معوقات ومشاكل متعلقة بالحصول على المعدات الإنتاجية الحديثة وهذا بسبب ضعف التمويل والدعم اللازم لها، إضافة إلى مشكل الخدمات والهيكل الأساسية كمشكل ضعف شبكة الطرقات ووسائل النقل خاصة في البلدان النامية وفي بعض الحالات عدم انتظام التيار الكهربائي وانقطاعاته المستمرة وارتفاع التكلفة مما يؤثر سلباً على سير المؤسسة.

3-4- ضعف ثقافة تنمية الإبداع: يعد مشكل عدم تنمية وتشجيع ثقافة الإبداع في اختيار الأفكار المتميزة التي يمكن أن تتبلور إلى مشاريع كبيرة ذات قيمة مضافة، ويعد ضعف فعالية بيئة الأعمال وعدم توفر خدمات الدعم الأساسية من المشاكل التي يواجهها رواد الأعمال من أجل إطلاق مشاريعهم قبل إطلاق مشاريعهم، ليصطدمون بمشاكل المنافسة وغياب المعرفة بتقنيات عمل المشروع وارتفاع تكاليف التشغيل وندرة اليد العاملة المؤهلة وارتفاع تكلفتها بعد إطلاق مشاريعهم¹.

4- معوقات تمويلية: تعد المعوقات التمويلية من أهم المشاكل التي تعترض إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فصعوبة الحصول على التمويل اللازم تظل تؤرق كاهل هذا القطاع، ويمكن تصنيف هذه المعوقات إلى معوقات مصرفية متعلقة بالجهاز المصرفي السائد أهمها صرامة الضمانات التي تطلبها المؤسسات المالية والبنوك المانحة للتمويل وتعقد إجراءاتها إضافة إلى ارتفاع معدلات الفوائد على القروض وغيرها، ومعوقات متنوعة أخرى كشح البدائل التمويلية المستحدثة وحداثة ظهورها خاصة في البلدان النامية و نحاول تقديم أهم العراقيل التمويلية التي تواجه هذا الكيان.

4-1- معوقات التمويل البنكي: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات ومعوقات عند رغبتها في الحصول على تمويل لنشاطاتها من القطاع المنظم لعل أهمها مايلي:

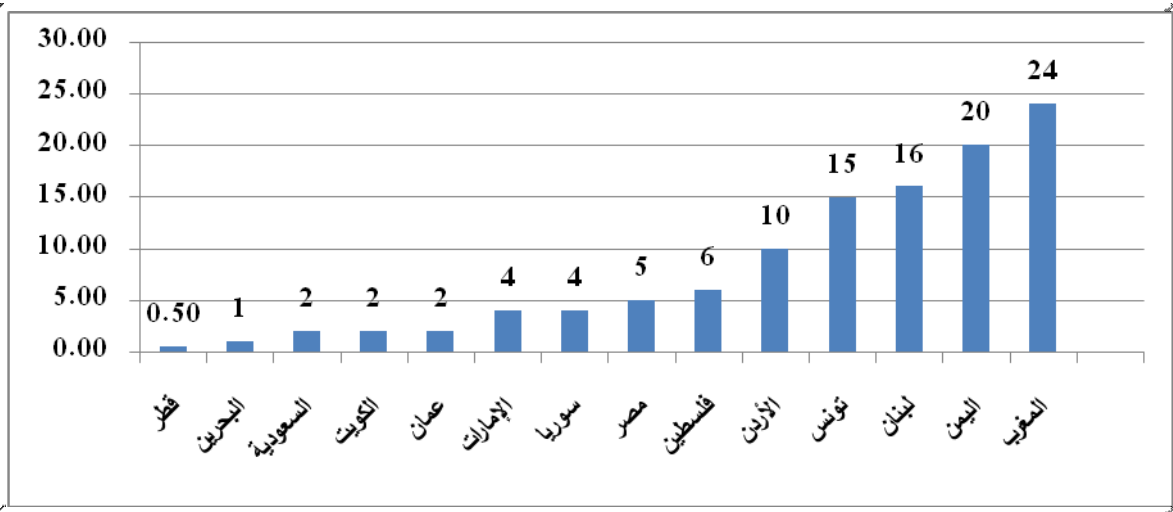
4-1-4- إجهاد البنوك التقليدية على التعامل مع هذه المؤسسات: حيث ترى البنوك عدم جدوى التعامل مع هذا النوع من المؤسسات بسبب ضآلة حجم معاملاتها من جهة، وارتفاع درجة مخاطر القروض الممنوحة لها من جهة أخرى، وفي تحقيق قام به البنك الدولي تبين أن 80% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إنشاءها بأموال خاصة بسبب صعوبة الحصول على القروض البنكية، ويمكن إرجاع إجهاد البنوك عن تمويل هذا القطاع للأسباب الآتية²:

- خلل في مصداقية وشفافية البيانات والقوائم المالية التي تقدمها هذه المؤسسات للمصارف، مما يحول دون معرفة مركزها المالي ووضعيتها وأفاق نشاطها الاقتصادي؛

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تعزيز فرص التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية- دور السلطات الإشرافية، 2015، ص: 7.

² الغالي بن براهيم ومحمد رشدي سلطاني، "ملائمة التمويل التأجيري المنتهي بالتمليك لحل مشكلة التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 4، 2017، ص: 39.

- العلاقة غير الطبيعية التي تربط بين هذه المؤسسات وإدارة الضرائب حيث أصبحت ذهنية التهرب والغش الضريبي من جهة وانعدام الثقة من جهة ثانية هي السائد بين الطرفين؛
 - غياب إدارة مالية كفأة مما يجعلها عرضة لاختلال توازنها المالي مما يضعف من وجهة نظر البنك من قدرتها على الاستدانة ويقوي احتمال تعثرها عن السداد.
- ففي الدول العربية مثلاً ورغم أن 92% من إجمالي البنوك تتعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أننا نجد أن معظم القروض تعطى للمؤسسات الكبيرة والمؤسسات التي لها علاقة سابقة بالبنوك بينما لا تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنفس التغطية وهو ما يبرزه الشكل الموالي.
- الشكل رقم (1-3): حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض البنكية في بعض الدول العربية (%).



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، 2014، ص: 223.

مثلاً يظهره الشكل السابق ضعف حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القروض البنكية مقارنة إلى إجمالي القروض البنكية الممنوحة، حيث بلغت 24% كأكبر نسبة في المغرب بينما لم يتعد متوسط نسبة القروض الممنوحة للقطاع إلى إجمالي القروض في الدول العربية نسبة 8%، وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بحجم القطاع وأهميته ما يعبر بوضوح عن إحجام البنوك عن منح التمويل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويشير تقرير لمؤسسة التمويل الدولية أن هناك ما بين (365-450) مليون مؤسسة في الأسواق الناشئة تعاني 85% منها من قيود التمويل¹، تتطلب هذه المؤسسات ما بين (2,1-2,5) ترليون دولار من الأموال لتلبية احتياجاتها التمويلية، كما قدر التقرير أن ما يقارب 11 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعاني من فجوة تمويلية تقدر بما يقارب 300 مليار دولار أمريكي.

¹ - Bander Waked, *Access to Finance by Saudi SMEs: Constraints and the Impact on their Performance*, Thesis submitted of the requirement for the award of Doctor of Business Administration, College of Business, Victoria University, Melbourne, Australia, 2016, p:59.

4-1-2- عدم ملائمة صيغ التمويل البنكي: غالبا مصادر التمويل الداخلية سواء الاحتياطات والأرباح المتراكمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أو الدعم من الأقارب والأصدقاء لا تسد كل الاحتياجات التمويلية لها، فتلجأ إلى السوق البنكي الذي يظهر تحفظا حيال تقديم التمويل اللازم لهذه المؤسسات، حيث تفضل غالبية البنوك تمويل المشروعات الكبيرة ذات الأصول الرأسمالية الكبيرة والذي يتسم التعامل معها بالأكثر ربحية والأقل مخاطرة ولعل أهم أسباب عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من البنوك ما يلي:

- ضعف الضمانات لدى هذه المؤسسات، ففي مصر مثلا تعتمد البنوك في تحديد القدرة الائتمانية للمؤسسة على عدة معايير وفي مقدمتها الضمانات، وقد أثبت دراسة ميدانية في مصر أن البنوك تعتمد في تحديد القدرة الائتمانية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة على مجموعة من العناصر الائتمانية تأتي في مقدمتها الضمانات، مثلما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم(1-9): تحديد القدرة الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

العنصر الائتماني	النسبة (%)
الضمانات	92
المقدرة على السداد	4
طبيعة المشروع	2
المركز المالي	1.5
الشخصية أو السمعة	0.5

المصدر: أشرف محمد دوابة، دراسات في التمويل الإسلامي، دار السلام، مصر، 2008، ص: 214.

- ارتفاع تكاليف الفائدة على لتعويض درجة المخاطرة العالية وافتقارها للتعامل مع النظام المصرفي¹؛
 - ضعف الهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تضع البنوك العديد من النسب والمؤشرات المالية مثل نسب الرافعة التشغيلية ونسبة المصروفات الى الإيرادات ومعدلات الربحية وغيرها من النسب وهو ما لا يتوفر غالبا في هذا النوع من المؤسسات لتحديد الجدارة الائتمانية وبالتالي عزوف البنوك عن منح التمويل اللازم؛
 - عدم القدرة على إعداد ملف ائتماني، حيث تفتقد العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للخبرة المصرفية والقدرة على إعداد ملف ائتماني يمكن تقديمه للبنوك للحصول على التمويل اللازم، وكذلك

¹ - رايح زرقاني، أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014، ص: 45.

عدم استيعاب البنوك لجدوى التعامل مع هذه المؤسسات خاصة أن ربحية هذا القطاع ينتج عن قيام البنك بتقديم كافة المنتجات المصرفية للعميل دون التركيز على منح التمويل فقط¹.

4-1-3 إشكالية عدم تماثل المعلومات: تعد مشكلة عدم تماثل المعلومات بين طالبي التمويل ومانحيه من أكثر المشاكل التي تعيق عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحسب نظرية عدم تماثل المعلومات في عمليات التمويل البنكي أن المقرض يملك معلومات أكثر من المقرض فيما يخص المخاطر الفعلية المتعلقة بنشاطه والعائد المتوقع منه²، إثر ذلك تتأثر العلاقة بينهما بدرجة تماثل هذه المعلومات وشفافيتها، إذ ترى البنوك بأن المعلومات المقدمة غير كافية لمنح القرض، فيما ترى المؤسسات أن تلك البنوك مجحفة في كمية ونوعية المعلومات المطلوبة دون مراعاة خصوصية هذه المؤسسات، والتي تجعلها غالبا لا تمسك دفاتر محاسبية على اعتبار أهمية المعلومات المحاسبية والمالية في تقديم صورة شفافة وواضحة عن المؤسسة، وتقديم صورة ضبابية ومبهمّة يعيق حصولها على التمويل البنكي، وتظهر ردة فعل البنوك تجاه نقص المعلومات من خلال فرض أسعار الفائدة مرتفعة لتعويض الخطر الذي تتوقعه من خلال تعاملها مع هذه المؤسسات التي لا يمكنها تحمل هذه الأسعار، ونتيجة لذلك يتم رفض غالبية المشاريع نظرا لارتباطها بالخطر، وبالتالي كلما تميزت المعلومات بعدم التماثل وعدم الشفافية كلما زادت رقابة البنك على أمواله، نتيجة تخوف البنوك من إدارة هذه المؤسسات بسبب عدم رغبة هذه الأخيرة في تقديم المعلومات الكافية التي تضمن حصولها على التمويل اللازم.

4-2- معوقات تمويلية أخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إضافة إلى معوقات التمويل البنكي توجد معوقات تمويلية تواجهها متعلقة أساسا بقلة البدائل التمويلية وضيق البيئة التمويلية خاصة في البلدان النامية ويمكن إيجازها في الآتي.

4-2-1 عدم كفاية التمويل الذاتي وصعوبة التمويل من السوق غير الرسمي: تعتمد أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الموارد الذاتية والمدخرات الشخصية لأصحابها، حيث أثبتت دراسة فرنسية أن 32% من م ص وم اعتمدت في تمويلها على التمويل الذاتي³، بينما اعتمدت 39% منها على التمويل البنكي، كما تشير دراسات إلى أن ما بين (59%-98%) من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الإفريقية تستخدم مصادرها الخاصة في تمويل أنشطتها⁴، وفي حالة عدم كفاية التمويل الذاتي يلجأ صاحب المؤسسة إلى السوق غير الرسمية للتمويل بسبب الصعوبات

¹ - محمد محمود المكاوي، مرجع سابق، 2018، ص: 55.

² - Karim SI LEKHAL, " La difficulté de financer les PME dans un contexte de forte asymétrie d'information: Cas des PME algériennes", *Revue Performance des Entreprises Algériennes*, Université Ouargla, № 03, 2013, p : 17.

³ - راجح زرقاني، مرجع سابق، 2014، ص ص: 44-45.

⁴ - أحمد عارف العساف وآخرون، مرجع سابق، 2012، ص: 50.

والعراقيل الموجودة في سوق التمويل الرسمي، غير أن هذا السوق تتخللها عدة صعوبات ومشاكل كارتفاع معدلات الفائدة واعتماده على القروض القصيرة الأجل، الأمر الذي جعل المؤسسات تعاني من مشاكل تمويلية أو ما يعرف بالفجوة التمويلية (Financing gaps) في حدود 90% من احتياجاتها التمويلية¹، في ظل إجماع البنوك والمؤسسات التمويلية عن تقديم التمويل اللازم لهاته المؤسسات سواء لغرض شراء الأصول أو تمويل رأس المال العامل نظرا لافتقارها لعنصر الضمانات.

4-2-2 عدم وجود مؤسسات مالية متخصصة في تمويل هذه المؤسسات: تتزايد حدة المشاكل التمويلية لهذا النوع من المؤسسات خاصة في الدول النامية في ظل افتقارها للمؤسسات المالية المتخصصة في تمويل هذه المؤسسات، وحتى وإن وجدت فهي ذات قدرات مالية محدودة إضافة إلى الشروط الصعبة التي تفرضها في منح التمويل لهذا النوع من المؤسسات.

4-2-3 عدم القدرة على اللجوء للأسواق المالية: تمثل البورصة بديل تمويل فعال للمؤسسات، غير أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على الاستفادة من هذا المصدر التمويلي لعدم توفرها على شروط طرح أسهمها للاكتتاب من جهة وعدم وجود أسواق مالية متخصصة لتمويل هذه المؤسسات في الكثير من البلدان النامية.

يتضح مما سبق المعوقات المختلفة التي تكبح تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها ما هو راجع لطبيعة المؤسسة وخصوصيتها كقلة رأسمالها وضعف مواردها البشرية بسبب الطابع العائلي ورفض أغلبها إدخال شركاء، ومعوقات أخرى يفرضها محيطها، كمشكل ضيق سوق تمويلها، وامتناع البنوك على التعامل معها إضافة إلى صعوبة تسويق منتجاتها وعدم القدرة على المنافسة وغيرها، لكن يبقى المشكل الحقيقي لها هو مشكل التمويل فأغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفشل في السنوات الأولى لبداية نشاطها بسبب عدم قدرتها على تغطية احتياجاتها المالية، ويزداد المشكل حدة في الدول النامية التي تعاني من اختلالات في أجهزتها المصرفية إضافة إلى ضعف البدائل التمويلية لهذا القطاع.

المطلب الثاني: عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كما تم تفصيله أنفا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من المشاكل والمعوقات فبعضها داخلي متعلق بالمؤسسة ذاتها، الأخر تفرضه البيئة الخارجية كتحدى المنافسة وظروف السوق وإشكالية التمويل، وقد أثبتت العديد من الدراسات أن نسبة معتبرة من المشاريع تفشل في السنوات الأولى لإنشائها ففي دراسة أمريكية توصلت إلى أن 24% من المشاريع الجديدة فشلت في

¹ - مصطفى يوسف كافي، بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مكتب المجتمع العربي، عمان، 2014، ص: 61.

السنتين الأوليتين لإنشائها، و51% خلال الأربع سنوات و 63% فشلت خلال السنوات الست الأولى لإنشائها¹، وفي دراسة (وان بريد ستريت)، تبين ان نسبة إغلاق 59% من الأعمال التجارية سببه ضعف كفاءة الإدارة كما أن 48% بسبب عدم كفاية رأس المال والجدول يبين أهم أسباب الفشل:

الجدول رقم(1-10): أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أسباب الفشل	النسبة المئوية للشركات المتضررة	
	آراء أصحاب المصالح %	آراء الدائنين %
الكساد التجاري	68	29
عدم كفاءة الإدارة	28	59
عدم كفاءة رأس المال	48	33
الديون	30	18
الهبوط في قيمة الموجودات	32	6
الموقع السيء للشركة	15	3
الفوائد المرتفعة على الاقتراض	11	2
تغيرات غير ملائمة في منطقة العمل	11	2

المصدر: مصطفى يوسف كافي، ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة، دار أسامة، عمان، 2016، ص: 65.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن سبب فشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من وجهة نظر الدائنين هي 59%، ويرجع هذا إلى²:

- سوء إدارة المخزون، وتتمثل في عدم توازن كميات المخزون وتقديرات الشراء الخاطئة والتي يغلب عليها الصفة الانفعالية والعاطفية بسبب ضعف الخبرة؛
- سوء إدارة الأموال وخاصة المبالغة في منح الائتمان، فأغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرضت لأزمات بسبب منح الائتمان غير المضمون؛
- الإفراط في التكاليف العامة والتشغيلية وضعف التدفق النقدي والسيولة؛
- ضعف القدرة على المنافسة والتي تظهر بأشكال مختلفة منها عدم قدرة العمل التجاري على التغلب على التكاليف المنخفضة للمنافسين الأكثر كفاءة، والموقع السيء في السوق الذي يتم إختياره بعيدا عن الدراسات الاقتصادية.

¹ - رايح خوني ورقية حساني، مرجع سابق، 2015، ص: 86.

² - مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، 2016، ص: 66.

- ضعف القدرات الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الخبرات المحدودة لأصحاب المشاريع وعدم توفر المهارات اللازمة في أسواق العمل المحلية إضافة الى ضعف امكانية التصدير وقلة الالام بطبيعة الأسواق وانحصار نطاق نشاطها في مجموعة صغيرة من الموردين والعملاء؛

- ضعف القدرة الابتكارية والبطء في تبني وسائل الادارة الحديثة وتكنولوجيا المعلومات كوسيلة للنفذ للأسواق وضعف تعاملها مع محيطها الخارجي خاصة ما تعلق بتكوين التحالفات والشراكات مع المؤسسات الكبرى؛

- كما يعد من أهم أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المتعلقة بالضمانات والالتزام بشفافية المعلومات ومسك حسابات مالية منتظمة ومدققة، كما تفتقر العديد من الدول على جهة مسؤولة لوضع إستراتيجية متكاملة لتطوير هذا القطاع، وتشكو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من العديد من المعوقات التي تتسبب في فشلها وعدم إستمراريتها خاصة منها عدم ملائمة بيئة الأعمال وصعوبة النفاذ للتمويل¹.

المطلب الثالث: متطلبات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا شك ان مسألة نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحكمه مجموعة من العوامل منها ما تم التطرق له أنفا خصوصا ما تعلق بمدى قدرة هذه المؤسسات على تحدي المشاكل والمعوقات التي تعترضها بشتى أنواعها، ويتوقف نجاحها عموما على مجموعة من المقومات بعضها يرجع للجهات الحكومية وبعض الهيئات الإقليمية والدولية، والبعض الآخر متعلق بأصحاب هذه المؤسسات.

- 1- مقومات متعلقة بالموارد البشرية:** ركزت العديد من الدراسات على مقومات نجاح المؤسسة والمرتبطة بصاحبها وربطتها مباشرة بامتلاكه المواهب الإدارية الحديثة للتسيير وتشمل:
- إعداد دراسة جدوى موضوعية وواقعية وشكلية للمشروع المراد إقامته قبل البدء فيه؛
- إطلاق وتنفيذ برنامج شامل للتدريب المستمر للعاملين، نظرا للنقص الفادح في هذا المجال، على ان يتولى الاشراف على هذا البرنامج جهاز مشترك بين القطاعين العام والخاص؛
- تعزيز برامج التعاون الثقافي والتقني مع الهيئات والدول الصديقة والمتطورة؛

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، 2014، ص: 231.

- قيام المؤسسات التعليمية المختلفة بعملية الربط العضوي بين التعليم الفني ومتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- نشر فكر وثقافة العمل الحر من خلال حملات إعلامية وترويجية موجهة لذلك في التلفزيون والإذاعة والصحف ومراكز الإعلام والجامعات؛
- تعزيز قدرات رواد الأعمال من خلال تخصيص برامج تدريبية ميدانية من خلال خبراء ومختصين، على غرار أستراليا التي تستخدم برامج قسيمة الابتكار (Innovation Voucher Programs)، لتحسين قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى المرافق والمعرفة اللازمة للإبتكار، وكذلك لمساعدة المؤسسات البحثية الممولة من القطاع العام على تقديم خدماتها لهاته المؤسسات، كما تستخدم بعض الدول أنشطة خدمات المعرفة المكثفة (Knowledge Intensive Services Activities)، لتطوير مهارات موظفي هذه المؤسسات من خلال جلب الإستشاريين لمساعدتهم في تنفيذ التغييرات اللازمة داخل المؤسسة في مجالات عدة مثل مراقبة الجودة والتسويق وتطوير المنتجات والبحث والتطوير وغيرها¹.

2- جانب التسويق والإدارة: ومن أبرز ما يتعلق بالتسويق والإدارة:

- تأسيس شركات تسويقية متخصصة تضطلع بإعداد البحوث ودراسات السوق وتوفير المعلومات التسويقية والفرص التجارية والترويج وتسويق المبيعات مع الاستعانة بخدمات وخبرات المكاتب الاستشارية المتخصصة في هذا المجال²؛
- تطبيق المعايير الدولية المعتمدة في مجال تحسين صورة الإنتاج وزيادة قدراته على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية؛
- تدعيم جهود هذه المؤسسات في البحث عن أسواق جديدة في الداخل والخارج لتصريف منتجاتها والاستفادة من برامج الدعم والتعاون الفني التي تقدمها المؤسسات الإقليمية والدولية المتخصصة؛
- تخفيض تكاليف الإعلان والترويج لخدمات ومنتجات هذه المؤسسات والأخذ بمبدأ الشراء المحلي من منتجاتها وخدماتها وتسهيل مشاركتها في المعارض؛
- قيام أجهزة الإعلام المختلفة بحملات إعلامية ترويجية مجانية لمنتجات وخدمات هذه المؤسسات وحث المستهلكين على شراءها؛

¹-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، 2014، ص ص: 238-239.

²-نبيل جواد، مرجع سابق، 2009، ص ص: 114-115.

3- على مستوى التمويل: لتسهيل نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل هنا على وجه التخصيص في الدول النامية لا سيما الدول العربية لابد من تضافر جهود أطراف عدة سواء كانت حكومات أو سلطات إشرافية على القطاع المالي والمصرفي ممثلة في البنوك المركزية، صناديق ضمان القروض و حتى المؤسسات المالية الإقليمية والدولية.

3-1- دور الحكومات: يتمثل دورها من خلال تحفيز هذا القطاع وزيادة وتيرة نموه ويمكن أن يضطلع دورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال¹:

- تحفيز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دخول القطاع الرسمي، من خلال إصلاح المنظومة الضريبية واستحداث آليات ضريبية خاصة بمعاملة هذا القطاع؛
- العمل على الاستفادة من الخدمات التمويلية التي تقدمها بعض الهيئات والصناديق وبنوك التنمية لمساعدة هذه المؤسسات على تمويل مشروعاتها، مثل هيئة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي وغيرها؛

- الاهتمام بتطوير حاضنات الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة لتحفيز ودعم مهارات ريادة الأعمال لدى صغار المستثمرين؛

- قيام الحكومات بتخصيص نسبة من مشترياتها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ووضع آليات ملائمة لتسيير وضمان مشاركة عادلة لها في المناقصات الحكومية، والاهتمام بسداد مستحقاتها بدون تأخير لضمان انتظام الدورة الإنتاجية والتمويلية الخاصة بها.

3-2- دور السلطات الإشرافية: تلعب السلطات الرقابية والإشرافية لاسيما البنوك المركزية دورا هاما من خلال تهيئة البيئة الرقابية المصرفية الملائمة من خلال تقديم الخدمات المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون الاخلال بالضوابط الرقابية اللازمة لإدارة المخاطر العالية المرتبطة بها ويتمحور دور البنوك المركزية من خلال ثلاث جوانب أساسية تشمل التطوير والرقابة والتنسيق.

أ- على صعيد التطوير: ويقصد به تطوير المناخ الرقابي وذلك من خلال من خلال:

- إعفاء البنوك من نسبة الاحتياطي الإلزامي مقابل ما تم منحه لهذه المؤسسات من قروض؛

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، 2015، ص ص: 11-14.

- متابعة تطبيق تعليمات بازل ويتضمن هذا التطبيق معاملة خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عند احتساب متطلبات رأس المال الخاصة بها؛
- العمل على إنشاء فروع صغيرة للبنوك التجارية تشجيعاً لها على التوسع الجغرافي في تقديم خدمات التجزئة المصرفية؛
- العمل على توفير قاعدة بيانات وافية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإعداد خطة تدريبية للعاملين بالبنوك والشركات على حد سواء، إضافة إلى النظر في تخفيض رسوم البنوك على إصدار شهادات رأس المال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- العمل على تطوير القطاع غير المصرفي على غرار التأجير التمويلي وشركات رأس المال المخاطر ما من شأنه تخفيض معوقات التمويل، تسهيل إجراءات القيد في أسواق رأس المال التي تتطلب التخفيف من متطلبات الإفصاح؛
- تشجيع مبادرات تقديم الخدمات غير المالية من قبل البنوك كالخدمات الاستشارية وورش العمل والمنتديات، إضافة إلى مراقبة ومتابعة الائتمان من خلال المتابعة اليومية والزيارات المتكررة لمندوبي البنوك لمقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العملية.
- ب- على صعيد الرقابة:** يكمن دور البنوك المركزية على الصعيد الرقابي والرامية لتسهيل نفاذ أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل في:
 - وضع ضوابط لمنح الائتمان تتسم بالمرونة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - وضع نظام خاص لتقييم وتحليل المخاطر المتعلقة بنظام التقييم الرقمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء إدارات مستقلة بالبنوك تختص بتمويل ومتابعة وإدارة مخاطر هذه المؤسسات؛
 - حث البنوك على قبول أنواع أكثر من الضمانات مع إمكانية قبول الكفالات التضامنية بين الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
 - حث البنوك الإسلامية على تطوير منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية لجذب فئة رواد الأعمال الذين لا يحبذون التعامل مع البنوك التقليدية الربوية؛
- ب- على صعيد التنسيق:** يشمل التنسيق مع كافة الأطراف والجهات والسلطات المعنية وضع إستراتيجية موحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

- التنسيق مع الجهات المشرفة على أعمال المراجعين والمحاسبين القانونيين لمحاولة تخفيض متطلبات المراجعة القانونية وبالتالي تخفيض تكلفتها؛
- تنسيق الجهود فيما بين المصارف المركزية للاستفادة من تبادل التجارب والخبرات وتنسيق الجهود فيما بين الجهات الدولية المقدمة للدعم؛
- المساعدة على تفعيل دور صناديق ضمان القروض من خلال تعزيز قدرتها على جذب الأموال والعمل على تواجد إدارة قوية وجهاز فني كفؤ وتبني إدارة مخاطر قوية والمحافظة على علاقة متوازنة وفعالة مع الشركاء، والعمل على نشر الوعي الكافي بخصوص آلية عمل هذه الصناديق وأهميتها ومحاولة تقديم منتجات جديدة تخدم القطاع والجهات التمويلية المستفيدة.
- 3-3- دور المؤسسات المالية الإقليمية والدولية:** لا يقتصر حل المشاكل التمويلية التي تعاني منها المؤسسات خاصة في الدول النامية على جهود حكوماتها بل يمتد ليشمل التنسيق والاستفادة من الجهود التي تبذلها بعض الهيئات الدولية على غرار البنك الدولي، بنك الاستثمار الأوروبي وغيرها.
- أ- دور البنك الدولي:** يبذل البنك الدولي جهودا فعالة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية من خلال¹:
- تطوير أدوات مالية غير تقليدية كالتأجير التمويلي ورأس المال المخاطر إضافة الى التمويل الإسلامي؛
- توجيه التمويل إلى الفئات الأكثر احتياجا وعلى رأسها الشباب والنساء، إضافة إلى توجيه الخدمات المالية للمناطق الأقل دخلا وحظا في التنمية لتحقيق التنمية المستدامة؛
- تهيئة بعض الأعمال التي تتضمن دعم اصلاح السياسات والأطر القانونية وتهيئة البنية التحتية للقطاع المالي ودعم الجهات الرقابية؛
- تقديم الخدمات الاستشارية للقطاع المالي التي تتضمن تقديم الدعم الفني للمؤسسات المالية وجهات الرقابة والاشراف والادارات الحكومية ذات الصلة بتنمية القطاع المالي؛
- ب- دور الوكالة الألمانية للتنمية:** يكمن دورها من خلال تقديم نموذج للحلول المتكاملة لمشاركة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

¹ -صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، 2015، ص: 17-20.

- تبني مفهوم يركز على الاهتمام بسلسلة القيمة لتمويل المؤسسة وتقوية الترابط بين الدعم المالي والفني؛

- تحسين وسائل الابتكار في مجال التمويل (تمويل انطلاق المشروع والاقتصاد الأخضر والأعمال الموجهة للسيدات).

ج- دور المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص: وهي مؤسسة تابعة للبنك الإسلامي للتنمية وتقدم الخدمات التالية :

- الدعم الفني : دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبناء مهارات مديري صناديق الاستثمار؛
- انشاء بنوك متخصصة وشركات تأجير تمويلي لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- توفير خطوط تمويل للمؤسسات المالية المحلية وتوجيه القروض المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

يبدو واضحاً مما سبق معاناة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من معوقات متنوعة تمنع تطورها ونموها بالشكل الذي يسهم في تعزيز دورها في تسريع معدلات النمو وتخفيض معدلات الفقر للدول النامية، إلا أنه ما يلاحظ أن المشكل التمويلي وضيق السوق التمويلية لهذا القطاع وعدم تطوره يبقى المشكل الأبرز لهذه المؤسسات خصوصاً في الدول النامية، رغم أن العديد من الدول ومنها النامية تسعى إلى تنويع مصادر تمويل هذا القطاع الحساس، سواء من خلال برامج وآليات لتطوير منظومتها المصرفية وتكييفها ومتطلبات هذه المؤسسات، أو عن طريق تطوير آليات تمويلية حديثة خارج المنظومة المصرفية سواء من خلال آليات السوق المالي أو تطوير وإنشاء الشركات المتخصصة في التمويل كشركات قرض الإيجار ورأس مال المخاطر، والتي لقيت رواجاً وتطوراً كبيراً في العديد من الدول.

خلاصة الفصل الأول

يختلف تعريف المؤسسة الصغيرة من دولة لأخرى، ومن هيئة لأخرى باختلاف المعيار الذي اعتمد في التعريف، فمنها من يعرفها على أساس معيار واحد ومنهم من يمزج بين معيارين أو أكثر، ما يصعب من عملية مقارنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة والنامية، ويرجع ذلك إلى التفاوت والاختلاف بين هذه الدول خصوصا ما تعلق بدرجات النمو واختلاف النشاط الاقتصادي.

تتميز المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بميزات هامة وعديدة، فسهولة إنشاءها ومرونتها واعتمادها على موارد محلية أكسبها دورا بارزا في تنمية البعد الاجتماعي للدول من خلال تقليص بؤر الفقر والحد من الآفات الاجتماعية خاصة في الأرياف، كما أن سرعة انتشارها ومرونتها خصوصا ما تعلق بحرية الدخول والخروج من الأسواق ساهم بفعالية في تنويع المنتجات وتحقيق التنويع الاقتصادي، والمساهمة في خلق مناصب العمل والحد من ظاهرة البطالة.

رغم التطور الكبير الذي شهده تعداد وهيكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من الدول رغم أنها تعاني من مشاكل متعددة، سواء تلك المتعلقة بضعف كفاءة وتسيير أصحابها وأخرى مرتبطة بصعوبة تسويق منتجاتها وصعوبة اختراق الأسواق في ظل وجود مؤسسات كبيرة مهيمنة، إلا أن المعوق الحقيقي الذي يثقل كاهلها يبقى ضعف البيئة التمويلية لهذه المؤسسات خاصة في الدول النامية في ظل صعوبة الحصول على التمويل المصرفي في ظل القيود المفروضة من ناحية، وضعف وعدم وجود صيغ وبدائل تمويل خارج المنظومة المصرفية لاسيما وجود سوق مالي نشط وفعال خاص بها.

الفصل الثاني

مصادر تمويل المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد اختيار تشكيلة الهيكل المالي من التحديات التي يواجهها المدير المالي أو متخذ القرار خاصة في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في ظل ضيق سوق تمويلها، ذلك أن بناء الهيكل التمويلي للمؤسسة له من تأثير على مختلف القرارات المالية الأخرى كقرار الاستثمار وتوزيع الأرباح، لذا يجب التعرف على مختلف المصادر التمويلية المتاحة والتي يمكن تصنيفها حسب معايير مختلفة، وتنقسم وفق معيار الزمن إلى مصادر قصيرة وطويلة الأجل، كما يمكن تقسيمها إلى مصادر تمويلية تقليدية منها ما هو داخلي كالتمويل الذاتي وخارجي كالاستدانة من البنوك، ومصادر أخرى مستحدثة.

إن لجوء المؤسسة إلى التمويل البنكي أمر حتمي أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل ضعف البدائل التمويلية لأغلبها، غير أن القيود التي تفرضها البنوك على هذه المؤسسات أثقل كاهلها وجعلها تسعى جاهدة عن البحث عن بدائل تمويلية تناسب خصوصيتها وبشروط ميسرة، كالقروض الإيجارية وصناعة رأس المال المخاطر والسوق المالي وغيرها، غير أن تحقيق ذلك يبقى رهن بيئة تواجد المؤسسة والبلد الذي تنشط فيه.

كما يعد التمويل الإسلامي من البدائل المهمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لتنوع وتعدد المنتجات التي يوفرها من جهة، واعتماد التعامل فيه بالمشاركة وابتعاده عن الفوائد الربوية، وسيتم في هذا الفصل عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالهيكل المالي، محدداته ومكوناته، إضافة إلى مصادر تمويل المؤسسة التقليدية والمستحدثة وفق مباحث ثلاثة.

- مصادر التمويل التقليدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- صيغ وبدائل التمويل الإسلامي ومدى ملائمتها لتمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: مصادر التمويل التقليدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر التمويل أهم محددات قيام واستمرارية نشاط أي مؤسسة مهما كان نوعها، ويعد قدرة الحصول عليه في الوقت المناسب وبالقدر اللازم من التحديات التي تترك العديد من المؤسسات، فإذا كانت المؤسسات الكبيرة لا تعاني كثيرا في مواجهة هذا المشكل في ظل توفرها على العديد من المقومات التي تجعلها تواجه إشكالية الحصول على التمويل، فإن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تجد صعوبة بالغة في الحصول على الأموال لتمويل نشاطها نتيجة لخصوصيتها من جهة ولشروط يفرضها محيطها المالي والاقتصادي، وخصص هذا المبحث لدراسة أهم مصادر التمويل الكلاسيكي للمؤسسة مع التعرّيج على أهمية التمويل وأهم مبادئه ومحدداته.

المطلب الأول: التمويل، مفهومه ومحدداته

مما لا شك فيه أن اختيار تشكيلة الأموال يعد أحد دعائم نجاح المشروع ولهذا يجب على المدير المالي اختيار مصادر التمويل المناسبة التي تحقق أكبر عائد وبأدنى تكلفة مما يحتم عليه التعرف على مختلف هذه المصادر والمفاضلة بينها لتحقيق أهداف المؤسسة وهو تعظيم قيمتها.

1- مفهوم التمويل

يمكن تعريف التمويل على أنه عملية جمع الأموال المتاحة أو هو كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقود واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم قيمة المؤسسة، أو هو الإمداد برأس مال أو قرض نقدي بغرض تنفيذ أعمال.

2- مفهوم الهيكل المالي للمؤسسة

يقصد بالهيكل المالي توليفة مصادر التمويل التي اختارتها المؤسسة لتمويل استثماراتها¹، وهي مجموعة العناصر التي تشكل جانب الخصوم من الميزانية سواء كانت طويلة أو قصيرة الأجل، كما يمكن أن تكون أموال دين (اقتراض) أو أموال ملكية².

¹- Niradjini.A et Priya. K B , “Impact of Capital Structure on Financial Performance of The Listed Trading Companies in Sri Lanka”, International Journal of Scientific and Research Publications, volume3, issue 5, 2013, p:3.

² - عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 201.

كما عرفه (Gitman) بأنه تشكيلة المصادر التي حصلت منها المؤسسة على الأموال بهدف تمويل استثماراتها، وبالتالي فهو يتضمن كافة العناصر التي تتكون منها جانب المطلوبات سواء كانت عناصر طويلة أو قصيرة الأجل¹.

بينما عرفه "العامري" بأنه العلاقة بين الدين والملكية والذي يشار إليها بنسبة الرافعة المالية. مما تقدم يتضح أن الهيكل المالي يشمل كافة مصادر التمويل بأنواعها المختلفة (أموال ملكية وأموال اقتراض)، وبآجالها المختلفة (قصيرة وطويلة الأجل)، والتي يمكن للمؤسسة المفاضلة بينها آخذة بعين الاعتبار المزايا التي يوفرها كل مصدر تمويلي وهذا حسب حاجة المؤسسة وامكاناتها.

ولكن يخص قرار اختيار تركيبة الهيكل المالي أكثر المؤسسات الكبيرة التي لها إمكانية المفاضلة بين صيغ التمويل المتاحة اعتمادا على مجموعة من المحددات كالتكلفة والمخاطر وغيرها، غير انه يبقى قرار صعب بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية نظرا لمحدودية حصولها على بعض المصادر التمويلية لافتقارها لبعض لمقومات الحصول على القروض البنكية، كالضمانات وكذا ارتفاع مخاطرتها، وعلى العموم فإن تشكيلة الهيكل المالية لهذه المؤسسات تحدد مجموعة من المحددات كمية وكيفية.

3- محددات الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يجب على المؤسسة عند اختيارها لمصادر التمويل الأخذ بعين الاعتبار جملة من الاعتبارات والمؤشرات تعتبر أساسية عند اتخاذ القرار التمويلي يمكن ابراز أهمها في الآتي.

- حجم المؤسسة

للحجم أثر في اختيار مصادر التمويل، ومن البديهي أنه كلما زاد حجم المؤسسة كلما ادى بها الى التنوع في استعمال مصادر التمويل، وكلما قل حجمها قلّت مصادر التمويل المعتمدة، وقد توصل قورن Gordon ، في دراسة تجريبية إلى وجود علاقة طردية بين نسبة الاقتراض وحجم المؤسسة².

¹ صبيحة قاسم هاشم، "نظريات هيكل التمويل الحديثة (تطبيق عملي لنظرية الالتقاط ودورة حياة الشركة)"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 21، العدد 73، 2015، ص: 66.

² الياس بن الساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2011، ص: 433.

- تكلفة الاقتراض

حيث تعتبر أهم محدد لاختيار نوع مصدر التمويل في المؤسسة، وترتبط بعدة عوامل كحالة السوق ومدة القرض، ويرى "شاندلر" (Chandler) بأنه كلما زادت تكلفة الاقتراض عن معدل العائد على الاستثمار كلما أدى ذلك الى تقليص القروض في تمويل المؤسسة، وهو الأمر الذي أكدته دراسة "تاجرت" (Taggart) والتي اعتبرت أن تكلفة الاقتراض تعد كمحدد أساسي في المزيج التمويلي للمؤسسة.

- الضمانات (هيكل الأصول)

هناك بعض الدراسات توصلت إلى تحديد العلاقة بين نسبة الاستدانة في المؤسسة والضمانات، كدراسة مارش (marsh1982) التي توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة الضمانات في المؤسسة ومعدل الاستدانة¹، لأنه كلما زادت الضمانات زاد اعتماد المؤسسات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أموالها الخاصة.

- المردودية

تعتبر المردودية من المحددات الأساسية للإقراض لدى العديد من البنوك والمؤسسات المالية المانحة للتمويل، واجتهد العديد من الاقتصاديين في محاولة الوصول إلى علاقة بين مردودية المؤسسة بالهيكل المالي، وقد توصلت دراسة تجريبية قام بها brigham إلى وجود علاقة تأثير بين معدل المردودية والهيكل المالي للمؤسسة²، ويمكن تعميم ذلك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمن البديهي أن يزيد المؤسسة ذات المردودية المرتفعة على قدرتها في الحصول على الأموال وتنويع هيكلتها المالية من خلال قدرتها على تغطية مستحقاتها المالية.

- الأصول الملموسة

أكدت العديد من الدراسات التجريبية العلاقة الطردية بين مستوى الاستدانة ونسبة الأصول المادية منها دراسة هيانق وسونق (huang and song 2006)، حيث يعد وجود الأصول الملموسة أو

¹ - نجمة بوقليس، "العوامل المحددة لهياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة

20 أوت، سكيكدة، العدد: 12، 2016، ص: 345.

² - الياس بن الساسي و يوسف قريشي، مرجع سابق، 2011، ص: 433.

المادية في ميزانية المؤسسة كضمانات مهمة لدى الدائنين بما يسهل عليها الحصول على القروض البنكية¹.

- معدل النمو

تباينت الدراسات في تحديد العلاقة بين نسبة نمو المؤسسة ونسبة الإستدانة، فبعض الدراسات توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة النمو ونسبة الإستدانة في المؤسسة، في حين توصلت بعض الدراسات لوجود علاقة طردية، أما بخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد توصلت دراسة Najet إلى أن المؤسسات التي لا تمتلك معدلات نمو مرتفعة وغير مدرجة في البورصة تعتبر الأكثر إستدانة².

- الشكل القانوني

يعد الشكل القانوني للمؤسسة من بين العوامل المؤثرة على الهيكلة المالية ومستوى الاستدانة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوصلت الدراسة التجريبية التي قام بها الباحث غربي حمزة حول عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الاستدانة ونوع المؤسسة، إذ تعتبر العلاقة عكسية بين مستوى الاستدانة والشركات ذات المسؤولية المحدودة (Sarl)، ويمكن إرجاع ذلك للعراقيل الإدارية للجوء للتمويل الخارجي، وضيق مجال التمويل الخارجي بسبب ضعف نشاط البورصة³.

ومهما يكن فإن مسألة إتاحة مصادر التمويل للمؤسسات الاقتصادية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحده مجموعة من المحددات تم التطرق لبعض منها، كما تختلف فرص الحصول على مصادر تمويل من طرف هذا النوع من المؤسسات من بلد لآخر فالمصادر المتاحة لهذه المؤسسات في البلدان المتطورة أكبر منها في البلدان النامية نظرا لاتساع سوق تمويلها وتنوع بيئتها التمويلية مما يسمح لها بالمفاضلة بينها حسب حاجة المؤسسة، بينما تعاني أغلبها في البلدان النامية من فجوة كبيرة في تمويلها، وسنحاول التطرق لمختلف مصادر تمويل هذه المؤسسات.

¹ - حمزة غربي، مرجع سابق، 2015، ص: 185.

² - الياس بن الساسي و يوسف قريشي، مرجع سابق ، ص: 434.

³ - حمزة غربي، مرجع سابق، 2015، ص: 207.

المطلب الثاني: مصادر التمويل الداخلي للمؤسسة

تظهر القدرة على التمويل الذاتي كمصدر يسمح بالحفاظ على الاستقلالية المالية، يمثل التمويل الداخلي الموارد المالية التي تتحصل عليها المؤسسة من عملياتها الجارية من دون اللجوء إلى مصادر خارجية وتتمثل أساسا في التمويل الذاتي .

1- المدخرات الشخصية للملاك: تعتبر المدخرات الشخصية للملاك أحد المصادر الأساسية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يميل المالك في تمويل رأس مال مؤسسته إلى الإنفاق من مدخراته الخاصة سواء كان ذلك في بداية إنشاء المؤسسة أو عند الحاجة إلى التوسع أو زيادة رأس المال العامل، غير أن هذا المصدر التمويلي ورغم أهميته بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات إلا أنه يشوبه العديد من السلبيات خاصة إذا كان هذا المصدر في شكل أراضي أو عقارات مشتركة الملكية مما يصعب تحويلها إلى سيولة فورية عند الحاجة دون خسارة¹.

2- التمويل الذاتي

يقصد بالتمويل الذاتي مقدرة المؤسسة على تمويل نفسها من مصادرها الداخلية دون اللجوء إلى المصادر الخارجية، ويعتبر أهم مصدر من مصادر التمويل الداخلي لما له من خصائص ومميزات.

1-2- تعريف التمويل الذاتي

يعرف التمويل الذاتي بأنه تدفقات الأموال المتأتية من عمليات المؤسسة وإعادة توظيفها، ويعتبر المصدر الوحيد المتولد من العمليات الإنتاجية للمؤسسة، فهو يساهم في نمو وتطور المؤسسة لأنه من جهة يضمن تجديد وسائل الإنتاج كما يضمن تمويل توسع المؤسسة، وبالتالي فهو يحافظ على وجود المؤسسة وبقائها²، ويحسب بإحدى العلاقتين:

- إجمالي التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + الاهتلاكات + مؤونة الخسائر والأعباء الطويلة الآجل .
- صافي التمويل الذاتي = النتيجة غ الموزعة + الاهتلاكات + مؤونة الخسائر والأعباء الطويلة الآجل.

¹ - حكيم حرب ، دور أساليب التمويل المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراء، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص:70.

² - مليكة زغيب وميلود بوشنكير، التسيير المالي (حسب البرنامج الرسمي الجديد)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص:194 .

ويعتبر كميّار تستند عليه الأطراف الخارجية عند التعامل مالياً مع المؤسسة، وتتوقف قدرة المؤسسة على تكوين التمويل الذاتي على عنصرين هما¹:

- سياسة توزيع الأرباح؛
- سياسة التفاوض مع المحيط الداخلي والخارجي، وقدرة المؤسسة على التحكم في مختلف المصاريف، ما يؤدي إلى تحقيق فوائض نقدية ترفع في مستوى التمويل الذاتي .

2-2- مزايا وعيوب التمويل الذاتي

للمويل الذاتي العديد من الإيجابيات كما أنه لا يخلو من العيوب ومن بينها الآتي:

أ- مزايا التمويل الذاتي

- ينتج عن استخدام التمويل الذاتي في المؤسسة الاقتصادية مجموعة من المزايا نذكر منها:
- يعطي للمؤسسة فرصة الحصول على قروض، ذلك أن الوسطاء الماليين لا يمنحون اعتمادات مالية إلا عند مستوى تمويل ذاتي يضمن قدرة المؤسسة على السداد؛
- يعتبر التمويل الذاتي مصدر أساسي خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يتعذر عليها الحصول على مصادر تمويل خارجية؛
- يحافظ على الاستقلالية المالية للمؤسسة، إذ لا يوجد رقابة للدائنين عليه؛

ب- عيوب التمويل الذاتي

- بالرغم من المزايا التي يتمتع بها التمويل الذاتي إلا أنه لا يخلو من العيوب نوجز بعضها في الآتي:
- يؤدي الاعتماد على التمويل الذاتي إلى كبح التوسع في النشاط مما يفوت على المؤسسة فرص استثمارية متاحة؛
- يؤدي هذا النوع من التمويل إلى عدم اهتمام المساهمين بالمؤسسة بسبب قلة الأرباح الموزعة.

المطلب الثالث: مصادر التمويل الخارجي

تلجأ المؤسسة إلى مصادر التمويل الخارجي لتمويل احتياجاتها في حالة عدم كفاية الموارد الداخلية، أو بناءً على إستراتيجية وهدف كل مؤسسة وميزة كل مصدر ومدى إمكانية الحصول عليه.

¹ - الياس بن الساسي و يوسف قريشي، مرجع سابق، 2011، ص: 259.

1- مصادر التمويل الخارجي المباشر

تعتبر مكمل للتمويل الداخلي، حيث تعمل على تغطية النقص المسجل في الاحتياجات المالية للمؤسسة وأهم مصادر التمويل الخارجي المباشر نجد التمويل عن طريق سوق الإقراض غير الرسمية، الزيادة في رأس المال و اللجوء الى اصدار الأسهم والسندات.

1-1 تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق سوق الإقراض غير الرسمية

يحتل التمويل غير الرسمي مكانة هامة في تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة خصوصا في الدول النامية، ويُلبأ إلى هذا النوع من التمويل في حال عدم كفاية التمويل الذاتي أو إجهام البنوك والمؤسسات المالية على منح التمويل اللازم لمثل هذا النوع من المؤسسات، ويعتبر التمويل غير الرسمي في العديد من الدول النامية القناة الرسمية للانتماء لهذه المؤسسات، فمثلا في الفيتنام قنوات التمويل غير الرسمية تمول ما بين 70% إلى 80% من هذه المؤسسات¹، ويضم التمويل غير الرسمي الإقراض من العائلة والأصدقاء، جمعيات الادخار والانتماء غير الرسمي والمرايين.

أ- تعريف التمويل غير الرسمي: يطلق مصطلح غير رسمي في الفكر الاقتصادي على مزاوله أي نشاط اقتصادي خارج القانون والقواعد الرسمية المنظمة في الدولة، والذي لا تتوفر أي معلومات لدى الجهات الحكومية المختصة أو أي بيانات يمكن إدراجها في الحسابات الوطنية للدولة².

ب- أساليب التمويل غير الرسمية: تتمثل أهم أساليب التمويل غير الرسمي في الواقع العملي إلى:

- الاقتراض من الأصدقاء: انتشر هذا النوع من التمويل في الدول المتقدمة ولكن بنسب أقل من الدول النامية، ففي بريطانيا معدل 6% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حصلت على تمويل في شكل قروض أو أسهم من الأصدقاء والعائلة و 7% من هذه المؤسسات التي استخدمت التمويل الخارجي استعانت أيضا بالأصدقاء والعائلة لتمويل نشاطها، بينما في الولايات المتحدة فنجد أن 6% منها تستخدم التمويل العائلي و 1% منها من التي لم تحصل على التمويل الرسمي إستعانت بالتمويل عن طريق العائلة والأصدقاء، ورغم الأهمية البالغة لهذا المصدر التمويلي المهم إلا أنه لا يخلو من

¹ - حكيم حرب ، مرجع سابق، 2015، ص:71.

² - السعدي رجال وسامي فؤاد براك، التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل للتنويع الاقتصادي ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، جامعة أم البواقي، الجزائر، مجلد 4، العدد 2، 2017، ص:463.

العيوب حيث تشير الأدلة التجريبية أن استخدامه مرتبط بمعدلات نمو منخفضة ويؤدي بها الى تحقيق ربحية أقل مع ارتفاع معدلات الفشل لديها¹.

- **التمويل عن طريق المرابين وجمعيات الادخار غير الرسمية:** ويأتي هذا المصدر حالة عدم كفاية مصادر التمويل الداخلي، وبالرغم من أهميته في التخفيف من حدة المشاكل التمويلية لهذه المؤسسات، إلا ان هناك بعض العيوب تشوبه أهمها أن القروض المتأتية من هذا المصدر تمنح عادة بأسعار فائدة مرتفعة، إضافة الى التبعات الاجتماعية والأخلاقية في حالة عدم القدرة على السداد.

1-2- الأسهم العادية

يَعبر السهم عن حصة في ملكية المؤسسة يحق لصاحبه الحصول على الأرباح بعد تسديد الالتزامات اتجاه الآخرين، وحضور الجمعية العمومية والتصويت، وكل سهم يمثل صوتاً واحداً².

أ- مزايا التمويل بالأسهم العادية

- يحمل التمويل بالأسهم العادية العديد من المزايا نوجز بعضها في الآتي³:
- لا يمثل إصدار الأسهم العادية التزام على المؤسسة سواء بدفع مبالغ محددة أو تحديد تاريخ استحقاق لها، إذ أن توزيع الأرباح على حملة الأسهم يكون بعد تحقيقها واتخاذ القرار بتوزيعها؛
 - أن المؤسسة غير ملزمة برد قيمة السهم في تاريخ محدد، مما يعني عدم وجود التزامات محددة على المؤسسة بالإضافة إلى انخفاض درجة الخطر بالنسبة للمالكين مقارنة بمصادر التمويل الأخرى التي يمكن أن تطلب إشهار إفلاس المؤسسة في حالة عدم تسديد التزاماتها في الوقت المتفق عليه؛
 - إن التمويل بإصدار الأسهم يعد توسيع لحقوق الملكية وهنا يخفض من خطر الرافعة المالية، ويعطي ضمانات إضافية للدائنين ويعزز من القوة الائتمانية للمؤسسة في السوق المالي .

ب- عيوب التمويل بالأسهم العادية

مثلما أن التمويل بالأسهم العادية له العديد من الإيجابيات إلا أنه لا يخلو من العيوب ومنها⁴:

¹ - حكيم حرب ، مرجع سابق، 2015، ص:72.

² - دريد كامل آل شبيب، مبادئ الإدارة المالية ، دار المناهج ، عمان، الأردن ، 2009، ص:122.

1-Bertrand Jacquilla ,Bruno Solnik , *Marchés Financiers : Gestion de portefeuille et des risques* , Dunod , 2^{ème} édition , Paris , P13.

⁴ - دريد كامل آل شبيب ، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ، 2007، ص: 205 .

- يؤدي التمويل بالأسهم العادية إلى توسيع قاعدة الملكية مما يؤثر على إدارة المؤسسة، وأحيانا يفسح المجال للسيطرة على قرارات مجلس الإدارة واتجاهاته واحتمال تغيير طريقة إدارة الشركة بما يتناسب مع توجهات الأعضاء الجدد في حالة ارتفاع نسبة مساهمتهم في رأس المال؛

- كما أن اتساع قاعدة المساهمين يؤدي إلى انخفاض عائد السهم الواحد للمستثمرين الحاليين، إضافة إلى مشاركة المستثمرين الجدد في الأرباح المتحققة سابقا (الأرباح المحتجزة)، إن المساهم الجديد يحصل على جزء من أرباح المساهمين القدماء سواء التي تتحقق في السنة المالية الحالية أو المجمعة من الفترات السابقة، ويؤثر زيادة عدد المساهمين على تخفيض مبالغ الأرباح المحتجزة التي تساهم في توسيع الاستثمارات باعتبارها مصدر داخلي للتمويل.

1-3- الأسهم الممتازة

وتعد من مصادر التمويل طويلة الأجل ولا تلتزم الجهة المصدرة بتاريخ محدد لرد قيمتها، ويطلق عليها الأوراق المالية المهجنة لأنها تجمع في خصائصها بين الأسهم العادية والسندات كما أنها تعطي لحاملها الأولوية في توزيعات الأرباح¹.

أ- مزايا التمويل بالأسهم الممتازة

يحمل التمويل بالأسهم الممتازة العديد من المزايا و أهمها:

- تجنب المؤسسة دفع الالتزامات الثابتة الواجبة الدفع أو الوفاء بها كالفائدة على السندات؛

- يستطيع المدير المالي عن طريق بيع الأسهم الممتازة تجنب شرط المساهمة المتساوية في المكاسب والذي يتطلبه بيع أسهم عادية جديدة، كما يمكن تجنب إدارة المؤسسة فرض المزيد من الرقابة عليها.

ب- عيوب التمويل بالأسهم الممتازة

ينجر عن التمويل بالأسهم الممتازة العديد من المساوئ ومنها الآتي:

- تكون في العادة تكلفة الأسهم الممتازة أعلى من تكلفة الاقتراض، حيث أن حصص الأرباح لا تطرح من الوعاء الضريبي على عكس فوائد القروض؛

¹ - وليم عاطف أندراوس، مرجع سابق، 2008، ص: 207.

- المخاطر التي يتعرض لها حملة الأسهم الممتازة أعلى من تلك التي يتعرض لها حملة السندات فليس هناك ما يضمن لهم عائدا فوريا، كما أنه في حالات الإفلاس يأتي حملة الأسهم الممتازة بعد أصحاب السندات في الحصول على نصيبهم من أموال التصفية؛
- ليس لحملة الأسهم الممتازة الحق بالمطالبة بنصيبهم من الأرباح إلا إذا قررت الإدارة توزيعها.

1-4- السندات

يمكن للمؤسسة اقتراض الأموال وذلك عن طريق إصدار أوراق مالية تدعى بالسندات، فهي تصنف ضمن الالتزامات طويلة الأجل، ومن خلالها تلتزم المؤسسة بدفع القيمة الإسمية للسند عند الاستحقاق بالإضافة إلى العائد، ويمكن تعريف السند كما يلي:

أ- تعريف السند

"يمثل السند صكا قابلا للتداول، إذ يعتبر حامله دائنا في مواجهة المنشأة المصدرة وله الحق في الحصول على دخل ثابت يدفع سنويا أو كل نصف سنة، دون النظر للدخل الذي تحققه الشركة أو المنشأة وذلك إلى جانب إعادة سداد أصل السند عند تاريخ الاستحقاق"¹.

ب- مزايا التمويل بالسندات

- تعد من مصادر التمويل طويلة الأجل، ومن إيجابياتها نذكر الآتي²:
- قابلية السندات للتداول مع وجود احتمال تحقيق أرباح أو خسائر رأسمالية عند ارتفاع قيمة السند في السوق المالي؛
- لا يحق لحامل السندات الاشتراك في الإدارة أو التصويت في اجتماعات الجمعية العمومية والمساهمة في قراراتها؛
- تتصف السندات بانخفاض درجة المخاطر والتي يتحملها حائزيها مقارنة بمخاطر حملة الأسهم.

ج- عيوب التمويل بالسندات

- ومن عيوب التمويل بالسندات دائما بالنسبة للجهة المصدرة لها نجد:
- وجود بعض القيود على إصدار السندات خاصة تلك التي تصدر بضمانات، وذلك بتقديم بعض الأصول ضمانا لحقوق حامليها، إضافة إلى بعض القيود القانونية والمالية المتعلقة بنسبة المديونية؛

¹ - وليم عاطف أندراوس، مرجع سابق، 2008، ص: 380.

² - دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، 2007، ص: 212.

- تعتبر السندات حق دائنية على المؤسسة، إذ تلتزم الجهة المصدرة لها بدفع قيمتها مع الفوائد المترتبة في الفترة المحددة، كذلك هي من الحقوق الممتازة أي تمنح الأولوية في الحصول على مستحقاتها.

2- مصادر التمويل الخارجي غير المباشر

إن التمويل غير المباشر يتم بتدخل المؤسسات الوسيطة، أين يمكن للمؤسسة أن تحصل على مصادر تمويلية من المؤسسات المالية كالبنوك وشركات التأمين، وهناك عدة تصنيفات لمصادر التمويل الخارجي غير المباشر، ويمكن تصنيفها حسب المدة إلى نوعين مصادر طويلة، متوسطة الأجل ومصادر قصيرة الأجل.

2-1- قروض بنكية طويلة الأجل

وهي إحدى مصادر التمويل الطويلة الأجل، التي تحصل عليها المؤسسة من المؤسسات المالية المتخصصة كالبنوك و شركات التأمين لمدة تفوق سبع سنوات.

ويتم تحديد مبلغ القرض و سعر الفائدة و طريقة الدفع بالاتفاق مع المقترض وكذلك أسلوب إعادة المبلغ المقترض في المواعيد المتفق عليها، ويتم تسديد هذا المبلغ على شكل دفعات مختلفة حسب الاتفاق بين الطرفين، كما تتوقف شروط القرض على تقييم المركز المالي لكل من المقرض والمقترض، وقد يكون سعر الفائدة بنسبة ثابتة أو متغير، كما يحدد مقدار العمولة و مواعيد و طريقة التسديد عند إبرام عقد منح القرض، بالإضافة إلى بعض الضمانات التي قد يطلبها المقرض مثل الحفاظ على درجة سيولة الأموال، نسبة المديونية، ومقدار الأرباح المسموح بتوزيعها¹.

2-2- القروض المتوسطة الأجل

تتراوح مدتها بين السنة وسبع سنوات، وتكون موجهة عادة لتمويل الاستثمار في تجهيزات ومعدات الإنتاج وأغلب هذه القروض يكون مرهون بضمان، ويلزم استعمال هذا النوع من مصادر التمويل المؤسسة المقترضة بعض الشروط ومنها الآتي:

- شرط تحديد سقف المديونية حفاظا على ملائمة وقدرة المؤسسة على التسديد مستقبلا؛
- شروط استخدام القروض بالكيفية المتفق عليها وفي الأغراض المحددة كضمان لاسترجاع الأموال؛

¹ - دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق ، 2007، ص: 218 .

- شروط على توزيع الأرباح على المساهمين فلا تتعدى نسبة معينة للحفاظ على نسبة معينة بين الأموال المملوكة والقروض ضمن الهيكل المالي للمؤسسة¹.

2-3- مصادر التمويل قصيرة الأجل

تلجأ المؤسسات الاقتصادية عموماً إلى مصادر التمويل قصيرة الأجل كمصدر لتمويل العمليات الجارية، أي يوجه لتمويل دورة الاستغلال، ويرجع اهتمام المؤسسة بهذا النوع من التمويل إلى سهولة الحصول عليه وانخفاض كلفته ومن بين هاته المصادر نذكر الآتي:

2-3-1- الائتمان التجاري

من أكثر مصادر التمويل قصيرة الأجل شيوعاً واستخداماً من قبل المؤسسات خاصة تلك التي لا تستطيع استخدام مصادر التمويل الأخرى بيسر.

أ- تعريف الائتمان التجاري

هو ائتمان قصير الأجل، يمنحه المورد إلى المشتري عندما يقوم المشتري بشراء البضاعة لإعادة بيعها، وهذا التعريف يستبعد من الائتمان التجاري الائتمان طويل الأجل و متوسط الأجل الذي يمنحه بائعي الأصول الثابتة، وتعتبر المؤسسات التجارية أكثر استعمالاً لهذا المصدر التمويلي عن باقي المصادر، ويأخذ الائتمان التجاري شكلان.

ب- أشكال الائتمان التجاري

وهناك أسلوبان لمنح الائتمان التجاري هما²:

- **الحساب الجاري** : يعد من أكثر أنواع الائتمان أهمية واستعمالاً، ويتميز بالبساطة وعدم التعقيد في الإجراءات الخاصة بمنحه ويتم منح الائتمان بعد التأكد من توفر الحساب الجاري لدى العميل وكونه يتمتع بملاءة مالية جيدة وسمعة في السوق وقدرة على التسديد.

- **الأوراق التجارية** : تأخذ عدة أشكال كالكبيالة، السندات، السفتجة، وهي أوراق تستعمل لضمان سداد قيمة البضاعة، لكن يعاب عليها أنها تعرض المؤسسات إلى مشاكل في حالة عدم إمكانية التسديد في مواعيد الاستحقاق.

¹ - مبارك لسوس ، مرجع سابق، 2012، ص: 190 .

² - دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، 2007، ص: 407 .

ج-مزايا الائتمان التجاري

- يتميز التمويل بالائتمان التجاري عديد المزايا نوجز أهمها في الآتي:
- المرونة التي يتمتع بها الائتمان التجاري ، حيث تلجأ إليه الإدارة المالية عندما تحتاج إليه، ففي حالة زيادة المبيعات تستطيع الإدارة المالية زيادة مقدار هذا الائتمان؛
 - سهولة الحصول عليه بسبب عدم وجود أي إجراءات تمويلية بشكل رسمي، وليست هناك حاجة للمساومة مع المورد مانح الائتمان فالقرار هو قرار المؤسسة التي تحتاج إلى الائتمان التجاري؛
 - يتميز الائتمان التجاري بانخفاض كلفته ولهذا يعتبر من أكثر أنواع مصادر التمويل قبولا في التمويل القصير الأجل.

2-3-2- الائتمان المصرفي

يمكن تعريف الائتمان المصرفي على أنه تلك القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك، من أجل تغطية احتياجاتها الموسمية للأموال والتي تتمثل عادة في الزيادة الموسمية في المخزون السلعي وحسابات القبض.

أ- أشكال الائتمان المصرفي

يأخذ الائتمان المصرفي أشكالا عدة يمكن تلخيص أهمها في الآتي:

- تسهيلات الصندوق

وهي قروض تعطى لتخفيض صعوبات السيولة المؤقتة الناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات المدفوعة، وهي ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين عملية التحصيل لصالح الزبائن وهذا في حدود مدة زمنية لا تتجاوز عدد أيام الشهر.

- السحب على المكشوف

هو قرض يمنحه البنك لصالح الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، وهو يسمح بترك حساب الزبون مدينا في مبلغ معين ولفترة أطول قد تصل إلى سنة كاملة وهو الفرق بينه وبين تسهيلات الصندوق التي مدتها لا تتجاوز عدد أيام الشهر.

-القروض الموسمية

هي قروض تقدم لتمويل المؤسسات التي تتميز بنشاطات موسمية غير منتظمة على طول دورة الاستغلال، حيث تفوق نفقاتها الإيرادات خلال موسم ما كالمحاصيل الزراعية.

- قروض الربط

وهي عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد، ولكنه مؤجل لأسباب خارجية.

- تسبيقات على البضائع

عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين مقابل الحصول على بضائع كضمان للمقرض، ويمنح هذا القرض خاصة لتمويل المواد الأساسية .

- الخصم التجاري

يتمثل في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، وبهذا يحل البنك محل الشخص في الدائنية إلى غاية تاريخ الاستحقاق . هذا مقابل ثمن يستفيد منه البنك يسمى بسعر الخصم الذي يقتطع من مبلغ الورقة التجارية، التي عند خصمها لا يحصل الزبون على قيمتها الاسمية كاملة وإنما على مبلغ يقل عن القيمة الاسمية بمقدار مبلغ الخصم.

ب- مزايا الائتمان المصرفي

للتمول بالائتمان المصرفي العديد من المزايا نوجزها في الآتي:

- يعتبر التمويل المصرفي أكثر مرونة وأقل تكلفة من الائتمان التجاري؛

- يعد مصدرا تمويليا مقبولا لتمويل الأصول الدائمة للمؤسسات التي تعاني من صعوبات في تمويلها عن طريق مصادر تمويل طويلة الأجل.

هذا ويعتبر التمويل بالقروض البنكية الشكل التمويلي الأكثر استخداما لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يعد واحد من مصادر التمويل المنخفضة التكلفة عموما بالمقارنة مع مصادر أخرى، إلا أن هناك عزوف واضح لدى البنوك التقليدية في منح التمويل اللازم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية ربما يرجع ذلك إلى مركزية الهياكل التنظيمية في هذه البلدان، فمساهمة القطاع المصرفي تبقى ضئيلة جدا في تمويل هذه المؤسسات حيث لا تتجاوز البنوك نسبة 4.8% في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي نسبة ضئيلة جدا، مما يطرح إشكالية البحث عن البدائل التمويلية الملائمة والممكنة لمثل هذا النوع من المؤسسات ومدى توفرها ومدى ملائمة الصيغ التي توفرها في تقليص الإشكالية التمويلية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل البدائل التمويلية مكانة هامة في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات والقيود التي تفرضها مؤسسات الوساطة المالية على هذا القطاع، وضعف مصادر التمويل الخاصة لأغلب المؤسسات، وسيتم التطرق لبعض الصيغ والبدائل كرأس مال المخاطر، قروض الإيجار، عقد تحويل الفاتورة وبورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: رأس مال المخاطر وتمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

يعد رأس مال المخاطر من الأساليب التمويلية الحديثة التي تم الاعتماد عليها في تمويل المؤسسات الاقتصادية بصورة عامة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة خاصة، للمزايا العديدة التي يتيحها، والمرافقة الدائمة في تسيير المؤسسات المستفيدة منه.

1- نشأة رأس مال المخاطر

ظهر بشكله الحديث في الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية على يد الجنرال الفرنسي (Georges Doriot) والذي أنشأ سنة 1946 أول شركة متخصصة في رأس المال المخاطر بالتعاون مع مجموعة من الممولين من بوسطن تحت اسم منظمة الأبحاث والتطوير الأمريكية والتي عملت على تمويل شركات صغيرة، ثم انتقل بعد ذلك إلى دول أوروبا سنة 1983 أين أسست الجمعية الأوروبية لرأس المال المخاطر ثم انتشر في سنة 1992 بألمانيا وباقي الدول الأوروبية وفي بداية القرن 21 ظهر في بعض الدول العربية كتونس ومصر¹، ويطلق على رأس المال المخاطر عدة تسميات، مثل رأس المال المغامر، رأس المال المبادر، رأس المال الجريء.

2- تعريف رأس مال المخاطر

عرفت جمعية رأس المال المخاطر الأوروبية (EVCA) رأس مال المخاطر بأنه رأس المال الذي يمول بواسطة وسيط مالي متخصص، مثل شركات رأس المال المخاطر أو صناديق استثمار، وهذا لدعم مشاريع ذات مخاطر مرتفعة، نسبة نمو قوية وعوائد كبيرة يصعب تمويلها بالطرق التقليدية كالاقتراض.

- عبد الله بلعدي وعاشور مقلاتي، "المقارنة بين رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"،
مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، العدد 06، 2016، ص: 223.

يعد رأس المال المخاطر أحد أنواع التمويل القائم على أساس المشاركة المؤقتة بين الممول وصاحب الفكرة، وينتهي بخروج المستثمر المخاطر من المشروع مع رأس ماله والأرباح في حالة تحقيقها.

3- أسباب التوجه إلى رأس المال المخاطر

إن عجز المؤسسات في الحصول على التمويل البنكي، في ظل افتقار أغلبها لشروط الحصول على القروض البنكية بالقدر الكافي ومنها الضمانات، أدى بها للبحث عن بدائل تمويلية ملائمة، ويمكن إبراز أسباب التوجه نحو رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للأسباب الآتية:

- صعوبة تمويل بعض المؤسسات بالطرق التقليدية خاصة الناشئة منها، بسبب الشروط المفروضة من البنوك وطبيعة هذه المشاريع التي ماتزال عبارة عن أفكار قيد التجسيد ذات مخاطر مرتفعة.

- يقدم رأس المال المخاطر خدمات ذات قيمة مضافة، مثل الاستشارات الفنية، الإدارية، التسويقية والإستراتيجية ما يزيد من فرص نجاح المشروع؛

- يسهم رأس المال المخاطر في خفض مستويات البطالة من خلال المساهمة في نمو وتطوير المشاريع التي يقوم بتمويلها؛

- تواجد رأس المال المخاطر في المؤسسة يعطي الثقة لملاك المؤسسات قيد التأسيس، خاصة الصغيرة منها والمتوسطة، حيث يمكن إدارة وتقديم النصح للمسير من طرف خبراء، يقومون بالتحليل الدقيق للمشروع من أجل ضمان تحقيقه للنتائج المتوقعة له.

4- خصائص رأس المال المخاطر: يعد البديل التمويلي للمصادر التقليدية، ويمتاز بمجموعة من الخصائص يمكن إيجازها في:

- يشكل رأس المال المخاطر حصة في حقوق المساهمين في مؤسسات غير مقيدة بالبورصة عادة، إلا أنه تظهر مشكلة عويصة ما بين أصحاب المؤسسات الناشئة ومقدمي رأس المال المخاطر حول نسبة التمويل الأمثل بسبب بروز مشكلة الوكالة والسيطرة على تسيير المؤسسة؛

- يتم اتخاذ قرار الاستثمار من طرف مقدم رأس المال المخاطر بناء على النتائج المتوقعة للمشروع، ممثلة في العائد المتوقع والنمو الذي سيحققه المشروع؛

- يتدخل رأس المال المخاطر في عدة حالات أهمها: إقامة مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تمويل التوسع في مؤسسات قائمة أو في حالة تمويل عملية التعتش المالي؛

- يؤدي صاحب رأس المال المخاطر دورا مهما ونشطا داخل المؤسسة التي يتم تمويلها، إذ يقوم بتقديم النصح والإرشاد، وتعيين ممثلين له في مجلس إدارة المؤسسة.

كما يعد التمويل بصيغة رأس المال المخاطر أكثر ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكن شرح الخصائص السابقة لهذه الصيغة التمويلية وكذا اختلافه عن التمويل البنكي (الإقراض) من خلال عدة محاور يوضحها أكثر الجدول الموالي.

الجدول رقم (2-1): مقارنة بين التمويل برأس المال المخاطر والتمويل البنكي.

التمويل برأس المال المخاطر	التمويل البنكي
- قرار التمويل	- نوعية المسيرين - ثنائية السوق/ المنتج - آفاق فائض القيمة
- محفز التعاقد	- تسديد في آجال استحقاق القرض - فائض القيمة بعد إعادة البيع (للأسهم أو المؤسسة).
- حجم المؤسسة	- المؤسسات الكبيرة مقصية من اهتماماته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تستهويه
- الأموال المستثمرة	- أموال خاصة، وشبه أموال خاصة - الأموال المقترضة من العملاء، السوق المالي، البنك المركزي
- مدة التدخل	- في الآجل المتوسط والطويل - المدى القصير والمتوسط

المصدر: براق محمد وبن زواي محمد الشريف، رأس المال المخاطر تجارب ونماذج عالمية، 2014، ص: 166.

5- توقيت دخول رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

يمكن لرأس المال المخاطر أن يمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المراحل الآتية:

5-1- رأس مال ما قبل الإنشاء

وتسمى بالمرحلة البذرية، حيث يقوم رأس المال المخاطر بتمويل الأبحاث والدراسات لفكرة معينة، وبعد نجاح الفكرة، وقابلية تنفيذها يواصل تمويل مرحلة الانطلاق والنمو، وغالبا ما يتم تمويل هذه المرحلة عن طريق صناديق رأس المال المخاطر التابعة للدولة والجامعات ومراكز الأبحاث.

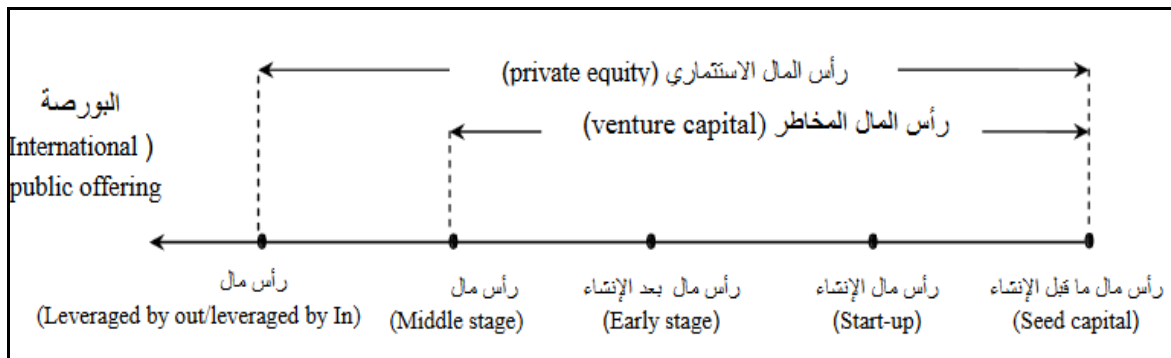
5-2- مرحلة التمويل اللاحقة: يتم هنا تمويل بدء المشروع والبنية التحتية له، حيث تواجه غالبية المؤسسات الناشئة صعوبات في الحصول على التمويل بالطرق التقليدية، وغالبا ما يتم تمويل هذه

المرحلة عن طريق صناديق رأس المال المخاطر التابعة للشركات الكبرى وتنقسم هذه المرحلة إلى مرحلة توسع ومرحلة نضج.

5-3- مرحلة تحويل الملكية: يوفر هنا الغطاء التمويلي الكافي لتمويل عملية تحويل وانتقال السلطة الصناعية والمالية في المشروع إلى مجموعة جديدة من الملاك ويطلق عليها أيضا رأس المال المتعاقب.

5-4- مرحلة التصحيح وإعادة التدوير: عندما تواجه المؤسسة مشكل ضعف الأداء أو مشاكل إدارية أو نقص الإيراد أو تغيير ظروف الطلب فإنها تحتاج إلى إنهاض مالي فيأخذ رأس المال المخاطر بيدها حتى تستعيد عافيتها وتعود إلى مرحلة الإستقرار وتسمى هذه المرحلة أيضا بمرحلة التقويم¹.

ويمكن توضيح مراحل التمويل عن طريق رأس المال المخاطر من خلال الشكل الموالي:
الشكل رقم (2-1): مراحل التمويل عن طريق رأس المال المخاطر.



المصدر: براق محمد وبن زواي محمد الشريف، مرجع سابق، 2014، ص: 19.

6- مزايا وعيوب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس المال المخاطر: للتمويل بصيغة رأس المال المخاطر العديد من المزايا كما أنه لا يخلو من العيوب أهمها:

أ- المزايا: يمكن تلخيص أهمها في الآتي:

- يعد بديل تمويلي متاح في ظل إحصاء البنوك التقليدية على تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بفعل ارتفاع المخاطر؛

- المشاركة في الربح والخسارة، أين تتفق المصالح من خلال قيام شركة رأس المال المخاطر بتقديم التمويل اللازم نظير حصة من الربح يحصل عليها وهي تتراوح بين 15% و 30% حسب الاتفاق

¹ - عبد الله بلعدي وعاشور مقلاتي، مرجع سابق، 2016، ص: 225-226.

بالإضافة إلى 2.5% مقابل المصاريف الإدارية سنويا، ويقل هذا إلى حد كبير عناصر التعارض التي توجد بين المقرضين والمقترضين لدى البنوك الربوية¹؛

- اكتساب المشروع شخصية اعتبارية مستقلة عن المساهمين ما يشكل نوع من الحماية القانونية للمشروع من تفكيكه بسبب الشكوك والأوهام الناتجة عن التقلبات في تحليل الأوضاع الاقتصادية²؛
- المتابعة والمرافقة التي تقدمها شركات رأس المال المخاطر لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فضلا على التمويل.

6-2 العيوب: لا يخلو التمويل بصيغة رأس المال المخاطر من بعض العيوب يمكن إيجازها في³:

- مرحلة التمويل وتعلق استمراريته بمدى نجاح المشروع؛
- المخاطرون هم شركاء في رأس المال وبالتالي لهم صفة التدخل في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة؛
- المطالبة بعوائد كبيرة من قبل المخاطرون في حالة نجاح المشروع.

7- آليات خروج رأس المال المخاطر

لا يبقى رأس المال المخاطر في المؤسسة الممولة على الدوام بل ينسحب بمجرد أن تتضج المؤسسة وتدخل في مرحلة جني الأرباح أين يحصل المستثمر المخاطر على أرباحه، وهناك العديد من آليات خروج رأس مال المخاطر من المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، أهمها:

- الفشل الكلي للمؤسسة، على اعتبار أن المخاطر شريك فهو يتعرض لنفس المصير وهنا نفرق بين حالتين من المؤسسات التي يمكن أن تتعرض للفشل، النوع الأول هي المؤسسات الجديدة حيث يكون معدل الفشل فيها في حدود 50% و 70% منها مؤسسات تعمل في المجال التكنولوجي، وتمثل المرحلة الأولى ما يسمى بكوكتال الموت، أما النوع الثاني فيتمثل في المؤسسات القائمة ويكون فيها معدل الفشل أضعف ويكون عموما بين 10% و 20%⁴؛

¹ رشيد حفصي وعبد الغفور دادن، "رأس المال المخاطر بديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة اقتصادية الأعمال والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 06، 2018، ص: 169.

² حسين رحيم و بوعبد الله هيبية، "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق رأس المال المخاطر"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، البليدة، المجلد 06، العدد 01، 2015، ص: 156.

³ رشيد حفصي وعبد الغفور دادن، "مرجع سابق"، 2018، ص: 170.

⁴ رايح خوني ورقية حساني، مرجع سابق، 2015، ص: 223.

- طرح أسهم المؤسسة للاكتتاب العام، حيث يتم إجراء بيع الأوراق المالية الممثلة لحصة صاحب رأس المال المخاطر في البورصة من خلال اللجوء إلى النداء العلني للدخار، حيث تمثل هذه الطريقة أهم طرق الخروج بالنسبة لصاحب رأس المال المخاطر¹؛
- طرح المشروع للاكتتاب الخاص، حيث يقوم المالك الأصلي للمشروع بشراء حصة صاحب رأس المال المخاطر؛
- الاندماج والاستحواذ: من قبل شركة قائمة ومتداولة في سوق الأسهم، وهنا يحصل المستثمر على أصل ماله وأرباحه في صورة أسهم في الشركة الدامجة؛
- التملك بالكامل وإعادة شراء أسهم المال المخاطر من قبل المبادر صاحب الفكرة؛

المطلب الثاني: قرض الإيجار كمصدر تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد قرض الإيجار من البدائل التمويلية المهمة للكثير من المؤسسات، لما له من خصائص تميزه ونستعرض في هذا الجزء من البحث مفهوم هذا التمويل وخصائصه وأهم أنواعه.

1- نشأة قرض الإيجار

يعتبر قرض من العقود الجديدة التي طرأت على الساحة التجارية في الآونة الأخيرة، ولقد أطلق على هذا النوع من العقود باللغة الانجليزية اسم Leasing وترجم إلى الفرنسية باصطلاح Crédit bail، ولقد استخدم الإيجار التمويلي عام 1930 في الولايات المتحدة الأمريكية في المجال العقاري، وسنة 1950 في مجال المنقولات، في حين لم يعرف الإيجار التمويلي من الناحية العملية في أوروبا إلا في أواخر الخمسينيات وفي 1960 بدأ ينتشر في العديد من الدول الأخرى. وقد ظهرت الحاجة إلى هذا النوع من العقود بشكل خاص في القطاعات ذات الطبيعة الاستثمارية الضخمة، كقطاع النقل وشركات الطيران ثم تطورت بعد ذلك وعممت على معظم الشركات، وأصبحت هذه العقود باعتبارها أحد المصادر التمويلية المهمة من بين الصيغ الاستثمارية الحديثة الفعالة.

2- تعريف قرض الإيجار: هناك عدة تعريف لقرض الإيجار نوجز أهمها في مايلي:

- **تعريف 1:** "أسلوب تمويلي يقوم بمقتضاه الممول (المؤسسة المؤجرة) بشراء أصل رأسمالي يتم تحديد مواصفاته بمعرفة المستأجر الذي يتسلم الأصل من المورد على أن يقوم بأداء قيمة إيجاريه محددة

¹ - محمد سعد الناصر، مرجع سابق، 2012، ص 38.

للمؤجر خلال معينة مقابل استخدام وتشغيل هذا الأصل وفي ظل هذه العلاقة التعاقدية يحتفظ المؤجر بحق ملكية الأصول الرأسمالية المؤجرة ويكون للمستأجر في نهاية العقد أن يختار بين أحد البدائل الآتية¹:

- شراء الأصل المؤجر نظير ثمن يُتفق عليه يراعي في تحديده ما سبق سداده من قبل المستأجر للشركة المؤجرة من مبالغ خلال فترة التعاقد؛
- تجديد عقد الإيجار من قبل المستأجر مع الشركة المؤجرة لمدة أخرى بالشروط التي يتفق عليها الطرفان مع الأخذ في الاعتبار تقادم الأصل المؤجر؛
- إرجاع الأصل للشركة المؤجرة.

- **تعريف 2:** هو عقد إيجار لأصل منقول أو عقار مرفق بتعهد أحادي الجانب بالبيع بسعر يأخذ في الاعتبار مبالغ الإيجار المحصلة حتى رفع خيار الشراء²، أي هو عقد يلتزم بموجبه المستأجر بدفع مبالغ بالاتفاق مع المالك جراء انتفاع المستأجر بمنافع وخدمات أصل يعود للمالك بعد فترة معينة.

3- خصائص قرض الإيجار: يتميز قرض الإيجار بالخصائص التالية³:

- قرض الإيجار ائتمان عيني وليس نقدي أي لا يمنح في صورة نقدية وفتح اعتماد وإنما يقوم على انتفاع المستأجر بأصول تحصل عليها من المؤجر؛
- المؤجر هو المالك القانوني للأصل خلال فترة العقد و يملك المستأجر حق الانتفاع به مقابل دفع أجرة؛
- مدة العقد غير قابلة للإلغاء يعمل خلالها المؤجر على استعادة تكلفة تمويله للأصل المؤجر وهي تحدد عادة بمدة الاستهلاك أو مدة الحياة الاقتصادية المتوقعة للأصل محل العقد.

4- أنواع قرض الإيجار: تختلف أنواع قرض الإيجار باختلاف معيار التصنيف ويمكن تصنيفه إلى أنواع أساسية هي⁴:

¹ - سوسن زيرقي، "مساهمة قرض الإيجار في حل مشكل التمويل في مؤسسات القطاع الفلاحي"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت، سكيكدة، المجلد 06، العدد 10، 2018، ص ص: 472-473.

² - مليكة زغيب وآخرون، "مدى إمكانية قرض الإيجار في تغطية الاحتياجات التمويلية من وجهة نظر المؤسسات المانحة بالجزائر"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، جامعة وهران 1، وهران، المجلد 13، العدد 1، 2019، ص: 97.

³ - سوسن زيرقي، مرجع سابق، 2018، ص ص: 473-474.

⁴ - امير عزاوي وسلمي شيهب، "قرض الإيجار كبدل تمويلي حديث للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 13، 2018، ص: 131.

4-1 قرض الإيجار التشغيلي: Opérating Leasing ويمنح هذا النوع للمؤسسة المستأجرة التمويل إضافة توفير خدمة صيانة الأصل وله ميزتين هامتين، أولاهما أن المعدات أو الأصول المستأجرة لا تهتك بشكل كامل، أي أن الدفعات الإيجارية المحددة في العقد لا تكفي المؤجر لتغطية التكلفة الكلية للأصل ذلك أن العقد يبرم لفترة أقصر من العمر الافتراضي للأصل، والثانية أن العقد غالبا يحتوي على بند إلغاء العقد وإعادة الأصل للمؤجر قبل نهاية العقد الأساسي.

4-2 قرض الإيجار التمويلي: Financial Leasing وهو الذي يعطي للمستأجر حق الانتفاع بالأصل ويختلف عن قرض الإيجار التشغيلي كونه لا يوفر خدمة الصيانة، غير قابل للإلغاء ويهتك كليا، وهو يشبه إلى حد ما اتفاقية القرض طويل الأجل الذي يسدد على أقساط متساوية تتضمن كل منها أصل القرض إضافة إلى مقدار الفائدة فيما عدا الاختلاف في المعالجة الضريبية.

2-3 البيع وإعادة التأجير: Sale and Lease Back يعتبر نوع خاص من قرض الإيجار التمويلي وهو يشبهه إلى حد بعيد غير أن الاختلاف بينهما يتمثل في أن المعدات المستأجرة تكون مستعملة وليست جديدة والمؤجر يشتريها من المستأجر المستعمل بدلا من المصنع أو المورد.

2-4 قرض الإيجار الرفعي: Leveraged Lease وهو يتعلق بالأصول المرتفعة القيمة ويكون فيه ثلاث أطراف، المؤجر الذي يقوم باقتراض نسبة من الأموال من مقرض لشراء أصل ومن ثم يقوم بتأجيره.

أما إذا تم تصنيف قرض الإيجار وفق معيار موضوع عقد التأجير فيمكن أن يصنف إلى قرض إيجار المنقولات، قرض إيجار العقارات، أي أنه تختلف أنواعه باختلاف معايير التصنيف.

5- مراحل الاستئجار: تمر عملية الاستئجار بثلاث مراحل وهي¹:

- **المرحلة الأولى:** يقوم المؤجر بدراسة طلب المستأجر، شراء الأصل من المورد وإبرام العقد بينهما.
- **المرحلة الثانية:** يقوم المؤجر بتسليم الأصل للمستأجر مع الاحتفاظ بعقد ملكيته لمدة محددة، في المقابل يتحمل المستأجر كافة المخاطر المتعلقة بالأصل والالتزام بالأعباء المترتبة عليه كالتأمين والصيانة ودفع أقساط التأجير للمؤجر.
- **المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة انتهاء التأجير أين يكون للمستأجر ثلاث خيارات²:
 - إرجاع الأصل للمؤجر؛
 - الاحتفاظ بالأصل ودفع القيمة المتبقية منه للمؤجر والمحددة في عقد التأجير؛

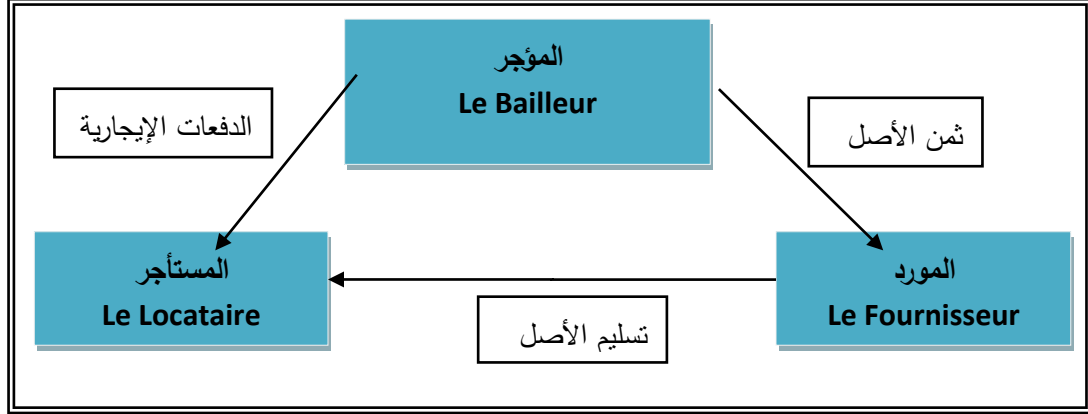
¹ - Ahmed Bennouna, *Le Crédit-bail au Maroc , un monde de financement originale*, édition l'Harmattan, Paris, France, 2014, P : 23.

² - مليكة زغيب وآخرون، مرجع سابق، 2019 ، ص: 98.

- تمديد عقد التأجير لفترة أخرى مقابل أقساط تأجير تحدد القيمة المتبقية للأصل.

6- سير عملية الإيجار: تتم عملية قرض الإيجار في عدة خطوات يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-2): سير عملية قرض الإيجار.



بعد تحديد المستأجر لطبيعة وصفة المعدات المطلوبة، ويختار المورد الذي يوفر الأصل محل التأجير بالمقاييس والمعايير المتفق عليها بينه وبين المستأجر، ثم يفاوض المؤجر حول شروط عقد الإيجار (المدة، الأيجارات، الخ ...)، ليشتري بعدها المؤجر الأصل ويسلمه للمستأجر الذي يشرع في استعماله مقابل دفعات إيجارية متفق عليها يدفعها المستأجر للمؤجر، طيلة فترة العقد يحتفظ المؤجر بملكية الأصل.

6- مزايا قرض الإيجار بالنسبة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة: يمكن إيجاز أهم المزايا التي توفرها هذه الصيغة التمويلية بالنسبة للمستأجرين لاسيما أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيمايلي¹:

- قلة وربما غياب الضمانات المطلوبة بالنسبة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛
- تعتبر تكلفة التمويل بالتأجير هي تنافسية مع القروض التقليدية، نظرا لزيادة الملكية المضمونة من طرف المؤجرين وانخفاض تكاليف اجراءات معاملة التأجير؛
- يزيد قرض الإيجار في المرونة والتنوع في مصادر التمويل؛
- يتيح الاستثمار في المعدات التي تمكن من تحديث الانتاج وتحسين الانتاجية والربحية؛
- يقلل قرض الإيجار من تكاليف الصيانة، على اعتباره يوفر المعدات الجديدة؛
- التأجير يمكن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من مطابقة الإيرادات والنفقات؛
- يتيح قرض الإيجار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرص تمويل بديلة من خلال قدرتها على استخدام مزيج من الخيارات التمويلية.

¹ - عبد الله قروي، معوقات تطبيق الإيجار التمويلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص: 79.

المطلب الثالث: بورصة المؤسسات، عقد تحويل الفاتورة كبداية لتمويل المؤسسات

تعد بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بديلا تمويليا مستحدثا ومهما حيث يعقد عليها آمالا كبيرة وعريضة في تمويل هذا النوع من المؤسسات للاستفادة من التمويل المباشر، كما لا يقل عقد تحويل الفاتورة أهمية في ملائمة تمويل هذه المؤسسات، ونحاول التعرف على هاتين الصيغتين وأهم مزاياهما.

1- بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هي تلك السوق المخصصة لتداول أسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والآخذة في نمو رأسمالها وغير المؤهلة لدخول الأسواق الرئيسية التي تمول المشروعات الكبيرة والضخمة¹.
أوهي تلك السوق المنظمة للأسهم العادية التي تركز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو ما يعرف بالسوق الثانية، والتي تتميز بانخفاض الأعباء الإدارية كمبدأ يحكم عملها وعملياتها.
إذا هي جزء من السوق الثانوية (سوق التداول)، إذ أن الجزء الأول أو ما يعرف بالسوق الرئيسية ويضم المؤسسات الكبيرة، وسوق ثانية مخصصة للمؤسسات التي لا يمكنها أن تدرج في السوق الأولى وهي عادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

1-1- خصائص السوق الثانية: تتميز السوق الثانية بعدة خصائص تميزها عن باقي الأسواق ومنها:

- أنها سوق خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- شروط التقيد فيها ميسرة نوعا ما.

1-2- شروط قيد الأوراق التي تصدرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف شروط قيد في السوق الثانية من دولة لأخرى، ونجد شروط القيد في هذه السوق في الجزائر، علما أنه قد طرأت بعض التعديلات التنظيمية بتخفيف شروط الجدارة، مايلى²:

- أن تكون على شركة ذات أسهم، وأن تعين لمدة 05 سنوات مستشارا مرفقا يسمى "مراقب البورصة"؛
- تفتح رأس مالها بنسبة 10% كحد أدنى في غضون أجل أقصاه يوم الإدراج في البورصة؛
- تطرح للاكتتاب العلني سندات رأس المال العام التابعة لها، بحيث توزع على ما لا يقل عن 50 مساهما، أو 03 مستثمرين من المؤسسات في غضون أجل أقصاه يوم الإدراج؛
- تنشر كشوفها المالية للعامين الماضيين، مالم تعفها لجنة مراقبة عمليات البورصة وتنظيمها من هذا الشرط، دون الإخلال بقانون التجارة المتعلقة بالشركات ذات الأسهم التي تقوم باللجوء العلني للادخار،
- تم إعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شرطي تحقيق أرباح، والحد الأدنى لرأس المال.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، 2009 ص 423.

² - دليل سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، موقع بورصة الجزائر، تاريخ التصفح: 2019-03-06.

كما يخضع قيد الأوراق التي تصدرها للشروط الآتية:

1-3- مزايا تحققها السوق الثانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تحقق بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مزايا لصالح المؤسسات نوجز أهمها في الآتي:
- إتاحة فرصة توفير التمويل اللازم، بعيدا عن شح التمويل البنكي وقيوده؛
- تسمح بدخول مستثمرين جدد ليصبحوا مشاركين في المؤسسة، ما من شأنه تحسين كفاءة إدارة المؤسسة، إضافة إلى الحصول على وضع أفضل تجاه الممولين؛
- يعزز ويقوي قيد المؤسسة في البورصة الوضع التفاوضي لها عند الاقتراض؛

2- عقد تحويل الفاتورة كآلية مستحدثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر عملية شراء أو خصم الذمم أداة من أدوات التمويل المعاصرة، والتي تقوم من خلالها مؤسسة مالية متخصصة في هذا النشاط تسمى الفاكتر Factor أو إحدى البنوك التجارية التي تتوفر لديها هذه الخدمة المصرفية بشراء حسابات أوراق القبض والعملاء الموجودة بحسابات المؤسسة، والتي تتراوح مدة استحقاقها بين 20 يوم و 120 يوم. ومن هنا فإن هذه العملية تتيح للمؤسسة الحصول على نقدية جاهزة ومستمرة دون انتظار تواريخ الاستحقاق وتحصيل ديونها من العملاء والمدينين¹.

وتلجأ المؤسسات ذات رؤوس الأموال المحدودة أو ذات القدرات الإرادية المتدنية إلى نظام عقد تحويل الفاتورة، حيث تجده نظاما يتفق مع إمكانياتها المحدودة، ومن الطبيعي أن تعاني المؤسسات الجديدة والصغيرة من صعوبات في الحصول على ائتمان مصرفي من البنوك، لذلك فهي تجد في نظام الفاكترينغ دعما ماليا يسمح لها بتسيير أمورها المالية إلى جانب ما تحصل عليه من ائتمان تجاري².

2-1- تعريف عقد تحويل الفاتورة: هو اتفاق بين مؤسسة مالية معروفة بشركة الفاكترينغ مع عميلها يقدم بموجبه هذا الأخير للشركة كافة الفواتير والسندات المالية التي يمتلكها، والتي يحق لها إختيار الفواتير والسندات التي ترى إمكانية استيفائها، مقابل تعجيل قيمتها للعميل وتحمل مخاطر عدم وفاء المدين دون الرجوع إلى عميلها، ويطلق عليه في مصر بمصطلح التخصيم حيث يقصد به قيام شركة التخصيم بالاتفاق مع بائعي السلع ومقدمي الخدمات على شراء الحقوق المالية والمستقبلية التي

¹ - بوراس أحمد، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2008، ص 110.

² - Mouloud Melikaoui, "Does factoring solving The financing problems and difficulties faced by SMEs in Arab countries? international experiences", *Journal of Economic and Financial Studies, University of El Oed*, Volume: 12,N° 1, 2019, P : 199.

تنشأ عن بيع السلع وتقديم الخدمات إلى الشركة مع قيامها بتقديم بعض الخدمات المرتبطة بإدارة تلك الحقوق¹.

ويعد عقد تحويل الفاتورة من التقنيات المالية المصنفة ضمن عمليات الائتمان قصير الأجل التي تساعد المؤسسات من متابعة حقوقها العالقة في ذمة زبائنها وتحصيلها عن طريق تحويل الدائنية إلى مؤسسة مصرفية مختصة في شراء الفواتير المستحقة ، فتتخلص بذلك من عملية تسيير ومتابعة وتحصيل حقوقها لدى زبائنها وبالتالي التخفيض من تكلفتها المتعلقة بتمويل الاستغلال².

يعني أن عقد تحويل الفاتورة هو تقنية تمويلية أو عقد يتم بموجبه تنازل المؤسسة عن حقوقها قصيرة الأجل (ديون على الزبائن) لصالح مؤسسة متخصصة مقابل أجر يُتفق عليه مسبقا على أن تتحمل هذه الأخيرة مخاطر عدم التسديد.

2-2- أطراف عقد تحويل الفاتورة وكيفية تنفيذه: تتطلب تحويل عقد الفاتورة وجود ثلاثة أطراف تنشأ فيما بينها علاقة تجارية، وتتمثل في³:

الطرف الأول: وهو التاجر أو الصانع أو الموزع لسلعة ما، وهو الطرف الذي يكون في حوزته حسابات أوراق القبض والعملاء المدينة التي يبيعها للمؤسسة التمويلية المتخصصة "الفاكتور".

الطرف الثاني: وهو عميل الطرف الأول، أي الشخص الذي اشترى السلع من الطرف الأول ولم يدفع ثمنها فوراً، بل تعهد بتسديدها في أجل لاحق.

الطرف الثالث: وهو عبارة عن مؤسسة مالية متخصصة أو تلك الإدارة المختصة في البنك التجاري التي يعهد لها بهذا النشاط، وتسمى الفاكتر.

ويمكن تمثيل أطراف عقد تحويل الفاتورة من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (2-3): أطراف عقد تحويل الفاتورة.



¹ - نوفل سمالي وفضيلة بوطورة، "مقترح إدراج الفاكترينغ ضمن الخدمات الافتراضية للبنوك التجارية لمساعدة المؤسسات الجزائرية على التصدير"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، باتنة، المجلد 19، العدد 39، 2018، ص: 88.

² - موساسب زهير، "ملائمة عقد تحويل الفاتورة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة بجاية،

المجلد 06، العدد 02، 2012، ص: 199.

³ - بوراس أحمد، مرجع سابق، 2008، ص: 112.

من خلال الشكل يلاحظ أن عملية عقد تحويل الفاتورة تتم وفق الخطوات التالية:

- يقوم العميل بتقديم طلبية للمورد؛
- المورد يبيع سلعا ومنتجات معينة للعميل؛
- يوقع العميل على مستندات مديونية بقيمة مشترياته ويرسلها إلى المورد؛
- يقوم المورد بالاتفاق مع مؤسسة تمويلية والتي هي الفاكتر على أن يبيعها حسابات القبض والذمم؛
- يقوم الفاكتر بإخطار عميل المورد بسداد قيمة مستندات المديونية إليه في تاريخ الاستحقاق؛
- يقوم العميل في تاريخ الاستحقاق بسداد قيمة المستندات التي وقعها مع المورد إلى الفاكتر.

2-3- مراحل عقد تحويل الفاتورة: تمر خدمة الفاكترينغ بمراحل والتي يمكن إيجازها في الآتي¹:

- بعد أن يتم الاتفاق بين البائع وبين مشتري السلعة على التفاصيل المتعلقة بالصفقة وقيمتها وموعد السداد، يقوم بتسليم البضاعة للمشتري بإرسال الفواتير إلى الفاكتر وليس إلى المشتري كما هو معتاد؛
- تقوم إدارة الائتمان لدى الفاكتر بفحص حسابات القبض المعروض عليها شرائها فحفا دقيقا قبل قبولها، بعدها يقوم الفاكتر بشراء فواتير البيع هذه إذا تمت الموافقة عليها، ثم يقوم بإخطار المدينين بأنه أصبح حائزا لهذه الفواتير ويتعين عليهم سداد قيمتها في تاريخ الاستحقاق إليه مباشرة؛
- يقوم الفاكتر بسداد نسبة من قيمة الفواتير قد تصل إلى 80% إلى البائع دون انتظار مواعيد استحقاق هذه الفواتير والتي تتراوح مدتها بين 30 يوم و 120 يوم؛
- في موعد استحقاق الفاتورة يقوم الفاكتر بتحصيل كامل قيمتها من المدين أو المشتري، وبعد ذلك يقوم بتسديد المتبقي من 20% الباقية إلى البائع بعد خصم المصاريف والعمولات المستحقة للفاكتر، بالإضافة إلى سعر الفائدة على المبلغ المتمثل في 80% من قيمة الفواتير المقبولة للفترة الممتدة من تاريخ قبول الفاتورة إلى تاريخ التحصيل من المشتري، مقابل الخدمة التمويلية المقدمة.

2-4- أهمية الفاكترينغ في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: رغم ارتفاع تكلفته نوعا ما

- على اعتبار الفوائد والعمولات المختلفة إلا أنه يوفر للمؤسسات جملة من المميزات تكمن في:
- يوفر عقد تحويل الفاتورة إمكانية الحصول على التمويل دون انتظار الحساب الختامي للسنة الأولى من الدخول في النشاط، إذ أنه بإبرام العقد يكون بوسعها تلافي الاعتماد على القرض البنكي عند تنفيذ إحدى الصفقات، مما يسمح لها بتحسين حالة خزيتها وتخفيض مصاريف التسيير، وينشأ عن الحالة الجديدة التي تؤول إليها خزينة المؤسسة نواة لسلسلة من التطورات الإيجابية تسمح لها بتسديد فواتيرها

¹ - نوفل سمايلي وفضيلة بوطورة، مرجع سابق، 2018، ص ص: 89-90.

نقداً، وبشروط بيع أفضل تمكنها من تقليص مصاريفها البنكية على المدى القصير، وتحسين قدرتها على الاقتراض مما يساعدها على توجيه اهتمامها لإقامة المزيد من الاستثمارات المنتجة¹؛

- هو خدمة تمويلية للمؤسسات وبالتالي يوفر تدفقات نقدية دورية ومستمرة دون الحاجة إلى انتظار تحصيل الديون في تاريخ استحقاقها كما تلائم هذه الصيغة التمويلية المؤسسات ذات الطابع الموسمي حيث تسمح لها بمواصلة نشاطها طول السنة من خلال شراء حقوقها التجارية.

وتتوفر خدمات الفاكторинг في عدد كبير من الدول المتطورة منها وحتى النامية من الدول الإفريقية إلا أن استخدامه يبقى محدوداً إذا ما قورن بالدول المتطورة

الجدول رقم (2-2): تطور حجم التمويل للمؤ.ص.م في مناطق العالم باستخدام نظام الفاكторинг وحدة: مليون أورو

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
1.829.142	1.701.939	1.592.988	1.556.977	1.462.510	1.353.742	1.298.680	أوروبا
90,101	92,392	95,072	100,530	103,501	89,419	84,643	أمريكا ش
22.174	21.671	20.393	18.721	21.094	23.123	23.928	إفريقيا
695.562	657.189	555.550	596.633	648.716	634.441	616.424	آسيا
121.248	117.088	104.396	86.826	103.124	101.412	101.519	أمريكا ج
8.840	8.019	7.583	8.028	8.498	5.000	4.698	شرق الأوسط
2.767.067	2.598.298	2.375.967	2.367.790	2.347.513	2.208.372	2.132.186	المجموع

المصدر: Factors Chain International (FCI), anual review, 2019, p:25.

مثلاً يبرزه الشكل نلاحظ أن حجم التمويل وفق نظام الفاكторинг الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر خلال الفترة 2012-2018، حيث بلغ حجم التمويل في هذه السوق ما يقارب 2.8 مليون أورو خلال سنة 2018، حيث بلغت مساهمة الدول الإفريقية في هذه السوق 0.8%، بينما تسيطر أوروبا على هذه السوق بنسبة فاقت 66%، وهو ما يبرز دور هذه التقنية التمويلية، في ظل صعوبة الحصول على التمويل البنكي، وهذا بسبب المخاطر الكبيرة المرتبطة بهذا النوع من المؤسسات بالإضافة إلى المرونة التمويلية التي يوفرها هذا النظام وإعفاء المؤسسات من مواجهة مخاطر العسر المالي للمدينين أو مخاطر الإفلاس، وهو ما يتماشى وخصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ - موساسب زهير، "ملاءمة عقد تحويل الفاتورة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة بجاية، المجلد 06، العدد 02، 2012، ص: 199.

المبحث الثالث: صيغ التمويل الإسلامي ومدى ملائمتها لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تؤدي البنوك الإسلامية دورا فعالا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة صيغ تمويل بديلة تقوم على أساس التعامل بغير الفائدة، ويعد التمويل الإسلامي إحدى البدائل المهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يعمل بمبادئ الشريعة الإسلامية ويأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذا النوع من المؤسسات، فبالإضافة إلى صيغ التمويل البديلة والذي تم تناولها في الجزء السابق من البحث يحتل التمويل الإسلامي موقعا مهما في توفير التمويل اللازم لهذا القطاع الحساس.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي

تتميز صيغ التمويل الإسلامي بالتنوع والتعدد ما يعطي فرصة كبيرة للمؤسسة لاختيار ما يناسبها وفق ما تحتاجه ووفق طبيعة نشاطها، وسيتم التعرف على خصائص هذا التمويل وأوجه الاختلاف مع التمويل التقليدي، إضافة إلى أهم الصيغ التي يوفرها لصالح المؤسسات.

1- تعريف التمويل الإسلامي

- هو تقديم الأصول العينية أو النقدية ممن يملكها أو موكل إليه (بنك إسلامي)، إلى فرد أو مؤسسة ليتصرف فيها ضمن أحكام الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق عائد مباح شرعا بموجب عقود لا تتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية كالتمويل بالمضاربة، المشاركة...¹.

2- **خصائص التمويل الإسلامي:** يتسم التمويل الإسلامي بمجموعة من الخصائص تجعله ملائما لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن إيجاز أهمها في:

- يتم التعامل من خلال المشاركة وليس بالفوائد كما يحدث في التمويل التقليدي؛
- ضمانات التمويل الإسلامي هي النشاط وانضباط المعاملات، كما أن مقدم التمويل لن يُقدم على توفير تمويل زائد على احتياجات النشاط وبالتالي فإن احتمال إهدار رأس المال تقل بدرجة كبيرة²؛
- تتميز أدوات وصيغ التمويل الإسلامي بالتعدد والتنوع وبالتالي وجود قدر معتبرا من المنافسة هذه الصيغ والمنافسة في تحقيق تلبية احتياجات المتعاملين وطالبي التمويل؛
- ارتباط أدواته مباشرة بالنشاط الحقيقي مما يعمل على الحد من الضغوط التضخمية في المجتمع؛
- يحقق التمويل الإسلامي العدالة بين طرفي المعاملة على عكس نظام الإقراض بالفوائد الذي يتحيز لصالح المقرض دون النظر إلى المقرض، والجدول الموالي يوضح بصفة جيدة خصائص ومميزات التمويل الإسلامي وكذا ما يميزه عن التمويل التقليدي.

¹ - زبير عياش وسميرة مناصرة، "التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة ملائف للبحوث والدراسات، جامعة عبد الحفيظ بوضوف، ميلة، العدد 03، 2016، ص: 116.

² - ضياء الناروز، المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بين وسائل التمويل التقليدية والإسلامية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص ص: 211-212.

الجدول رقم (2-3): مقارنة بين التمويل الإسلامي والتقليدي.

أوجه الاختلاف	التمويل الإسلامي	التمويل التقليدي
طبيعة المعاملات	يقوم التمويل الإسلامي في معاملاته على أساس المشاركة في الربح والخسارة وتجنب التعامل بالربا.	يقوم التمويل التقليدي في معاملاته على أساس النظام المصرفي العالمي وهو نظام الفائدة (الربا) أخذاً وعطاءً.
الربح	ارتباط ربح الممول في جميع الصيغ والأساليب التي تقوم عليها بالملكية والمشاركة في نتائج العمليات الاستثمارية.	يقوم الربح في الصيغ الربوية على الوساطة الاستغلالية بين المستثمرين وجهات الفائض المالي، ولا تربط الزيادة بالنتيجة الربحية للمشروع.
العدالة التمويلية	ارتباط التمويل الإسلامي بالتوزيع التوازني للثروة ، لذلك يوجه هذا التمويل لمحدودي الدخل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون شروط مجحفة ولا ضمانات مرهقة وهو ما يساهم في العدالة وتكافؤ الفرص في الحصول على التمويل.	يوجه هذا التمويل الى الاغنياء ، ومؤسساته في بنوك للأغنياء وأصحاب الأملاك التي تكون محلاً للرهون والضمانات وبالتالي لا يساهم في العدالة ويزيد الفوارق.
صيغ التمويل	تنوع الصيغ التمويلية والتي تلبي حاجات كافة طبقات المجتمع مع موافقتها للشريعة الإسلامية .	تستخدم في التمويل التقليدي صيغة واحدة للتعامل مع مختلف العملاء وهي القرض بفائدة مهما اختلف مسمياتها
النتائج البعيدة	يساهم في تقوية الروابط الاجتماعية من خلال صيغ التمويل المختلفة ، فهو اقتصاد حقيقي قائم على التعامل في السلع .	تكديس الثروات والنمو غير المتوازن في قطاعات الاقتصاد.
إرتباط العمل بالتمويل	في هذا النوع من التمويل يكون للعمل تأثير في انماء المال الممول.	لا يشترط ذلك في التمويل التقليدي.
العلاقة مع العملاء	العلاقة الناشئة بين الطرفين علاقة مشاركة ومتاجرة تتميز بالارتباط القوي والمستمر ، بالإضافة الى أنه في ظل هذا التمويل تراعي ظروف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعسرة .	علاقة دائن بمدين بالإضافة الى الارتباط الضعيف والمؤقت ، وفي ظل هذا التمويل لا تراعي ظروف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدينة وبالتالي الحجز على الرهن.

المصدر: زبير عياش، "التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مرجع سابق، ص:120.

من الجدول أعلاه يتضح الفرق الواضح بين التمويل التقليدي والإسلامي، ومدى ملائمة وتنوع صيغ هذا الأخير في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة فيما يخص أخذه بعين الاعتبار لوضعية المؤسسة وظروفها المالية خاصة تلك المعسرة فهو يوجه لمحدودي الدخل والمؤسسات بدون ضمانات ولا شروط تعيق كاهلها كما أنه يقوي الروابط الاجتماعية ذلك أن المبدأ الأساسي له هو المشاركة في الربح والخسارة كما أن ربح الممول فيه يكون مربوط بالنتائج الربحية للمشاريع.

3- أدوات التمويل الإسلامي: يوفر منتجات وصيغ تمويلية متعددة لتلبية الحاجات المتعددة للمتعاملين الاقتصاديين، وكل أداة تختلف عن الأخرى بما يلائم النشاط أو المشروع المراد تمويله وعموما تقسم أدوات وصيغ التمويل الإسلامي إلى ثلاث مجموعات والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2-4): أدوات وصيغ التمويل الإسلامي.

أدوات وصيغ قائمة على الائتمان التجاري	أدوات وصيغ قائمة على المشاركة	أدوات وصيغ قائمة على التكافل
البيع الآجل (المربحة)	الشركة والشركة المنتهية بالتملك	القرض الحسن
السلم	المضاربة	الزكاة
الإستصناع	المساقاة	الصدقات التطوعية
الإجارة والإجارة المنتهية	المزارعة	الوقف

المصدر: ضياء الناروز، المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بين وسائل التمويل التقليدية والإسلامية، مرجع سابق، ص: 213.

يمكن تقسيم صيغ التمويل الإسلامي إلى ثلاث أقسام، قسم قائم على الائتمان التجاري، والنوع الثاني يوم على المشاركة وهو يضم عدة صيغ، إضافة إلى قسم ثالث على مبدأ التكافل وهو يضم مجموعة من الصيغ أبرزها القرض الحسن، حيث لكل صيغة تمويلية مميزاتها ونوعية المشروعات التي تتناسب معها، مثلما يتم توضيحه في الجزء المتبقي من هذا الفصل من البحث.

المطلب الثاني: صيغ التمويل القائمة على الائتمان التجاري

كما تعلمون الائتمان التجاري هو أن يعطي شخص لأخر سلعة أو يقدم له خدمة، ويؤجل ثمنها أو قيمتها على أن يقوم بسداده مرة واحدة في أجل محدد أو على أقساط وتوجد عدة صيغ للتمويل تنطوي تحت هذا النوع من التمويل الإسلامي نوجز أهمها بشرح مبسط.

1- المربحة: تعد المربحة من أهم الصيغ القائمة على الائتمان التجاري لما تتميز به من خصائص.

أ- تعريف المربحة: تعرف المربحة على أنها عملية تبادل يقوم بمقتضاها التاجر بشراء سلعة معينة ثم بيعها بعد ذلك بهامش ربح متفق، وتستخدم هذه الصيغة عند حاجة المشروع لشراء سلعة معينة مثل الآلات وغيرها من المعدات، ويقوم التاجر أو الشركة أو البنك التي تتفق معها المؤسسة بشراء وتملك السلعة فعليا حتى تتحمل المخاطرة الناتجة عن امتلاك السلعة ثم يتم بيعها للعميل¹.

ب- شروط المربحة: وللمربحة شروط وهي:

¹ - كمال فايدى وياسين قاسي، "دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة العليا للاقتصاد والإحصاء التطبيقي، الجزائر، المجلد 16، العدد 02، 2019، ص: 173.

- أن تمتلك الجهة الممولة السلعة تملكا حقيقيا لا صوريا قبل عملية البيع وإلا كان البيع باطلا، بأن يحدد العميل أوصاف السلعة فيما تقوم الجهة الممولة بالنيابة عنه بشرائها وتملكها وبعده التنازل عنها؛
- ان تتحمل الجهة الممولة الأضرار الجزئية أو الكلية للسلعة قبل تسليمها للعميل.

ج- دور المراجعة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعد المراجعة من أهم صيغ التمويل الإسلامية حيث تمثل 80%-90% من مجمل نشاط المؤسسات المصرفية الإسلامية¹، كما تعتبر المراجعة وسيلة ائتمان مناسبة للنشاط التجاري، كما أنها تعد أداة منافسة في مواجهة الائتمان التجاري الربوي القائم على خصم الأوراق التجارية مقيدة الآجل، فهي تمكن التاجر من شراء ما يحتاجه من السلع بالأجل، ويكمن دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال²:

- توفير مستلزمات الإنتاج لهذه المؤسسات وتصريف منتجاتها سواء للأفراد في شكل سلع نهائية استهلاكية أو في شكل سلع وسطية تمون بها المشروعات الكبيرة الحجم وهذا بلا شك يسهم في تنمية الاقتصاد الوطني ويعمل على تحقيق درجة عالية من الترابط بين قطاعاته؛
- تحديد أقساط السداد يتلاءم مع التدفقات النقدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- معرفة تكلفة السلعة من قبل المؤسسة مسبقا، حيث يتم احتساب قيمة السلعة بشكل نهائي منذ شراءها، عكس التمويل الربوي أين يستمر احتساب الفوائد حتى السداد التام

2- عقد السلم: يلائم كثيرا عقد السلم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما له من مميزات.

أ- تعريف عقد السلم: يعرف على أنه بيع آجل بعاجل حيث يتم دفع المبلغ مقدما من قبل المشتري بينما يؤجل فيه تسليم السلعة إلى وقت لاحق، وله سيمة تسمح للبنك الإسلامي بدفع الأموال مباشرة إلى العميل ومنحه مهلة لتسليم البضاعة المشتراة، حيث تلائم هذه الصيغة كثيرا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال بيع البنك سلع موصوفة مؤجلة على أن يتعجل الثمن من الآن فتحقق المؤسسة السيولة اللازمة ويستفيد البنك من فرق الأسعار³.

ب- شروط عقد السلم: يجب توفر مجموعة من الشروط حتى يتم عقد السلم وهي:

- لا بد من بيان جنس المسلم فيه ونوعه وصفته ومقداره؛
- أن يكون الثمن معلوما حال العقد مقبوضا في المجلس؛
- أن يكون الأجل فيه بالنسبة للمسلم معلوما ويصبح تعجيل المسلم فيه قبل حلول الأجل؛
- أن يكون المسلم فيه مقدورا على تسليمه.

¹- Gérard Brayer, *La Finance Islamique L'autre Finance*, société de la législation compare, Paris, 2009, P : 25.

²- ضياء الناروز، مرجع سابق، 2015، ص ص: 214-215.

³- زبير عياش وسميرة مناصرة، مرجع سابق، 2016، ص: 125.

ج- ملائمة عقد السلم لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز عقود السلم مجموعة من الصفات تجعلها وسيلة تمويلية بديلة وفعالة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال:

- يتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذوي الإمكانيات المالية المحدودة من الحصول على السيولة النقدية اللازمة للقيام بعملية الإنتاج المطلوبة على أكمل وجه؛
- تساعد في ترشيد تكاليف الإنتاج كون أن ثمن السلعة محدد سلفاً قبل الإنتاج وبالتالي حتى يحقق البائع ربحاً مناسباً فإنه ليس لديه سبيل سوى ترشيد التكاليف؛
- يعد بيع السلم وسيلة مناسبة لتوفير رأس المال العامل لدوره في توفير السيولة للمؤسسة المنتجة، كما أنه يقلل من تكاليف التخزين حيث يجري تسليم المبيع عند اكتماله مباشرة للمشتري.

3- الإستصناع: لا يقل عقد الإستصناع أهمية عن سابقه وسيتم تعريفه وإيجاز أهم خصائصه.

أ- تعريف الإستصناع: هو عقد يُشترى به في الحال شيء مما يُصنع صنّاعاً، يلزم البائع بتقديمه مصنوعاً بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة وبثمن محدد، وهو يكون في السلع التي تم تصنيعها وإلا أصبح سُلماً، وأهم ما يميز الإستصناع أنه يتم من خلال حاجة فعلية للسلعة محل العقد كما يعتبر الإستصناع أحد أهم البدائل التمويلية للصناعات الصغيرة والمتوسطة خاصة الحرفية منها¹.

ب- أنواع الإستصناع: نميز بين نوعين من الإستصناع وهما²:

- الإستصناع العادي: وفي هذه الحالة يقوم البنك بصناعة السلعة محل العقد بنفسه.

- الإستصناع الموازي: وهو أن يعقد البنك الإسلامي بخصوص السلعة الواحدة عقدين، أحدهما مع العميل طالب السلعة ويكون البنك فيه في دور الصانع، والآخر مع القادر على الصناعة كالمقاول مثلاً ليقوم بإنتاج سلعة مطابقة للمواصفات.

ج- مدى مساهمة الإستصناع لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يوفر الإستصناع مزايا عدة للمشروعات الصغيرة من خلال:

- يعتبر وسيلة لحث صغار المنتجين على الإنتاج، حيث يتم تمويل الصناعة المطلوبة من جانب البنك مع تحديد مواصفاتها وتحقيق هذه الصيغة منافع للطرفين إلى جانب التخلص من الكثير من المشاكل كتسويق المنتجات إضافة إلى ما ينتج عنها من اشباع حاجات المجتمع، كما يمكن استخدام هذه الصيغة في تمويل السلع مرتفعة الثمن والتي يتم صنعها حسب الطلب كالطائرات والسفن وغيرها³؛

¹ - ضياء الناروز، مرجع سابق، 2015، ص: 217.

- زبير عياش وسميرة مناصرة، مرجع سابق، 2016، ص: 126.

³ - زبير عياش وسميرة مناصرة، مرجع سابق، 2016، ص: 131.

- المساهمة في إنشاء وحدات جديدة حيث تناسب هذه الصيغة المؤسسات الصغيرة التي تريد التوسع في حجم أعمالها عن طريق زيادة خطوط الإنتاج الحالية أو إنشاء وحدات عقارية لوحدات التجميع¹؛
- تمويل المؤسسات المصغرة وفقا لبرنامج معين يتم من خلاله تحديد سلع معينة بمواصفات محددة وتكليف أصحاب هذه المؤسسات بإنتاجها وتسليمها لإحدى الهيئات المتخصصة لتتولى تسويقها، ويمكن بهذا الشكل تمويل أصحاب المؤسسات الصغيرة وتنمية أعمالهم وفقا لبرنامج معين لإنتاج سلع يحتاجها السوق أو تحتاجها بعض المؤسسات الكبيرة الحجم²؛

المطلب الثالث: صيغ التمويل القائمة على المشاركة وعلى التكافل

تعد صيغ التمويل القائمة على المشاركة من الصيغ المهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأهمها المضاربة، المساقاة والمزارة، كما تساهم صيغ والبدائل القائمة على مبدأ التكافل الاجتماعي في تمويل المؤسسات خاصة المصغرة، وأهمها صندوق الزكاة والوقف.

1- صيغ التمويل القائمة على المشاركة: وهي الصيغ التي يكون العائد المتولد عنها متغيرا ونحاول تقديم بعض الصيغ وخصائصها:

1-1- المضاربة: تعد المضاربة من أهم صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة.
أ- **تعريف المضاربة:** مأخوذة من الضرب في الأرض أي التنقل للتجارة وتسمى أيضا قراضا من قرض أي قطع جزء من المال للعامل أو قطع جزء من الربح.

- ج- **شروط المضاربة:** للمضاربة شروط منها ما هو متعلق برأس المال وأخرى بالربح :
- **الشروط المتعلقة برأس المال:** يشترط أن يكون رأس المال نقدا أو أن يكون معلوم المقدار والصفة عند العقد وأن يكون رأس المال عينيا - أي حاضرا - ويجب تسليم رأس المال الى المضارب.
- **الشروط المتعلقة بالربح:** ويشترط فيه أن يكون مقداره معلوم بنسبة معينة لكل من المضارب و رب المال وأن يكون جزءا شائعا من الربح وليس من رأس المال.

ج- **مساهمة المضاربة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تتيح المضاربة توزيعا عادلا للمخاطر على رب المال وبالتالي فهي تناسب كثيرا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

- يتناسب التمويل بهذه الصيغة تماما مع الحرفيين الصغار وأولئك الأفراد الذين يملكون الخبرة والرغبة في إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة ولا تتوافر لديهم الموارد المالية الكافية، كما ينظر التمويل

¹ - عبد الرزاق جعوط وكمال شماس، "دور صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 3، العدد 02، 2019، ص: 65.

² - عبد الرزاق جعوط وكمال شماس، مرجع سابق، ص: 65.

بالمضاربة في أمانة صاحب المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة المضارب وخبرته وجدوى مشروعه دون أن يشترط في طالب التمويل أن يكون قادرا على إعطاء الضمانات¹؛

- يشجع الراغبين في العمل على إقامة مؤسسات صغيرة وتقدم إطارا قانونيا ملائما للأنشطة الإنتاجية المحدودة لهذه المؤسسات، كما توفر الموارد المالية لها في شكل رأس مال ثابت أو رأس مال عامل؛
- تتميز المضاربة بصلاحياتها الكاملة لتمويل الأنشطة ذات المخاطر العالية وهي الأنشطة التي عادة ما تقود السوق وتحقق التنمية متمثلة في المؤسسات الجديدة الناشئة التي تستهدف منتج جديد أو استخدام تكنولوجيا جديدة أو تطبيق فكرة مستحدثة... الخ²؛

1-2- المزارعة: تعد من أهم صيغ التمويل الإسلامي ويمكن استخدامها لتمويل القطاع الزراعي ونجح تطبيق هذه الصيغة في العديد من الدول.

أ- تعريف المزارعة: المزارعة في اللغة مشتقة من الزرع يقال زرع الحب زرعاً، أما اصطلاحاً فهي تقديم عنصر الأرض إلى العامل الزراع، على أن يكون الإنتاج بينهما فالمالك يقدم الأرض والبذور ويقوم الثاني بالعمل والإنتاج على أن يتفق على نسبة لكل واحد منهما، ويشترط في المزارعة أن تكون الأرض من طرف والعمل من طرف آخر، فالمزارعة مشاركة من الخارج مع بيان حصة الزارع وكل ما يؤدي إلى انقطاع هذه المشاركة يبطل العقد³.

ب- أطراف المزارعة: هي عبارة عن نوع من المشاركة بين طرفين هما⁴:

- الطرف الأول يمثل البنك الإسلامي باعتباره مقدم التمويل المطلوب للمزارعة؛
- الطرف الثاني يمثل صاحب الأرض أو صاحب المؤسسة التي تحتاج للتمويل.

ويتم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق هذه الصيغة من خلال شراء البنك الإسلامي للأراضي والأسمدة والآلات وتوفيرها لصاحب المؤسسة.

1-3- المساقاة: وهنا يلتزم الممول (المصرف) بتوفير آلات الري وملحقاتها، ويقوم صاحب المشروع باستخدام هذه الآلات في السقي للمزروعات والأشجار، وهذه الصيغة ملائمة جداً لأصحاب المزارع التي يكون فيها أشجار أو نخيل، كما أنها وسيلة استثمارية مضمونة العائد بالنسبة للمصرف.

2- الأدوات والصيغ القائمة على التكافل: تختلف صور وصيغ التكافل الاجتماعي وتتعدد في شكل زكاة وصدقات تطوعية ووقف وغيرها سواء تلك المتعلقة بسد الحاجيات الأساسية للإنسان لتحقيق حياة

¹ - زبير عياش وسميرة منصرة، مرجع سابق، 2016، ص: 129.

² - عبد الرزاق جعوط وكمال شماس، المرجع السابق، 2019، ص: 64.

³ - محمد محمود المكاوي، مرجع سابق، 2018، ص: 462.

⁴ - زبير عياش وسميرة منصرة، مرجع سابق، 2016، ص: 127.

كريمة للأفراد أو في شكل استثمارات معبر عنها بمؤسسات صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر وفيما يلي بعض الصيغ التي لاقت رواجاً ونجاحاً معتبراً في الكثير من الدول الإسلامية وغيرها.

2-1 الزكاة: الركن الرابع من أركان الإسلام وعبادة مالية يجب على كل مسلم ملك النصاب أن يخرجها.

أ- تعريف الزكاة: تعرف الزكاة اصطلاحاً على أنها إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص إذا بلغ نصاباً مخصوصاً في حال الملك وحولان الحول، وسميت زكاة لأنها تزيد في المال إذا أُخرجت منه.

- كما يعرفها الفكر الاقتصادي على أنها "فريضة مالية تقطعها الدولة الإسلامية أو ما ينوب عنها من الأشخاص العامة أو الأفراد دون أن يقابلها نفع معين وتفرض وفقاً للمقدرة التكاليفية، وتستخدم في تغطية المصاريف الثمانية المحددة في القرآن الكريم"¹.

ب- خصائص الزكاة: تتميز الزكاة بمجموعة من الخصائص تجعلها أداة مهمة من أدوات التمويل الإسلامي غير المصرفية ومن هذه الخصائص:

- إستمراريتها وانتظام تدفق حصيلتها؛
- فعاليتها في إعادة توزيع الدخل بين الأفراد؛
- تجعل أصحاب الأموال بين خيارين إما اكتنازها فتتآكل، وإما استثمارها فتكون الزكاة جزء من ناتجها.

ج- فعالية الزكاة في تمويل المؤسسات الصغيرة: ما يلاحظ على الزكاة أن هناك قسمين من المستحقين لها، قسم غير قادر على الكسب هنا يقوم ولي الأمر بشراء ما يُدر عليه دخلاً يكفيه كأن يشتري له عقاراً يستغله ويحصل على ريعه، وقسم ثاني قادر على الكسب بنفسه وهذا يُعطى ما يُمكنه من شراء آلة حرفته أو وسيلة ارتزاقه وهنا يدخل أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك العاملة في مجال الحرف والصناعات التقليدية؛

- تؤدي الزكاة دوراً بارزاً في مجال تغطية مخاطر الاستثمار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة من خلال إنشاء صندوق تغطية مخاطر الاستثمار؛

- تسهم الزكاة في محاربة الاكتناز والحث على الاستثمار، حيث تمنح أصحاب الحرف والمهن رؤوس أموال تمكنهم من إنشاء مؤسساتهم والقيام بأعمال تجارية أو حرفية والنهوض بها.

2-2 القرض الحسن: تنامت أهمية القرض الحسن وانتقل دوره من تلبية الحاجيات الفردية والاجتماعية للأفراد إلى تمويل المشروعات وتحقيق الأهداف التنموية.

¹ - محمد بوقوم وآخرون، "مساهمة صندوق الزكاة في إرساء مفهوم الاقتصاد التكافلي"، *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة*، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 3، العدد 06، 2018، ص: 3.

- أ- تعريف القرض الحسن: يمكن تعريف القرض الحسن على أنه:
- عبارة عن دفع المال لمن ينتفع له على أن يرد بدله، فهو حسن لابتعاده عن التمويل بالفوائد¹.
 - القرض الذي يمنحه شخص لأخر مجانا، دون أن يتقاضى مقابل هذا القرض منافع مادية.
- ب- شروط القرض الحسن: يشترط في التمويل بالقرض الحسن مايلي²:
- التحقق من مشروعية الأسباب المطلوب منها هذا القرض؛
 - التحقق من الحاجة الفعلية للقرض وذلك بإجراء دراسة اجتماعية أو تقرير مقدم من جهة رسمية عاملة في هذا الميدان؛
 - يصح الإقراض بشرط توثيقه برهن وكفيل وإشهاد وكتابة، فإن لم يوف المقترض بشرطه كان للمقرض حق الفسخ ولا يحل للمقترض التصرف فيما اقترضه قبل الوفاء بالشرط؛
 - على المقترض أن يرد القرض إلى المقرض نقدا بالعملة نفسها التي اقترض بها ويتم سداده على أقساط متساوية يُتفق عليها؛
 - أن يكون المال مملوكا للمقرض ذلك أن الاقتراض سلطة ناشئة على حق الملكية فلا يجوز للوكيل أن يقرض مال موكله لأنه ليس بمالك؛
 - أن يكون مال المقرض معلوما ومقدرا.
- ب- مدى ملائمة القرض الحسن في تمويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة: يساهم كثيرا القرض الحسن في تمويل المشاريع الصغيرة والمصغرة وخاصة المتناهية الصغر من خلال³:
- تتناسب طبيعة القروض الحسنة مع الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمصغرة حيث يحصلون على احتياجاتهم التمويلية دون أن يقابل ذلك أي تكلفة وهذا يؤدي الى زيادة الأرباح أو تقليل الخسائر ما من شأنه المحافظة على استمرارية المؤسسة ونموها؛
 - يساهم القرض الحسن في تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمصغرة عن طريق خفض التكاليف وبالتالي المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية؛
 - مساهمته في توفير التمويل للمستثمر الصغير الذي لا يتكلف عناء الفائدة التي تفرضها البنوك الربوية محولا هذه الفائدة الى أرباح اضافية تمكن المستثمر من زيادة ادخاره ومن ثم زيادة استثماره؛
 - يعد القرض الحسن من أكثر صيغ التمويل كفاءة وفاعلية في تمويل المشاريع الصغيرة والمصغرة فهو يعد نموذجا فاعلا للمزج بين المال القليل والجهد الجاد لكل من المقرض والمقترض اضافة الى أن

¹ - عبد الرزاق جعوط وكمال شماس، مرجع سابق، 2019، ص: 62.

² - سعيد بعزیز وطارق مخلوفي، "تمويل المشاريع الصغيرة بصيغة القرض الحسن في الجزائر"، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة حمة

لخضر، الواد، المجلد 3، العدد 05، 2018، ص ص: 102-103.

³ - ضياء الناروز، مرجع سابق، 2015، ص: 228.

صيغة القرض الحسن تعد أكثر ملائمة للمشاريع الصناعية والانتاجية التي تحتاج الى رأس مال لفترة محدودة ك شراء المواد الخام أو دفع أجور العمال¹.

2-3 الوقف : يعد الوقف من أهم صيغ التمويل الإسلامي.

أ- **تعريف الوقف:** هو خروج المال الموقوف اختيارا من الملكية الخاصة إلى ملكية الجماعة²، ومن خلاله يمكن توفير الأموال اللازمة للمنظمات غير الحكومية لتوصيل التمويل لأصحاب المشروعات.

ب- **الوقف كمصدر تمويلي للمؤسسات الصغيرة:** ويمكن لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من الوقف من خلال:

- صندوق الأوقاف الذي يضم الحصيلة الوقفية المتجمعة والتي يتم استخدامها في تمويل المشاريع بأسلوبين عن طريق الإقراض منه لأصحاب هذه المشروعات لتمويل رأس المال الثابت لشراء الآلات أو لتمويل مستلزمات الإنتاج على أن يسدد هذا القرض على أقساط؛
- تمويل أصحاب المشروعات الصغيرة بأساليب المشاركة أو المضاربة أو المrabحة وغيرها والتي يستفيد منها طالب التمويل بالحصول على المال اللازم، ويستفيد الصندوق الوقفي بحصة من الأرباح التي تستخدم لمساندة رأس المال أو الإنفاق في وجوه الخير.

¹ - سعيد بعزیز وطارق مخلوفي، مرجع سابق، 2018، ص: 229.

² - ضياء الناروز، مرجع سابق، 2015، ص: 228.

خلاصة الفصل الثاني

تطرح أمام المؤسسة العديد من المصادر التمويلية للمفاضلة بينها وفق معايير عدة كالتكلفة والخطر وغيرها لتشكيل ما يسمى بالهيكل المالي، فعملية اختيار تشكيلة الأموال بما يتناسب وأهداف المؤسسة صعبة جدا ومعقدة تقع على عاتق الإدارة المالية للمؤسسة.

تعاني المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من قصور على مستوى الموارد المالية الخاصة التي تعد من أهم مصادر تمويلها والتي يواجه الجزء الأكبر منها لمواجهة تكاليف التأسيس والتي تكون عادة ذات تكلفة عالية، مما يلزمها اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية كالقروض البنكية والتي تعد المصدر الخارجي الأساسي لتمويلها، لكن رغم ما يميز هذه المؤسسات من مرونة عالية، وما تزخر به من طاقات إنتاجية وقدرات إبداعية إلا أنها تعاني من صعوبة في الحصول على التمويل البنكي بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب نظرا لمحدودية رأسمالها وضعف الضمانات التي تقدمها.

في ظل الصعوبات التي تجدها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التمويل البنكي وللتخلص من قيوده، تطرح أمامها مجموعة من البدائل التمويلية، كالقروض الإيجارية التي تتميز بالمرونة خاصة أنها تمكن المؤسسة من اختيار الأصول بنفسها ومواكبة التطور التكنولوجي، أو رأس المال المخاطر الذي يقدم بالإضافة للتمويل المساعدة الفنية للمؤسسة، كما يوفر التمويل الإسلامي موارد مالية طويلة الأجل وفق صيغ المشاركة في الربح والخسارة ما يجعله بديلا مهما في تطوير البيئة التمويلية لهذه المؤسسات.

الثالث الفصل

تجارب دولية في دعم تمويل
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثالث: تجارب دولية في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في ظل معاناة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من معوقات تمويلية، وصعوبة الحصول على التمويل المصرفي، في ظل افتقار هذا النوع من المؤسسات لعنصر الضمانات وارتفاع تكاليف الحصول على القرض لتعويض المخاطر الناجمة، وتفضيل البنوك والمؤسسات المالية للمؤسسات الكبيرة في منح الائتمان نظير توفرها لعنصر الضمانات وقلة مخاطرتها مقارنة بنظيرتها الصغيرة والمتوسطة، بات من الضروري على هذه الأخيرة البحث على بدائل تمويلية لتغطية احتياجاتها التمويلية.

سارعت الدول المتقدمة مبكراً إلى الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تطوير البيئة التمويلية لهذا القطاع الحساس، بتكييف منظوماتها المصرفية مع خصائص ومتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى ترقية وتطوير العديد من الصيغ التمويلية البديلة كصيغ القروض الإيجارية، شركات رأس مال المخاطر وإنشاء أسواق مالية متخصصة لها، إضافة إلى تطوير نظام الفاكوتورينغ وغيرها، وتعد تجربة الولايات المتحدة الأمريكية إحدى التجارب الرائدة في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى تجربتي اليابان وفرنسا.

وإذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة لا تعاني من مشاكل تمويلية كبيرة، إلا أن أغلبها في الدول النامية والعربية تعاني من مشكل التمويل، ولقد سعت العديد من الدول العربية لتسهيل نفاذ هذه المؤسسات للتمويل المصرفي من خلال عدة آليات وإصلاحات تجلت في تقديم التمويل بتكلفة منخفضة نسبياً عن المعدلات السوقية للإقراض بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات تمويلية متخصصة لهذا القطاع وإنشاء مؤسسات متخصصة في الاستعلام الائتماني، أو عن طريق تطوير بعض البدائل خارج القطاع المصرفي.

كما سعت العديد من الدول النامية لتطوير بعض الصيغ التمويلية الإسلامية للمساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتجارب أخرى في صندوق الزكاة والتمويل الأصغر، نستعرض في هذا الفصل بعض التجارب الدولية في مجال دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول متقدمة ونامية، في مباحث ثلاث تضم المحاور التالية.

- تجارب دول متقدمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- نماذج عربية ناجحة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تجارب متنوعة لدول نامية.

المبحث الأول: تجارب دول متقدمة في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من المهم أن نستعرض الملامح الأساسية لبعض التجارب العالمية الرائدة في مجال تنمية ودعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن الاسترشاد بها في تطوير وتعديل سياسات وآليات دعم تمويل هذه المؤسسات في الدول النامية والجزائر على وجه الخصوص بالشكل الذي يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها، وتم اختيار ثلاثة تجارب رائدة من قارات متباينة، والهدف استخلاص بعض الدروس المستفادة في تسهيل نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للتمويل.

المطلب الأول: تجربة الولايات المتحدة

تعد الولايات المتحدة من الدول السباقة بالاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة للتغلب على الآثار التي خلفتها أزمة الكساد العظيم وكذا آثار الأزمة النفطية خلال السبعينيات من القرن الماضي، باعتماد مجموعة من السياسات والبرامج الهادفة إلى إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد لاسيما الجانب التمويلي.

1- دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأمريكية

سارعت الولايات المتحدة مبكرا مقارنة بباقي الدول إلى محاولة إيجاد حل لمشكلة الإقراض بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعموما تجلّى دعم الولايات المتحدة الأمريكية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المحاور التالية:

- سنة 1953 تم إنشاء إدارة المشروعات الصغيرة مخولة بمنح القروض لصالح المؤسسات أو المشاركة في منح القروض بالتعاون مع مؤسسات الإقراض الخاصة، كما تقوم بضمان القرض الذي يمنحه البنك بنسبة تصل إلى غاية 90% من قيمة القرض¹؛

- تم منح إعفاءات ضريبية لهذه المؤسسات بنسب تصل إلى 20%، كما تقوم بتمويل صادراتها، إضافة إلى تقديم قروض للمؤسسات الصغيرة غير القادرة على توفير تمويل ذاتي بشروط ميسرة وكذلك المشروعات القابلة للتأثر بالكوارث الطبيعية²؛

¹ - رايح خوني ورقية حساني، مرجع سابق، 2008، ص: 167.

² - نواف أبو شمالة، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات العربية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 22، العدد 1، 2019، ص: 159.

- في عام 1984 تم تأسيس الهيئة الأمريكية للمشروعات الصغيرة، مهمتها دعم برامج تمويل المؤسسات الصغيرة، وقد ساهمت هذه الهيئة في تحويل عدد من المشروعات الصناعية الصغيرة إلى شركات كبرى مثل (Apple, Intel, Federal, Express)، كما ساهمت الهيئة في التسعينات في تسارع نمو المؤسسات الصناعية الصغيرة لتبلغ 22 مليون مؤسسة، وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الأمريكي بـ 50%، وبنسبة توظيف بلغت 53% من اليد العاملة¹؛
- وضع نظام تمويلي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمريكية مع إعطاء قروض ميسرة لأصحاب المؤسسات الصغيرة خاصة تلك التي تواجه مشاكل في السوق؛
- تم إنشاء مكاتب ائتمان تقوم بتوفير معلومات كاملة وحديثة عن الزبائن لمساعدة البنوك على السرعة والدقة في اتخاذ القرارات الائتمانية².

2- التجربة الأمريكية في مجال الحاضنات: تعد تجربة الولايات المتحدة رائدة في مجال حاضنات الأعمال بل الأولى عالمياً، حيث قامت بتأسيس الجمعية القومية لحاضنات الأعمال سنة 1985، لتعزيز الدعم التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطور عدد الحاضنات بمختلف أنواعها بشكل ملفت للانتباه، حيث انتقلت من 20 حاضنة سنة 1984 إلى 900 حاضنة³ سنة 2018، كما يبلغ متوسط المشروعات في الحاضنة الواحدة 20 مشروع، وتتوزع هذه الحاضنات على مختلف الولايات الأمريكية، كما كان لها دور كبير في مجال دعم تمويل المؤسسات الصغيرة خاصة الصناعية، وعلى سبيل المثال لو أخذنا حاضنة ولاية نيويورك، فإن نمو المؤسسات الصناعية المحتضنة تنمو بمعدل 22 ضعف من المؤسسات خارج الحاضنة، وتم إنشاء ما يقارب 19 ألف مؤسسة جديدة في هذه الولاية، وتم استحداث ما يقارب 245 ألف منصب عمل، وقدر معدل الزيادة السنوية في التوظيف على مستوى الولاية 211%.

3- التجربة الأمريكية في تقنية التمويل برأس المال المخاطر

تعد الولايات المتحدة دولة رائدة في مجال استخدام هذه الصيغة المستحدثة والسبب في ذلك كما أوردنا سابقاً أن أول ظهور لهذه الصيغة التمويلية بشكلها الحديث كان في الولايات المتحدة، وقد مولت العديد من المشاريع وفق هذه الصيغة وقد ساعده في ذلك حزمة من البرامج والقوانين من خلال جملة من

¹ - نادية مهدي عبد القادر وآخرون، "الإسهامات الاقتصادية للمشروعات الصناعية الصغيرة-تجارب دولية مختارة"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 25، العدد 113، 2019، ص: 411.

² - مصطفى بورنان، تنمية وترقية المؤسسات المصغرة في الجزائر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009، ص: 55.

³ - نادية مهدي عبد القادر وآخرون، المرجع نفسه، 2019، ص: 411.

الإجراءات المتخذة من قبل السلطات لصالح شركات رأس المال المخاطر، ويعد من أكبر الأسواق تطوراً في العالم ولقد تكلفت تجربة الولايات المتحدة في استخدام هذه الصيغة التمويلية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنجاح باهر ويرجع نجاحها لعدة عوامل أهمها:

- وجود سياسة محفزة حيث حاولت الحكومة الأمريكية إنشاء محيط يدعم تطور الأعمال التجارية، كما قدمت بعض الامتيازات لتحفيز رأس المال المخاطر بصفة خاصة كتخفيف معدل الضريبة على أرباح رأس المال وتقديم رأس المال اللازم لتغطية الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹؛
- إطلاق برامج تمويل حكومية مخصصة منها برنامج شركات الاستثمار في المؤسسات الصغيرة (Small Business Investment) والذي أطلق سنة 1958 من طرف الكونغرس الأمريكي، وفي سنة 2014 قام الكونغرس برفع تمويل هذا البرنامج من 3 مليار إلى 4 مليار دولار، إضافة إلى برامج أخرى منها برنامج بحوث الابتكار الخاصة بالمؤسسات الصغيرة (Small Business Innovation) وغيرها²؛
- اتساع السوق الأمريكية والحجم الكبير لرؤوس الأموال المخاطرة، وارتفاع الطلب على رأس المال المخاطر بوجود مقاولين قادرين على بدء مشاريع ذات عائدات كبيرة وامتلاكهم القدرة على توسيعها³؛
- من بين الصناديق العالمية المعروفة للتمويل برأس المال المخاطر نجد صندوق إنتل للتمويل الذي استثمر ما يفوق 8 مليار دولار سنة 2004 في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة، كما أنه يمتلك أكثر من 60% من رأس المال خارج الولايات المتحدة الأمريكية⁴.

ووفق للتقرير السنوي للجمعية الأمريكية لرأس المال المخاطر لسنة 2016، تم تمويل 3709 مؤسسة بقيمة بلغت 59.1 مليار دولار، وكانت للمؤسسات العاملة في مجال البرمجيات حصة الأسد منها، وقد تصدرت في هذه المؤسسات تلك التي تتعامل في مجال الفضاء بقيمة إجمالية بلغت 42.1 مليار دولار، بينما جاءت في المرتبة المالية المؤسسات التي تعمل في مجالات الدواء والتكنولوجيا الحيوية، حيث وصلت قيمة التمويل 6.1 مليار دولار والجدول الموالي يظهر عدد الشركات الممولة والقيمة المالية للتمويل وكذا القطاعات الممولة.

¹ - محمد براق ومحمد الشريف بن زاوي، رأس المال المخاطر تجارب ونماذج عالمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2014، ص: 52.

² - عبد المجيد قدي وسيف الإسلام بلعابد، "مساهمة شركات رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - حالة الولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، العدد 47، 2017، ص: 278.

³ - محمد براق ومحمد الشريف بن زاوي، مرجع سابق، 2014، ص: 52.

⁴ - رشيد حفصي وعبد الغفور دادن، مرجع سابق، 2018، ص: 173.

الجدول رقم (3-1): عدد الشركات وقيمة التمويل للجمعية الأمريكية لرأس المال المخاطر سنة 2016

إستثمارات في مرحلة الإنطلاق			كل الإستثمارات			
ق.المالية	ع.الصفقات	عدد شركات	ق.المالية	ع.الصفقات	عدد شركات	القطاع الصناعي
5.6 مليار \$	1035	1035	42.1 مليار \$	3038	2620	تكنولوجيا المعلومات
2.3 مليار \$	200	200	10.9 مليار \$	830	644	الصحة والحياة
1.2 مليار \$	209	209	6.1 مليار \$	512	425	تكنولوجيا غ عالية
9.2 مليار \$	1444	1444	59.1 مليار \$	4380	3709	المجموع

المصدر: الجمعية الأمريكية لرأس المال المخاطر، التقرير السنوي، 2016، ص: 12.

www.nvca.org/digital-publications

ما يظهره الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن ما نسبته 39% من المؤسسات الممولة سنة 2016، تم تمويلها في مرحلة الانطلاق أو النشأة، وهو ما يبرز دور هذه الصيغة التمويلية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة بداية نشاطها، بينما ما نسبته 61%، من التمويلات كانت لمؤسسات في مرحلة التوسع وتحويل الملكية.

المطلب الثاني: تجربة اليابان

لا تقل تجربة اليابان أهمية وريادة بكثير عن الو.م.أ في مجال دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل تعد تجربة رائدة في هذا المجال، وتمثل هذه المؤسسات حوالي 99.7% من تعداد المؤسسات¹، ويرتكز غالبيتها في مجال مبيعات التجزئة بنسبة تقارب 72% مقابل 28% لصالح المؤسسات الكبيرة كما أنها تشغل ما يزيد عن 70% من اليد العاملة وتساهم بنسبة تفوق 56% في خلق القيمة المضافة².

1- إجراءات وتدابير دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

تملك اليابان تشريعا خاصا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ سنة 1963 وقد خضع للتعديل عدة مرات آخرها كان سنة 2014، وترتكز التجربة اليابانية على الدور الحكومي الفاعل في التخطيط وصنع السياسات والدعم والتقييم، ولقد اعتمدت اليابان خطة واضحة المعالم في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال انتهاج مجموعة من السياسات والبرامج أهمها³:

¹ - مصطفى بورنان، مرجع سابق، 2009، ص: 50.

² - عيسى براق ووائل براق، "التجربة اليابانية في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسة، البلدة 2، المجلد 1، العدد 2، 2012، ص: 240.

³ - محمد النجار، مرجع سابق، 2016، ص: 354-357.

- إتباع سياسة تجارية خصوصا لغرض حماية الصناعات الصغيرة المحلية، من خلال اعتماد نظم الحماية والحوافز الجمركية لتقييد الاستيراد مما أثر بالإيجاب على الصناعات الصغيرة خاصة الإلكترونية وأصبحت سلعا صناعية قادرة على النفاذ للأسواق الخارجية؛

- تبني الحكومة اليابانية لمجموعة من برامج التدريب متخصصة في النواحي الفنية والإدارية بما يرفع مستوى مهارة العمال ومردوديتهم وتدعيمهم وصقلهم بالتكنولوجيات الجديدة؛

- إتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير المالية داعمة لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل إعفاءات وتخفيضات ضريبية متنوعة منها الإعفاء من ضريبة العمل بصفة مطلقة وتخفيض ضريبة الدخل ب 70% خلال الخمس سنوات الأولى من النشاط، كذلك تخفيض الضرائب على الأرباح غير الموزعة إلى حدود 65% في حالة إعادة استثمارها خلال نفس دورة النشاط، كما تم وضع نظام ضريبي يشجع الصناعات الصغيرة في المناطق النائية أين تمنح تحفيزات جبائية تصل إلى 80% حسب ترتيب المنطقة جغرافيا¹؛

- التشجيع على التعاقد من الباطن، وقد تبين أن 75% من الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعة التحويلية هي عبارة عن منشآت متعاقدة من الباطن مع مؤسسات كبيرة وأن ما يقارب 60% من المشروعات الصغيرة هي جزء مكمل لبعض الصناعات الكبيرة.

2- التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية

تعد القروض البنكية الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان مرتفعة نسبيا إذا ما قورنت ببعض الدول المتقدمة وتأخذ البنوك التقليدية في اليابان عدة أشكال منها:

- البنوك التجارية وتقوم بتمويل الجزء الأكبر من قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشمل بنوك محلية وجهوية وبنوك الائتمان.

- هيئات تمويل تابعة للحكومة: وتتمثل في وكالات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

- هيئة التمويل الأهلية: وهي هيئة تابعة للدولة، أنشأت سنة 1949 وتقوم بمنح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتضم 151 فرعا.

¹- منير لحواج، مرجع سابق، 2013، ص:76.

- هيئة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: وهي هيئة تابعة للدولة، أنشأت سنة 1953 وتتكون من 53 فرع، تتمثل مهمتها في تنفيذ سياسة الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تمنح قروض طويلة الأجل للتجهيز وحتى التسيير.

- نظام ضمان القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يتكون من 52 فرعا، يقوم بضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى هيئات التمويل التي تمول الصناعات حيث تقوم بالسداد على أن تسترد ما دفعته عند تحسن الوضعية المالية للمؤسسة، كما توجد هيئة مملوكة بالكامل تعيد التأمين على شركات الضمان وتدفع 70% من الخسائر المضمونة في حال عجز المؤسسة المقترضة عن السداد.

- مراكز دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتوزع مراكز الدعم في كل محافظات اليابان (47 محافظة)، يُوَطَّرها ما يقارب 15000 مستشار لهم خبرة نوعية أغلبهم متقاعدين من المؤسسات الخاصة والكبرى، هذه الشبكة مهمتها مساعدة المؤسسات في النمو وتخطي عقبة الإفلاس¹.

3- هيئات التمويل الخاصة المتخصصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توجد في اليابان عدة هيئات متخصصة في التمويل تساهم في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى ما تم تناوله وتتمثل أهمها في ما يلي²:

- بنوك سوقو "Les Banques Sogo": وهي متخصصة في منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يمكن أن تمنح قروضا لصالح المؤسسات الكبيرة في حدود 20% كحد أقصى من إجمالي القروض الممنوحة من قبل البنك.

- بنوك شانكن "Les Banques Shankin": وهي هيئات مالية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا يمكن بأي حال من الأحوال تقديم أي تمويل لأي نوع آخر من المؤسسات.

- تعاونيات الإقراض: هي عبارة عن هيئات إقراض موجهة ومتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة حصرية ماعدا السحب على المكشوف.

- هيئات تمويلية أخرى: متمثلة أساسا في:

- شركات التأمين على الحياة؛

- الجمعيات التعاونية الفلاحية؛

¹ - عيسى براق ووائل براق، مرجع سابق، 2012، ص ص: 245-246.

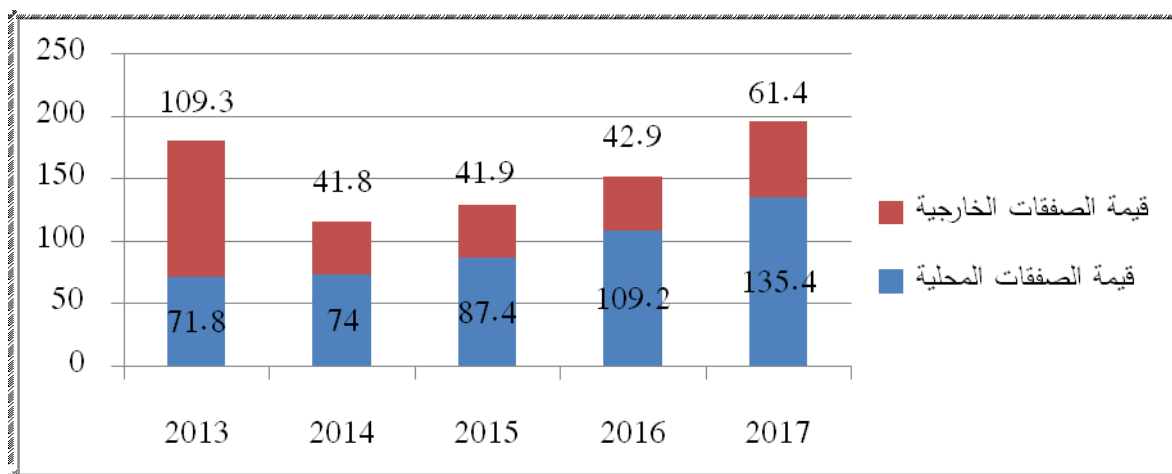
² - راجح خوني ورقية حساني، مرجع سابق، 2008، ص ص: 165-166.

- بنوك شوكو شوكن.

4- جهود اليابان في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس المال المخاطر

تعد التجربة اليابانية فعلا رائدة في مجال صناعة رأس مال المخاطر والشكل الموالي يبين استثمارات شركات رأس المال المخاطر في اليابان.

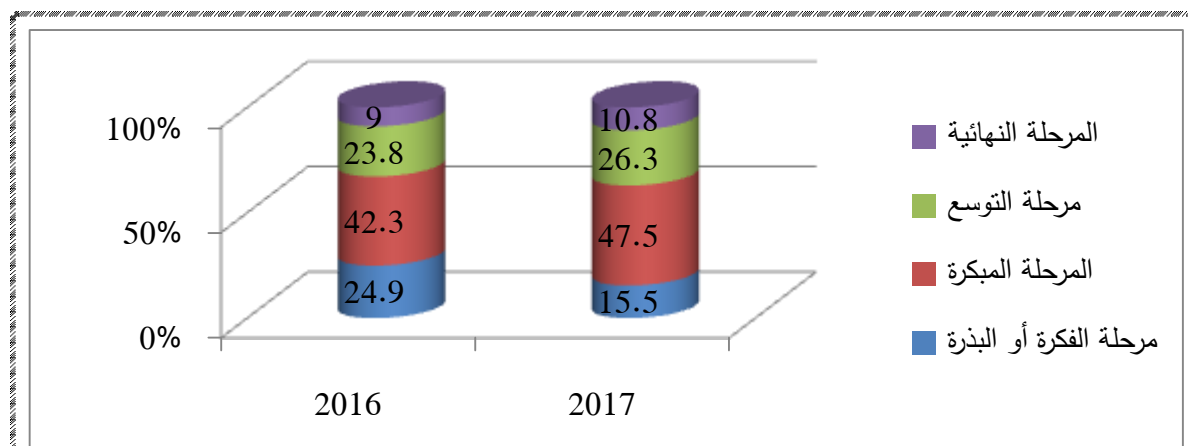
الشكل رقم (3-1): استثمارات رأس المال المخاطر في اليابان (الوحدة: مليار ين)



Source: Venture Enterprise Center, Japan (VEC) Venture News (Preliminary Report) — The Result of Survey on Venture Capital Investment Trends in FY 2018, p:2. — (August 14th, 2019).

مثلا يبين الشكل السابق بلغت استثمارات رأس مال المخاطر خلال سنة 2017 ما يقارب 197 مليار بزيادة تقدر ب 29% مقارنة بسنة 2016 بينما بلغ مجموع الصفقات ما يعادل 1551 صفقة بزيادة معدل عدد الصفقات ب 14% مقارنة بسنة 2016.

الشكل رقم (3-2): توزيع التمويل برأس المال المخاطر في اليابان حسب مراحل المشروع.



Source: Venture Enterprise Center, Japan (VEC) Venture News (Preliminary Report) — The Result of Survey on Venture Capital Investment Trends in FY 2018, p:5. — (August 14th, 2019).

ما يلاحظ من خلال الشكل السابق أن معظم التمويلات بصيغة رأس المال المخاطر كانت في المراحل الأولى لانطلاق المشروع، حيث ما قيمته 63% من الاستثمارات كانت في المراحل المبكرة لانطلاق المشروع بينما لا تتعدى نسبة التمويلات في مرحلتي التوسع والمرحلة النهائية 46%، ما يبرز بوضوح خصائص هذه الصيغة التمويلية والتي تكون بقوة في المراحل الأولى لانطلاق المشروع أين تكون المخاطر عالية لتبدأ هذه الصيغة التمويلية في التواري في ظل انخفاض المخاطر تاركة المجال لوسائل التمويل التقليدية.

هذا باختصار ما جاء في تجربة اليابان الرائدة في مجال دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تميزت بتقديم الدعم المباشر من الدولة، كما أن ما يميزها التنظيم والتنسيق الجيد في الداخل وحتى خارج اليابان أين أنشأت مكاتب تقدم الدعم وتوفر المعلومات لأصحاب المشاريع حول فرص دخول الأسواق ودعم المنتج الياباني خارج السوق المحلي فعلا كانت تجربة رائدة.

المطلب الثالث: التجربة الفرنسية

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في النسيج الاقتصادي في فرنسا إذ تشغل ما يقارب 60 % من اليد العاملة كما تساهم بنسبة 55 % في القيمة المضافة، وهي تتشكل من نسبة 93% من مؤسسات مصغرة، 6% مؤسسات صغيرة و 1% مؤسسات متوسطة الحجم¹.

1- هيئات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا

تتعدد مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا وأهمها البنوك بمساعدة الهيئات المتخصصة بالإضافة إلى كل من الجماعات المحلية وشركات رأس المال المخاطر، وفيما يلي لمحة عنها وعن طبيعة مساعداتها التمويلية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-1- الهيئات التمويلية المتخصصة والبنوك

تتدخل الهيئات التمويلية المتخصصة لامتناس آثار أسعار الفائدة العالية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإتباع ميكانيزمات "تخصيصات الخزينة" هو نص بمقتضى الميزانية يؤكد على تحمل الدولة لجزء من أعباء الفوائد التي يدفعها المقترض الى الهيئات التمويلية المتخصصة وذلك حسب صيغتين هما :

¹ - Philippe Adair et Mohamed Adaskou, "Théories financières et endettement des PME en France", *Revue internationale P.M.E*, Volume 24, Number 3-4, 2011, p :139.

- تخصيص يؤمن هامشا مضمونا: والذي يغطي الفرق بين معدل العائد للموارد المقرضة ومعدل الإقراض المعدل المحدد من طرف السلطة العمومية.

- التخصيص الجزافي: ويترك لهيئات الإقراض المتخصصة حرية التحكم في معدلات إقراضها بشرط نشر وإعلان مقدار أو نسبة التخصيص التي تقدمها.

هيئات التمويل المتخصصة لا تكتفي بمنح قروض بأسعار فائدة مخفضة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط، لكنها تتدخل كذلك لتتكفل بجزء من أعباء أخطار الإقراض التي تتحملها البنوك المقرضة والمشاركة في أخطار الإقراض هذه تتم بإحدى الصيغتين:

- كفالة الخطر "الكفالة المشتركة": وتتم المشاركة في تحمل الخطر عن طريق قيام هيئة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في CEPME بمساعدة تنظيمات الكفالة المشتركة " Caution mutuelle" بمنح ضمانات للبنوك تضمن القرض الممنوح للمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة.

هذا النظام يسمح بتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض لأن هناك جهة تتحمل عبء تغطية القروض، نظام الضمان هذا والذي يخص بصورة أساسية قروض الاستثمار تم توسيعه ليشمل قروض التجهيز والقروض العقارية مما ساهم في انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا منذ نهاية السبعينيات .

- تقاسم الخطر: هذا النوع ينطوي على آلية تمويل مشترك من طرف البنك من جهة وهيئات التمويل المتخصصة التي تمنح قروضا بأسعار فائدة مخفضة من جهة أخرى ، ويندرج التمويل المشترك تحت أحد الصيغ التالية:

- البنك يقدم التمويل قصير الأجل وهيئات التمويل المتخصصة تتكفل بالتمويل طويل الأجل؛
- يقوم البنك بتقديم قروض بصفة مؤقتة في انتظار تقديم هيئات التمويل المتخصصة لقروضها (أي في انتظار حلول هذه الأخيرة محله)؛

-هيئات التمويل المتخصصة تقوم بعمليات على موارد البنوك أو بضمان جزئي من البنوك وغيرها من الصيغ الأخرى الأقل انتشارا من سابقتها.

1-2- مساهمة الجماعات العمومية: تساهم الجماعات العمومية في بعض الاستثمارات ذات المخاطر والتي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتعلق الأمر أساسا في تصنيع وتسويق المنتجات الجديدة وتأخذ المساهمة المالية التي تقدمها الجماعات العمومية في هذا الإطار الشكلين التاليين:

- **المساهمة في التجديد والابتكار:** المؤسسة التي تعد برنامج بحث وتطوير يمكن أن تطلب مساعدة من الوكالة الوطنية لتقييم البحث (anvar)، بعد اختبار الطلب تمنح الوكالة للمؤسسة مقدما قابلا للتعويض في حالة النجاح بحوالي 50 من قيمة مشروع التجديد، وتقوم الوكالة بمراقبة استخدام الأموال الممنوحة بصورة عامة وقد تقترح خبراء لتغطية كل خطوات وميادين التجديد.

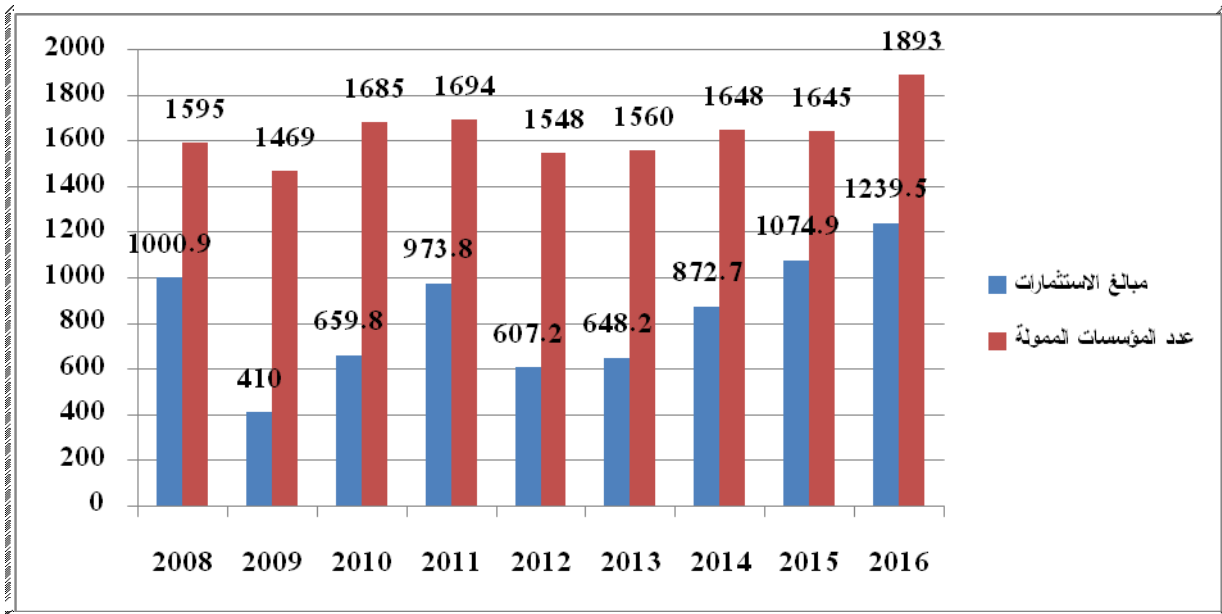
ب- **الاتفاق بين (anvar) والبنوك وهيئات التمويل المتخصصة والشركة الفرنسية لرأس المال المخاطر (sofris)،** وقد أدى الاتفاق بين الجهات الأربعة إلى التوصل إلى إعداد اتفاقات تتمثل في:

- (anvar): تقدم مساعدات تجديد وقد تصل إلى حد إعداد تصنيع وتسويق المنتج الجديد.
- (sofris): تتكفل بجزء من أخطار الإقراض الممنوحة من طرف البنوك أو هيئات التمويل المتخصصة لتمويل استخدامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء تعلق الأمر باستثمارات مادية أو غير مادية.

2- مؤسسات رأس المال المخاطر ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا

تعد التجربة الفرنسية في مجال رأس المال المخاطر من أنجح التجارب في أوروبا، حيث صنفت من بين الدول العشرة الأولى في مجال هذه الصناعة، وقدرت استثمارات هذه الصناعة سنة 2009 بـ 4.1 مليار يورو لتقفز إلى مبلغ 12.39 مليار يورو سنة 2016 وبنسبة زيادة فاقت نسبة 200%، والشكل الموالي يبين مبالغ استثمارات رأس مال المخاطر وعدد المؤسسات الممولة.

الشكل رقم (3-3): استثمارات رأس المال المخاطر في فرنسا خلال المرحلة (2008-2016). الوحدة: مليون أورو



المصدر: سيف الإسلام بلعابد، مرجع سابق، ص: 82.

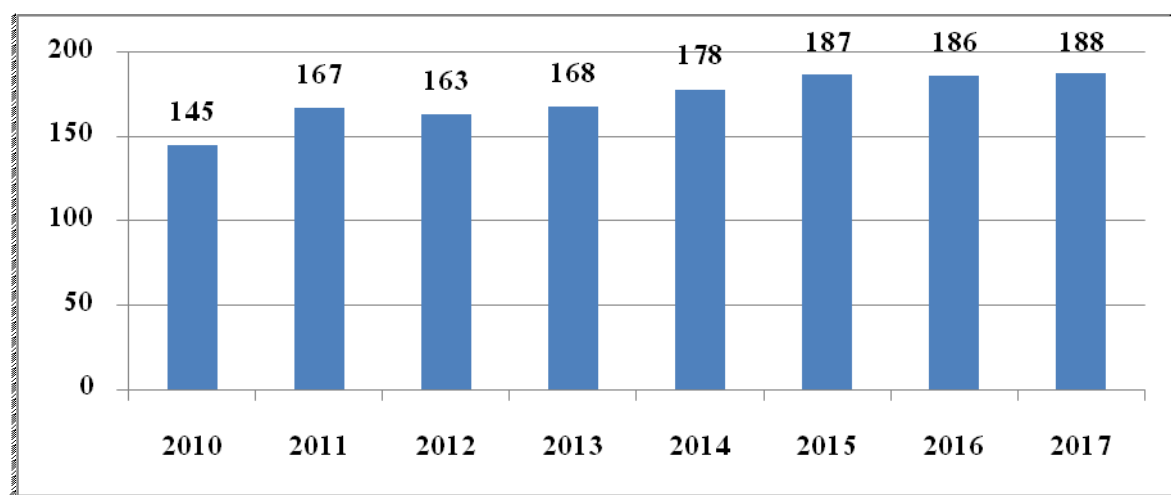
3- تجربة فرنسا في التمويل بالبورصة

في ظل المساعي الحديثة من قبل السلطات الفرنسية في مجال دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما في مجال التمويل، تم إنشاء سوق مالية تتناسب هذه المؤسسات وكان ذلك في ماي 2005، حيث تم إنشاء سوق "Alternext" أطلق عليها بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تمويل المؤسسات والمستثمرين، وبعد سنتين من تأسيسها بلغ عدد المؤسسات المدرجة في هذه السوق 90 مؤسسة ووصلت رسملة السوق إلى حوالي 8.4 مليار أورو¹.

3-1 تطور سوق "Alternext"

بعد نجاح هذه السوق تم فتح فروع لها في كل من بروكسل وأمستردام، والشكل الموالي يوضح تطور المؤسسات المدرجة في سوق "Alternext" خلال مرحلة من الزمن.

الشكل رقم (3-4): تطور عدد المؤسسات المدرجة في سوق Alternext



المصدر :- www.observatoirefinancemententreprises.com Rapport Annual de l'observation des financement du marché :10

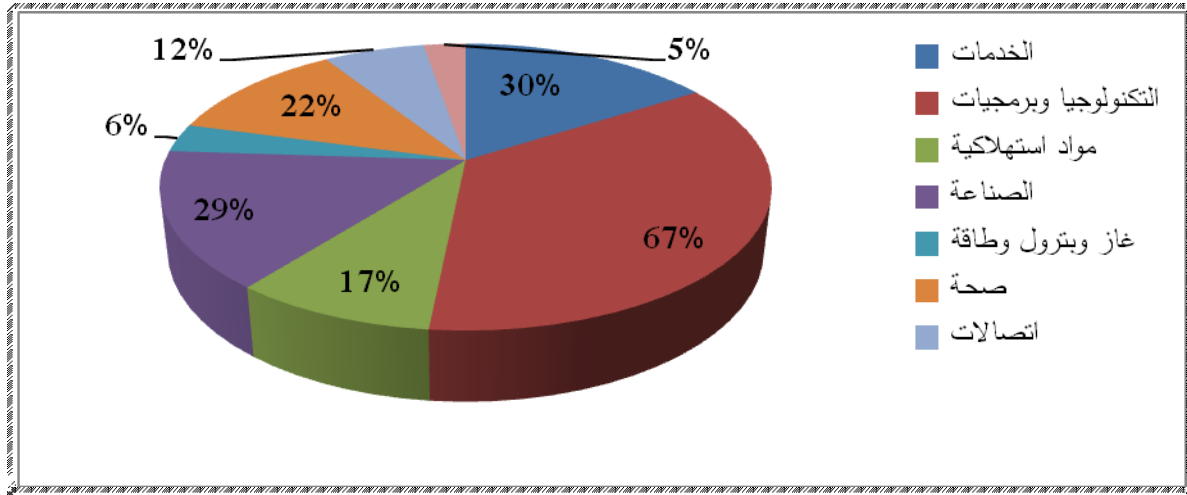
من خلال الشكل نلاحظ تطور عدد المؤسسات المدرجة في السوق حيث كانت سنة 2010 حوالي 145 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لتصل إلى 167 مؤسسة سنة 2011 بنسبة زيادة بلغت 15% لتصل سنة 2017 إلى حدود 188 مؤسسة وزيادة قاربت 30%، ما يبرز أهمية هذه السوق في توفير التمويل وتغطية الاحتياجات التمويلية لتلك المؤسسات.

¹ - محمد حولي وخالد دريس، "أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البورصة"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، العدد 02، 2017، ص:188.

2-3 توزيع المؤسسات المدرجة في "Alternext" حسب القطاع

مثلما أشرنا إليه سابقا بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدرجة في السوق 188 مؤسسة صغيرة ومتوسطة نهاية سنة 2017، موزعة حسب قطاع النشاط مثلما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-5): توزيع المؤسسات المدرجة في سوق Alternext حسب القطاع.



المصدر: www.observatoirefinancement.com Rapport Annual de l'observation des financement du marché -entreprises.com p :15

المبحث الثاني: تجارب دول عربية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم الصعوبات والمشاكل خاصة التمويلية التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلب الدول العربية، إلا أن هذا لا يمانع الاهتمام المبكر بهذا القطاع وبذل الكثير من الجهود في عدد من الدول العربية من أجل النهوض به وترقيته ، وتباينت تجارب هذه الدول في هذا المجال حيث تعتبر دول مثل مصر، تونس، الأردن وغيرها من التجارب الجديرة بالاهتمام، ونحاول في هذا الجزء من البحث التطرق إلى تجربة ثلاث دول عربية متباينة من حيث الموقع ونوعية الدعم، في مجال تعزيز نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل وهي كل من مصر، المغرب والسعودية.

المطلب الأول: التجربة المصرية

بدأ اهتمام مصر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بداية العشرينيات وتجسد ذلك من خلال تخصيص وزارة المالية مبلغ مائة ألف جنيه وإيداعها في بنك مصر لإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شريطة أن لا يتجاوز مبلغ القرض ألف جنيه وأن لا تزيد المدة عن خمس سنوات وأن لا

يتعدى سعر الفائدة 16%، وفي سنة 1991 صدر قانون إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي يمنح قروضا للشباب الخريجين لبدء مشاريعهم الصغيرة، وتعمل الحكومة المصرية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقيام بدور كبير في "إستراتيجية التنمية المستدامة" في إطار "رؤية مصر 2030". ويشهد هذا القطاع تطورا ملحوظا من سنة إلى أخرى، حيث يشكل ما نسبته 99.6% من إجمالي المؤسسات، موزعة على قطاعات النشاط بنسب متباينة، أغلبها في قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات حيث تمثل ما نسبته 57% من مجموع القطاع موزعة في شكل 58% مؤسسة منتهية الصغر، 24.3% مؤسسات صغيرة، و 21.8% مؤسسات متوسطة².

1- مؤسسات دعم التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر

يتكون الجهاز المصرفي المصري من 38 بنك محلي موجهة لتمويل مختلف المشاريع، كما توجد مصادر خارجية لتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، كما ان هناك عدة مؤسسات تقدم ضمانات التمويل الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهمها³:

- شركات ضمان مخاطرة الائتمان المصرفي: وهي شركات متخصصة في إصدار مخاطر عدم السداد لعملاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الجمعية المصرية للتأمين التعاوني؛
- الشركة المصرية للاستعلام الائتماني (I-Score)، وهي شركة مصرية مملوكة لعدد يتكون من 25 بنك مهمتها إعداد التقارير الائتمانية لصالح المؤسسات ص وم.

2- مبادرات مصر في تعزيز التمويل المصرفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لتسهيل نفاذ المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة للتمويل تبنت الحكومة المصرية عدد من المبادرات أهمها:

- إنشاء شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي بمساهمة من تسعة بنوك مصرية سنة 1991⁴، تهدف إلى تيسير حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الائتمان المصرفي وتقوم الشركة على تغطية ما نسبته 50% من قيمة التمويل المطلوب على أن يكون الحد الأدنى لقيمة الضمان 10 آلاف جنيه والحد الأقصى 700 ألف جنيه وتبلغ مدة الضمان بين ستة أشهر وخمس سنوات؛

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، 2009، ص: 176

² - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، النهوض بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، 2019، ص: 159.

³ - نفس المرجع، ص: 165-166

⁴ - محمد النجار، مرجع سابق، 2016، ص: 273.

- المبادرة المتبناة من البنك المركزي سنة 2016 والتي تهدف زيادة نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل من خلال زيادة محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية لتصل إلى حدود 20% من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنوك العامة في مصر¹؛
- توفير تمويل المشروعات الصغيرة بمعدل عائد 5% مع منح الأولوية للمشروعات الصناعية والمشاريع الابتكارية وتلك التي تستهدف التصدير؛
- مبادرة توفير التمويل للمشروعات المتوسطة بمعدل عائد 7% مع إعطاء أولوية للمؤسسات المتوسطة التي تعمل في مجالي الصناعة والزراعة و الطاقة المتجددة لمدة حدها الأقصى 10 سنوات؛
- كما قام البنك المركزي المصري في ديسمبر 2017 بالمساهمة بـ 20% في رأسمال شركة ضمان مخاطر الائتمان مع إصدار ضمان بقيمة 2 مليار جنيه للشركة مقابل قيامها بإصدار ضمانات للبنوك لتغطية جزء من المخاطر المصاحبة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يدعم تمويل البنوك لهذا النوع من المؤسسات.

3- تجربة مصر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقرض الإيجار

تعد مصر من أنجح التجارب العربية في تطبيق صيغة قرض الإيجار لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث ظهرت في بداية سنة 1995، و بلغ عدد الشركات المزاولة لنشاط قرض الإيجار 228 شركة فيما بلغت قيمة العقود 41.6 مليار جنيه سنة 2018 مثلما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (3-2): تطور نشاط قرض الإيجار خلال الفترة 2012-2018 الوحدة: مليون جنيه

السنوات	عدد العقود	قيمة العقود
2012	1691	7.996
2013	1896	6.084
2014	2329	6.962
2015	2720	19.376
2016	2325	21.479
2017	2427	28.600
2018	3219	41.700

المصدر: الهيئة العامة للرقابة المالية، متوفر على الموقع

http://www.fra.gov.eg/content/efsa_ar/lease_pages/main_lease_page.htm

¹ - محمد محمود المكاوي، مرجع سابق، 2018، ص: 59.

مثلاً يبين الجدول السابق شهدت الفترة (2012-2018)، ارتفاعاً مطرداً في عدد وقيمة العقود المبرمة في إطار قرض الإيجار حيث ارتفعت ثلاث أضعاف بين سنتي 2014 و 2015 لتصل إلى 19.376 مليون جنيه، بينما بلغت سنة 2018 قيمة 41700 مليون جنيه وبزيادة قدرت ب 46% مقارنة بسنة 2017 أين بلغت 28.600 مليون جنيه، ولعل هذا التطور المطرد ناتج عن جهود الحكومة المصرية في تطوير وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تنويع مصادر تمويل هذا النوع من الهيئات.

كل المجهودات المبذولة من الحكومة المصرية في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ساهمت في زيادة تعدادها، حيث بلغ في نهاية سنة 2018 ما يقارب 2.4 مليون مؤسسة 97% منها مؤسسة مصغرة ما يعادل 2.3 مليون، و 2.7% مؤسسة صغيرة و 0.32% مؤسسة متوسطة وترتكز أغلبها في قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات بنسبة 57% من إجمالي المؤسسات.

ورغم النتائج المحققة في تجربة مصر في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أصبحت حسب آخر الإحصائيات تشكل 98% من المؤسسات الصناعية وتساهم بنسبة لا تقل عن 59% من الناتج الداخلي الخام، إلا أنها تبقى تواجه جملة من التحديات وأهمها:

- نقص التمويل وصعوبة الحصول عليه من القنوات الرسمية وكذا ارتفاع تكلفته؛
- إجهاد عدد من البنوك على منح التمويل لعدم وفرتها على الخبرات للتعامل مع مثل هذه المؤسسات؛
- هناك عدد معتبر من المؤسسات الصغيرة خارج القطاع الرسمي مما يحول وحصولها على التمويل؛
- ضعف قدرة المؤسسات الناشئة على تدبير نسبة موارد ذاتية مقبولة لدى مؤسسات التمويل.

المطلب الثاني: التجربة المغربية

يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب ما يقارب 95% من النسيج الاقتصادي المغربي، ويشغل 50% من اليد العاملة الخاصة، ويساهم بنسبة 21% من القيمة المضافة، و 30% من إجمالي الصادرات¹، كل هذا تأتي بفضل تسخير جملة من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية داخلية وخارجية مدعمة بشبكة من المؤسسات والآليات لضمان القروض أهمها صندوق الضمان المركزي، الذي يقوم بضمان قروض الاستثمار وإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات لخدمة هذا القطاع الحساس، ووفقاً

¹ - Khoula NOUNA et Jalila AIT SOUDANE, "Les PME Marocaines et la problématique de financement", *International Journal of Economics and Strategic Management of Business Process*, Vol :15, 2019, p :3.

لتقرير حديث سنة 2019 بلغ إجمالي المؤسسات المانحة للتمويل لصالح المؤس ص وم 75 مؤسسة منها 24 بنك، 32 شركة تمويل، 06 مصارف خارجية و 13 جمعية منح للقروض.

1- مؤسسات دعم التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب

تنتهج المغرب إطارا قانونيا ومؤسسيا فعالا للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم على التشاور والشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال حزمة من المؤسسات والهيئات الداعمة لهذا القطاع الحيوي الحساس سواء من خلال توفير المعلومات والمعطيات المتعلقة بمناخ هاته المؤسسات، أو تسهيل ولوجها للتمويل البنكي من خلال تخفيف شروط وقيود التمويل، ويمكن أن نوجز أهم المؤسسات والهيئات التي تقدم الدعم التمويلي لهذه المؤسسات في المغرب إلى¹:

- **صندوق الضمان المركزي:** يهدف إلى تسهيل النفاذ إلى التمويل المصرفي عن طريق التمويل المشترك مع البنوك لبرامج الاستثمار، وضمان قروض الاستثمار والاستغلال وإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات.

- **بنك المغرب:** يعمل على تخفيف شروط التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضع سنة 2012 آلية مالية مرنة لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية من خلال إعادة تمويل القروض المصرفية لفائدة هذه المؤسسات خاصة المنتجة منها، كما يعمل البنك على تبني إجراءات لتعزيز الشمول المالي والثقافة المالية الموجهة للمؤسسات الصغيرة.

- **صندوق الدعم المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:** أنشأ هذا الصندوق بمبادرة من بنك المغرب سنة 2014، ويهدف إلى التمويل المشترك مع البنوك للمؤسسات التي تواجه صعوبات مالية عابرة، مع إعطاء الأولوية للمؤسسات المنتجة، ويمكن للقرض البنكي أن يستفيد من ضمانة صندوق الضمان المركزي ويصل سقف قرض هذا الصندوق إلى 50 مليون درهم لمدة أقصاها 10 سنوات وبسعر فائدة لا يتجاوز 2.6%، وقام الصندوق منذ تأسيسه إلى غاية 2019 بتمويل 465 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بقيمة وصلت إلى 03 مليار درهم.

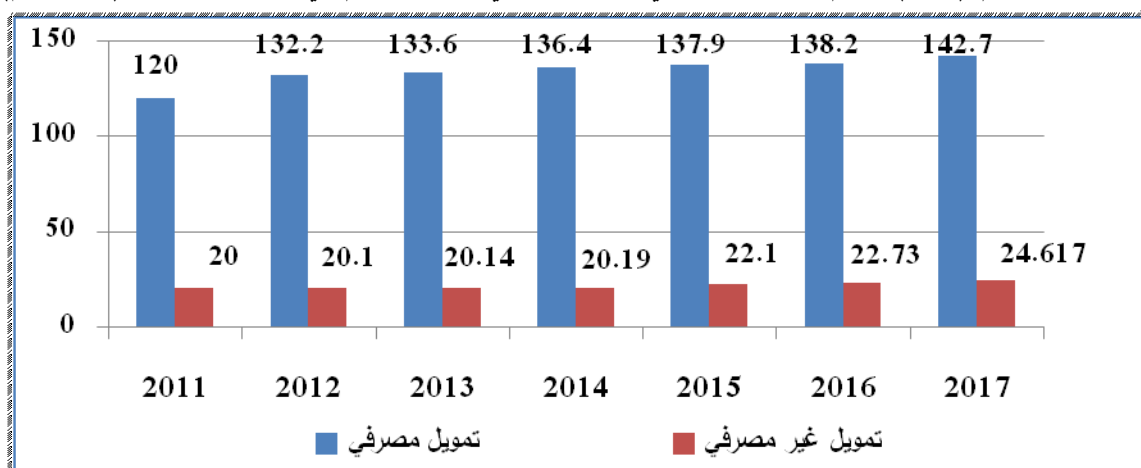
- **مؤسسة فينيا لتمويل المشروعات:** تعمل هذه المؤسسة على تسهيل نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل والصفقات الكبيرة، حيث تضمن "فينيا" جميع القروض الممنوحة من صندوق الضمان الممول من طرف الدولة والمخصص للصفقات العمومية والذي تأسس سنة 2008 لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحاصلة على صفقات عمومية، وذلك من خلال ضمان 60% من إجمالي التمويل

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، 2019، ص: 174.

بعد أقصى 8 مليون درهم لكل مؤسسة، حيث استفادت من "فينيا" منذ سنة 2008 وحتى سنة 2019 عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ 674 مؤسسة بإجمالي قروض بلغت 1.35 مليار درهم.

وبلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي سنة 2017 مبلغ 475 مليار درهم منها 142.7 مليار درهم موجه لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 33% وهي تعتبر أعلى نسبة تمويل مصرفي ممنوحة للقطاع على مستوى الدول العربية، مثلما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-6): حجم التمويل المصرفي وغير المصرفي للمؤسّس و م في المغرب. (مليار درهم).



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، 2019، ص: 175.

مثلما يوضحه الشكل بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي سنة 2011 والموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 120 مليار درهم ليقفز سنة 2017 إلى قيمة 142.7 مليار درهم وهو ما يمثل بنسبة 33% من إجمالي التسهيلات الممنوحة من القطاع المصرفي، في حين بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع غير المصرفي سنة 2017 بما يشمل شركات الائتمان الإيجاري وشركات إعادة شراء الديون وجمعيات القروض 55.216 مليار درهم منها حوالي 24.617 مليار درهم موجه لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما يمثل نسبة 45%.

2- مبادرات المغرب في مجال دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالإضافة إلى ما تم ذكره سابقا، كانت هناك عدد من المبادرات التي تهدف إلى تسهيل نفاذ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب للتمويل ممثلة في جملة من التسهيلات والتحفيزات منها:

- إحداث صندوق لضمان القروض الممنوحة لفائدة المقاولين الشباب في حدود نسبة 85%¹؛

¹ - محمد النجار، مرجع سابق، 2016، ص: 287.

- العمل على إقرار مشروع قانون لتنظيم أنشطة التمويل الجماعي (Crowdfunding) بهدف وضع آلية جديدة لتمويل المشاريع من خلال دعم نموذج جديد للتمويل يقوم على تعبئة مبالغ ذات قيمة منخفضة لدى شريحة عريضة من الممولين بهدف تمويل مبادرات رواد الأعمال، كما تم رفع سقف القروض الموجهة للمشاريع المصغرة من 50000 درهم إلى 150000 درهم؛
- تنفيذ نموذج للتمويل الذي تم إطلاقه من طرف صندوق الضمان المركزي والذي صمم خصيصا للمنشآت المبتكرة يشمل آليات عدة منها صندوق الاستثمار في رؤوس أموال هذه المشروعات (Mezanine PME, Green Invest) ونموذج جمعيات ملائكة الأعمال (Business Angel)؛
- الاستفادة من فرص التمويل المقدم من خلال الشراكة مع البنك الأوروبي للإعمار والتنمية لتمويل المشروعات المصغرة في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر لاسيما تلك العاملة في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة؛
- وعلى صعيد الحوافز المالية تم اتخاذ العديد من التدابير أهمها:
- تخفيض معدل الضريبة على الشركات من 20% إلى 17.5% ؛
- تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من المشتريات الحكومية عبر تخصيص 20% من المشاريع الحكومية لتلك المؤسسات؛
- إلغاء رسوم امتلاك الأراضي عند اقتناء قطعة أرض من أجل إقامة مشروع استثماري؛
- خفض الضريبة على أرباح الشركات التي تساهم في رؤوس أموال مشروعات حديثة النشأة في مجال التقنيات الحديثة.

3- معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب

- رغم المبادرات المختلفة من قبل السلطات المغربية لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة فيما يتعلق بالتمويل إلا أنه لا زال يعاني من جملة من التحديات التمويلية التي تعيق نموه وتطوره بالشكل الذي يؤدي دوره على أكمل وجه، ففي عام 2017 ووفقا للأرقام التي أعلنت عنها الشركة الاستشارية المغربية (Inforisk) تبين أن ما يقارب 8088 شركة مغربية أعلنت إفلاسها¹، كما يمكن إيجاز أهم المشاكل والمعوقات التمويلية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:
- عدم وجود شفافية لدى معظم المؤسسات في ملف طلب الائتمان؛
 - إحجام البنوك التقليدية عن منح التمويل اللازم؛

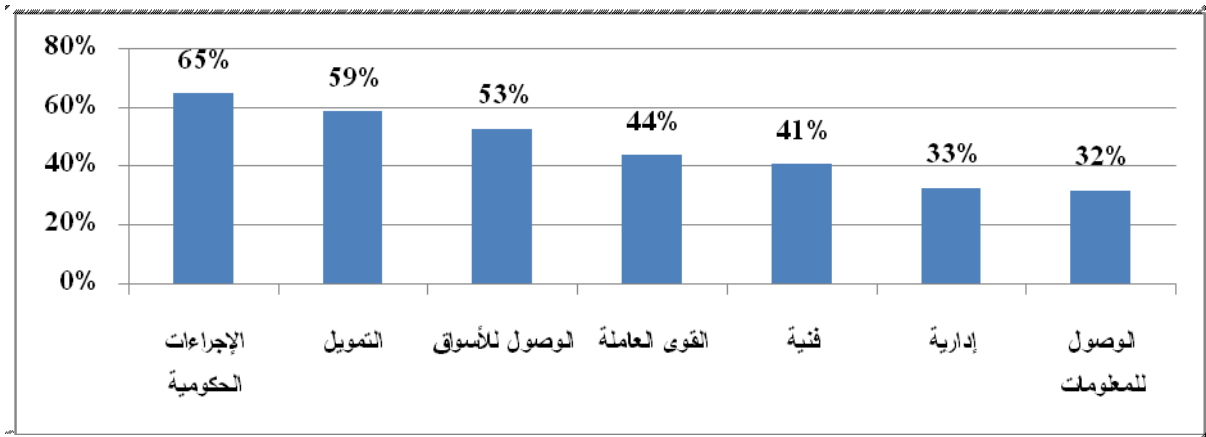
¹- Khoula NOUNA et Jalila AIT SOUDANE, *Op-cit*, 2019, p :7.

- عدم الاستغلال الجيد والأمثل لمصادر التمويل البديلة على غرار رأس المال المخاطر.

المطلب الثالث: تجربة المملكة العربية السعودية

تعد المملكة العربية السعودية من التجارب المتميزة في مجال دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد بلغت مساهمة هذا القطاع سنة 2015 نسبة 37% في الناتج المحلي الإجمالي و25% في التشغيل¹، ويعد التمويل من أهم التحديات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة إضافة إلى تحديات أخرى، فرغم ارتفاع الاستثمارات في هذا القطاع حيث بلغت 250 مليار ريال وفقا لتقرير 2013 الصادر عن منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية أشار إلى أن ما نسبته 71% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي قيد التشغيل والاستغلال وأن 29% أغلقت أبوابها²، والشكل الموالي يوضح درجة التحديات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية.

الشكل رقم (3-7): تحديات تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية.



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، 2019، ص: 97.

مما يلاحظ على الشكل أن معضلة التمويل تعد أكبر معوق يقف في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية بعد الإجراءات الحكومية ونسبة 59%، لذا عمدت المملكة مبكراً إلى إنشاء هيئة معنية بالقطاع وهي "الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة" من أجل مجابهة التحديات التي تواجه هذا القطاع وتم تحديد عدد من البرامج التنفيذية التي سوف تعمل عليها الهيئة مستقبلاً أهمها برامج التمويل الإقتراضي والرأسمالي وتتنوع مصادر تمويل هذا النوع من المؤسسات حيث سخرت المملكة العديد من

¹ - رحمة بلهافد وعباد السعدي، مرجع سابق، 2017، ص: 34.

² - المرجع نفسه، ص: 35.

المؤسسات المالية لتغطية الاحتياجات التمويلية لها، كما تتوفر المملكة على عدة مؤسسات وهيئات لضمان الائتمان الممنوح أهمها "برنامج كفالة" الذي يقوم بضمان التمويل المصرفي.

1- هيئات دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تجسد دعم المملكة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال حجم المؤسسات المانحة للتمويل، ففي سنة 2018 بلغ عدد المؤسسات المصرفية وغير المصرفية المانحة للتمويل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 34 مؤسسة منها 21 مؤسسة تمويل غير مصرفية، في حين بلغ حجم الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع 5% من مجموع التسهيلات الممنوحة، وتستهدف المملكة رفع نسبة الائتمان المصرفي الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 20% في إطار "رؤية المملكة العربية السعودية 2030"¹، كما تعكف مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" على تطوير البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع البنك الدولي لتسهيل نفاذها للتمويل، حيث كشفت مؤسسة النقد أن حجم التمويل المقدم لهذا القطاع في نهاية سنة 2018 بلغ 108.5 مليار ريال، 93% من التمويلات من البنوك، و7% قدمت من شركات التمويل²، والجدول الموالي يوضح أهم المؤسسات التي تقدم خدمات تمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (3-3): أهم المؤسسات والهيئات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية.

الجهة التمويلية	خدمة التمويل	خدمات الرعاية
صندوق التنمية الصناعي	✓	✓
الجامعات السعودية	✓	✓
مجموعة عقال	✓	✓
برنامج كفالة	✓	✓
البنوك التجارية	✓	✓
مؤسسة التمويل الدولية	✓	✓
إدارة خدمة المجتمع	✓	✓

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق ، 2019، ص: 86.

² - علي المقبل، دراسة حكومية لتطوير البيئة التمويلية للمنشآت الصغيرة بالتعاون مع البنك الدولي، مقال ضمن جريدة العرب الاقتصادية الدولية، صادر بتاريخ 2019/05/25. من الموقع https://www.aleqt.com/2019/07/25/article_1644061.html شهود بتاريخ 2019/10/12.

✓	✓	برنامج البنك الأهلي
✓	✓	صندوق الإستثمارات العامة
✓	✓	شركة أرامكو
✓	✓	شركة سابك
✓	✓	شركة أوركنس للتأجير التمويلي
✓	✓	صندوق المئوية
✓	✓	معهد ريادة الأعمال
✓	✓	شركات الإتصالات Inspure U
✓	✓	صندوق الأمير سلطان لدعم مشاريع السيدات
✓	✓	برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة
✓	✓	مؤسسة عبد الله بن عبد العزيز للإسكان

المصدر: رحمة بلهاف وعياد السعدي، مرجع سابق، 2017، ص: 36.

2- أهم مبادرات دعم السعودية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كما قامت المملكة لتسهيل نفاذ هذا النوع من المؤسسات للتمويل بالعديد من المبادرات أهمها:

- قدمت الحكومة أنواعا متعددة من الدعم والتسهيلات لصالح هذه المؤسسات الصناعية مثل منح قروض طويلة الأجل بدون فائدة وتأجير الأراضي الصناعية للمصانع وإسكان العمال في المناطق الصناعية المجهزة مع كامل التسهيلات والخدمات وبأسعار رمزية، وتقديم إعفاءات جمركية للأدوات والمعدات المستوردة والمستخدم في التصنيع مما شجع عدد المؤسسات الصناعية حيث بلغت في نهاية 2012 أكثر من 6500 مؤسسة وباستثمارات بلغت 224 مليار دولار أمريكي¹؛
- مبادرة تطوير البرامج والتطبيقات اللازمة لتحفيز رأس المال من خلال صندوق الاستثمار الحكومي الجريء الذي تم تأسيسه للاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ابتكار حلول تمويلية جديدة للقطاع كالإقراض غير المباشر عبر شركات التمويل غير المصرفي، بنك المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتأسيس منظومة للتمويل الجماعي؛
- تقديم ضمانات ائتمانية للشركات الناشئة، حيث تم تخصيص مبلغ 109 مليون ريال لهذه المبادرة؛

¹- Bander Waked, Op-cit, p:24.

- توفير ضمانات ائتمانية تستفيد منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتمويل رأس المال العامل، أين تم رصد 105 مليون ريال لهذه المبادرة¹؛

- إطلاق برنامج ضمان التمويل "كفالة" والذي أطلق سنة 2006، وهو برنامج رعاية تدعمه مؤسسة النقد العربي السعودي لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تشجيع البنوك المحلية على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويستخدم برنامج كفالة في أي مشروع شريطة أن لا تتجاوز القيمة الإجمالية للضمان 1.6 مليون ريال سعودي، وقد حقق برنامج كفالة نجاحا كبيرا حيث قدم منذ إنشائه وحتى نهاية 2012 أكثر من 4200 ضمانة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة إجمالية بلغت 2.02 مليار ريال سعودي²، وقد تم رفع رأس مال هذا البرنامج سنة 2017 إلى 800 مليون ريال وبلغ عدد المؤسسات التي إستفادت من البرنامج خلال نفس السنة 752 مؤسسة³؛

- إطلاق خدمات الاستعلام الائتماني بواسطة شركات وجهات متخصصة مثل الشركة السعودية للاستعلام الائتماني "سمة" والتي تأسست سنة 2002 بملكية مشتركة لعشر مصارف سعودية مهمتها توفير المعلومات الائتمانية اللازمة لتحسين القدرة على تحليل مخاطر الائتمان وتقييم الملاءة المالية للمقترض، وقد بلغ عدد التقارير الائتمانية التي أصدرتها الشركة خلال الفترة (2004-2018) ما يزيد عن 82 مليون تقرير ائتماني؛

- مبادرة استرداد الرسوم الجمركية في بداية 2018 دعما للمنشآت الناشئة والجديدة وتمكينها لها وتخفيفا للأعباء والالتزامات بما يشمل رسوم العمالة الوافدة، السجلات التجارية، اشتراكات الغرف التجارية، رخص البلدية، اشتراكات البريد السعودي وغيرها.

3- تجربة شركة أوركس للتأجير التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية

تعد شركة أوركس رائدة في مجال التأجير التمويلي في العربية السعودية أسست سنة 2001 كشركة مساهمة مفوضة لتقديم تمويل الأصول متوسطة الأجل لكل القطاعات الاقتصادية المنتجة مع تأكيد خاص على خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من المساهمين في الشركة نجد، البنك السعودي للاستثمار 38% ، مجموعة الاستثمار والتنمية التجارية 32% ، أوركس كوربوريشن اليابانية 27.5% و أوركس باكستان للتأجير التمويلي المحدودة 2.5% ، وقد فازت الشركة سنة 2015 بجائزة أفضل ممول

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق ، 2019، ص: 90.

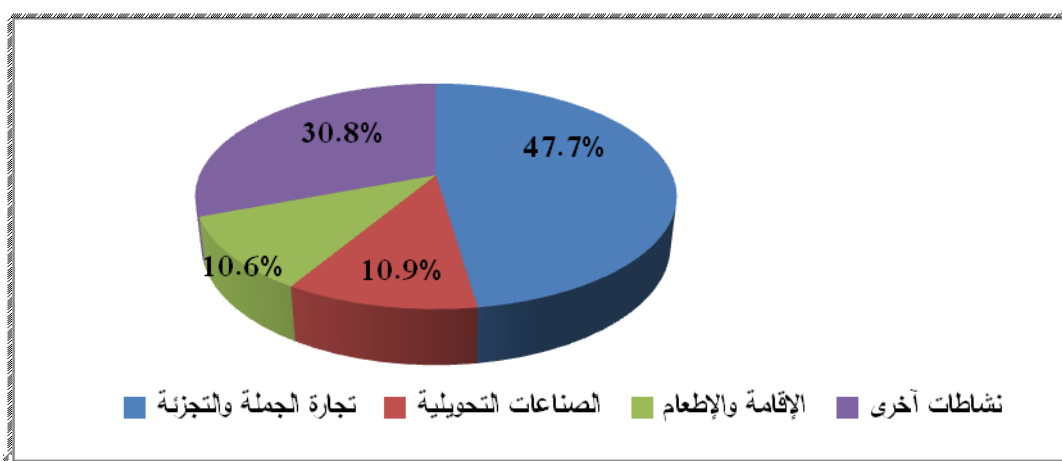
² - Bander Waked, Op-cit, pp:31-32.

³ - رحمة بلهاف وعياد السعدي، مرجع سابق، 2017، ص: 40.

للشركات الصغيرة والمتوسطة في السعودية وهي الجائزة المالية الرائدة في الشرق الأوسط التي تتنافس عليها أفضل المؤسسات المالية في المنطقة¹.

ونظير كل الجهود المبذولة من طرف السعودية انعكس ذلك على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغ عددها في نهاية سنة 2018 ما يقارب 978 ألف مؤسسة منها 87% مؤسسة مصغرة، 14% مؤسسة صغيرة و 7% مؤسسة متوسطة²، كما تتوزع وفق فروع النشاط الاقتصادي بنسب متفاوتة منها 47.7% تعمل في تجارة الجملة والتجزئة، 10.9% في الصناعة التحويلية، 10.9% في الإقامة والإطعام، و 30.8% في أنشطة مختلفة أخرى، مثلما يبرزه الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-8): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية حسب القطاع.



المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من معطيات سابقة.

4- تقييم التجربة السعودية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: رغم الجهود المبذولة من قبل السلطات السعودية في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض المشاكل تعرقل نمو هذا القطاع، ورغم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السعودية تشكل 90% من مجموع المؤسسات في السعودية إلا أن مساهمتها في التوظيف تبقى ضعيفة ولا تتعدى 25%، كما أن هناك مؤشرات أخرى تبعث على ضرورة إعادة النظر والاهتمام أكثر بهذا القطاع منها³:

¹ مقال في جريدة الرياض السعودية العدد 17170 بتاريخ 2015/06/28، متوفر على الموقع: <http://www.alriyadh.com/1060693>

² علي المقبل، مرجع سابق.

³ ناصر العميم ومصطفى محمد أحمد الكرداوي، "دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في كفاءة المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية"، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد: 25، العدد: 112، 2019، ص: 170.

- تشير دراسات إلى أن هناك 50% من المؤسسات تفشل خلال السنة الأولى لإنشائها، وأن أكثر من 90% منها يتوقف نشاطها خلال الثلاث سنوات الأولى من الإنشاء، كما تشير الإحصائيات إلى أنه خلال سنة 2015 تم شطب أكثر من 54864 مؤسسة من مصلحة السجل التجاري؛

- 82% من المؤسسات لديها ديون مستحقة متراكمة لدى الغير، ونصف هذه المؤسسات تعاني من ظاهرة تراكم المخزون؛

- 91% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمكنها الحصول على قروض بنكية، كما أن ما بين 80% إلى 90% من مسيري هذه المؤسسات محدودي المستوى التعليمي و70% منهم لا يجيدون استخدام التقنيات الحديثة في عمليات الإنتاج والتسويق.

كما أوضح تقرير أن إجمالي الطلب غير الملبى على القروض من قبل هذه المؤسسات بلغ 2.5 ترليون دولار أمريكي وأن نسبة القروض التي استفادت منها هذه المؤسسات لم تتعدى 1.5%.

من خلال العرض السابق لبعض التجارب العربية في مجال دعم تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نلاحظ أن التجارب العربية ارتكزت في تعزيز نفاذ هذا القطاع للتمويل على التمويل المصرفي من خلال تسخير عدد من المؤسسات المالية والبنكية في ذلك حيث احتلت المغرب المرتبة الأولى ب 76 مؤسسة مالية مانحة للتمويل، أغلبها بنوك تقليدية ثم تأتي بعد ذلك مؤسسات التمويل الأخرى كشركات التمويل التأجيري، شركات التمويل الأصغر، إضافة إلى بعض المبادرات لبعض الدول أين تقوم مؤسسات متخصصة في منح التمويل أو ضمان قروض هذه المؤسسات، مثل برنامج كفالة الذي تم الإشارة إليه من خلال التجربة السعودية، وكذا صندوق الضمان المركزي في المغرب، إضافة إلى بعض المبادرات لتحفيز هذه المؤسسات للتمويل من خلال تقديم التمويل بتكلفة منخفضة نسبياً عن المعدلات السوقية للإقراض، إلا أن نسبة نفاذ هذه المؤسسات للتمويل المصرفي يبقى ضعيف مقارنة بدول متطورة ولا يتعدى 9% من إجمالي القروض المصرفية.

¹- Bander Waked, Op-cit, p:37.

المبحث الثالث: تجارب متنوعة لدول نامية

حاولت بعض الدول النامية بذل جهودا في مجال دعم بعض الآليات المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستطاعت أن تحقق قفزة نوعية في مجال تخفيف العبء التمويلي وتوسيع سوق تمويل هذا القطاع، سواء ما تعلق بدعم تمويل الصناعات الصغيرة ذات الجودة العالية كتجربة الهند الرائدة في هذا المجال، أو من خلال تجربة بعض الدول في مجال بعض الصيغ التمويلية الحديثة كعقد تحويل الفاتورة والتجارب الرائدة لكل من رومانيا والمكسيك، وأخرى في مجال التمويل المصغر وتفعيل بعض صيغ التمويل الاسلامي لاسيما صندوق الزكاة وكمثال على ذلك تجربة السودان.

المطلب الأول: تجربة الهند في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعنى التجربة الهندية بتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنميتها، ولقد بلغت نتائج مهمة في هذا المجال بل حققت نجاحا باهرا، وتأثرت هذه التجربة بفلسفة غاندي في تشجيع الأحجام الصغيرة، ومما يعزز نجاح التجربة الهندية أنها تجاوزت 4 ملايين مؤسسة منشأة في نهاية سنة 2017.

وتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 40% من الإنتاج الصناعي، كما تساهم في 10% من الناتج القومي الهندي، وهي متواجدة بنسب 51% و 49% في المدن والأرياف على التوالي، موزعة على قطاعات النشاط بنسب متفاوتة أغلبها في قطاع الخدمات¹، بنسبة تجاوزت 55%، والجدول الموالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة في الهند في بعض المؤشرات الاقتصادية.

الجدول رقم (3-4): مساهمة المؤسسات الصغيرة في الناتج المحلي الاجمالي والإنتاج الصناعي في الهند.

السنة	المساهمة في الإنتاج الصناعي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)
2012-2011	32.35	30
2013-2012	32.82	30.4
2014-2013	32.71	30.2
2015-2014	32.21	29.7
2016-2015	32.03	29.2
2017-2016	31.83	28.9

Source: Government of India, Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises, Annual Report (2018-2019): P 27. Web Site: <https://msme.gov.in/>

¹- MSME, "MICRO, SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES OF INDIA", Annual report 2018-2019, p: 27.

1- جهود الهند في تعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم مميزاتاها

- ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند أن أغلبها مصغرة بنسبة بلغت 95% تنتج أكثر من 6000 سلعة وخدمة تقنية رفيعة المستوى كما أن أغلبها في القطاع غير المنظم لا تمسك حسابات منظمة بنسبة فاقت 71%¹، وقامت الحكومة الهندية بالعديد من المبادرات لدعم تمويل هذا القطاع أهمها:
- إعفاءات ضريبية تدريجية حسب قيمة رأس المال المستثمر مع تقديم الحكومة لمزايا وإعفاءات ضريبية للمشروعات التي تقام في مناطق محددة بهدف تشجيع القطاع الخاص على توازن التنمية²؛
 - انتهاج السياسات والتدابير الحمائية التشريعية لتلك المؤسسات للحد من إنتاج المؤسسات الكبيرة التي تنتج نفس السلع مع فرض ضرائب عليها مما يعطي الأفضلية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة³؛
 - حصر إنتاج قائمة طويلة من المنتجات على المشروعات الصغيرة والمتوسطة دون الكبيرة حيث بلغ عددها 1200 منتج مما أعطت فرصة لنمو واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأجبرت المؤسسات الكبيرة على التعامل معها في إطار عقود المناولة؛
 - مساعدة المؤسسات المتعثرة وتخصيص ميزانيات لها ومعالجة أسباب تعثرها، حيث تم إطلاق سنة 2015 برنامج لإنعاش وإعادة تأهيلها ، كما تم تزويد البنوك بإرشادات للمساهمة في خطط عمل إنعاش وإعادة تأهيل هذه المؤسسات⁴؛
 - إنشاء مكتب خاص يعنى بالإصلاح الإداري والمالي مهمته معالجة كل الصعوبات مع الأطراف ذات العلاقة مثل البنوك وله صلاحية إيقاف القروض وحتى معاقبة المسؤولين عن التعثر للتقليل من حالات الإغلاق التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتعرض لصعوبات؛
 - تكثيف جهود التكوين الموجه لأصحاب ومسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تتوقع الحكومة الهندية تكوين ما يقارب 500 مليون هندي حتى عام 2022 على أن يكون 50% منهم في الريف؛
 - تبني مشروع موسع لزيادة القدرة على التنافس لهذه المؤسسات يتكون من عشر برامج تتضمن الحاضنات الصناعية وإدارة الجودة ورفع القدرة التكنولوجية ودعم التسويق؛

¹- محمد النجار، مرجع سابق، 2016، ص:201.

²- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات العربية دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة،

الإصدار الرابع، 2019، ص:118.

³- منير لحواج، مرجع سابق، 2013، ص:78.

⁴- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية، مرجع سابق، 2019، ص:118.

- العناية باللجان الصناعية الريفية والقروية والمسماة (Khdi) والتي خصص لها مبلغ 150 مليون دولار من بنك التنمية الآسيوية وإنشاء مركز مهاتا غاندي للصناعات الريفية لدعمها.

2- أهم المؤسسات التمويلية في الهند: تساهم العديد من المؤسسات التمويلية في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن إيجازها في الآتي¹:

- بنك اندهرا: ويتركز اهتمامه على تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة، حيث يقوم بتقديم المساعدات التمويلية لها لحثها على التحديث التكنولوجي، كما يقوم بتقديم التمويل بأشكاله المختلفة، مثل القروض ذات الآجل المحدد، وتمويل شراء مستلزمات الإنتاج، بالإضافة إلى تأمين القروض.

- الشركة الوطنية للصناعات الصغرى: أسست سنة 1955 وتقوم بالمهام التمويلية الآتية:

- تقديم رؤوس الأموال اللازمة لأصحاب المشروعات الصغيرة وذلك لشراء أو تأجير الآلات اللازمة؛

- تقديم القروض لإنشاء المصانع في المناطق الصناعية وإتاحة الفرصة أمام صغار الصناع والمستثمرين في الاختيار ما بين التأجير أو الشراء على آجل.

- بنك الهند القومي: أسس سنة 1956 وإلى غاية 2002 قام بتمويل 800 ألف مشروع صغير ويقوم البنك بتقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة في شكل قروض أو مشاركة في رأس المال ويكون التمويل من 500 ألف إلى 2 مليون روبية، يسدد على ثلاث سنوات تبعا لاتفاق بين البنك والمقترض.

3- تجربة الهند في مجال رأس المال المخاطر

يعد التمويل بهذه التقنية في الهند حديث الظهور مقارنة ببعض الدول المتطورة، إذ لم ينطلق إلا سنة 1988 من خلال تأسيس شركة الهند لتطوير التكنولوجيا والمعلومات ثم أدخلت مجموعة من الضوابط والقوانين على هذه الصناعة في منتصف التسعينيات، ليصدر البرلمان الهندي قانون يقر بإنشاء بنك تنمية الصناعات الصغيرة بالهند، ومن أجل ضبط نمو رأس المال المخاطر أعلنت لجنة القيم المنقولة عن مجموعة من الضوابط لشركات رأس المال المخاطر سنة 1996 وضوابط أخرى متعلقة برأس المال المخاطر الأجنبي سنة 2000²، بهدف تنشيط تمويل هذه المؤسسات، ولغرض نمو رأس المال المخاطر من أجل تحفيز المقاولين وتسهيل حصولهم على التمويل وضعت الحكومة مجموعة من التحفيزات المالية لذلك.

وتؤدي مؤسسات رأس المال المخاطر بالهند دور مسير استثمارات لصالح مستثمرين أفراد، المؤسسات وصناديق التقاعد فهي تحصل على الأموال من هؤلاء المستثمرين وتستثمرها في مؤسسات

¹ - ضياء الناروز، مرجع سابق، 2015، ص ص: 80-81.

² - محمد براق ومحمد الشريف بن زاوي، "هندسة سوق رأس مال مخاطر إسلامية"، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، جامعة سطيف، العدد 2، 2011، ص ص: 91-92.

تتميز بعوائد مرتفعة، وعموما ما يتم تحديد مدة الاستثمار في حدود عشر سنوات يمكن تمديدتها لسنتين إضافيتين، وبعد الخروج من الاستثمار تقوم برء رأس المال المستثمر مع الأرباح إلى المستثمرين فيها¹.

3-1- واقع سوق رأس المال المخاطر بالهند

تعمل مؤسسات رأس المال المخاطر في الهند تحت شكل قانوني واحد هو الشركات ذات المسؤولية المحدودة (SARL)، وفي جانفي 2009 تمت المصادقة على القانون الخاص بالشركات ذات المسؤولية المحدودة بالهند، أين تم إعفاء المساهمين في مؤسسات رأس المال المخاطر من الضريبة المزدوجة (ضريبة على أرباح شركات رأس المال المخاطر والضريبة على الدخل الفردي بالنسبة للمساهمين)، مما سمح بانتشار هذا الشكل من الشركات، حيث تم تسجيل 2607 مؤسسة ذات مسؤولية محدودة بحلول أكتوبر 2010، ولتحديد دور الحكومة في هندسة سوق رأس المال المخاطر وجب الإطلاع على هذه السوق والوقوف على أهم القطاعات المستثمر فيها وحجم الاستثمارات.

الجدول رقم (3-5): تصنيف المستثمرين خلال الفترة (2004-2009).

التقسيم	نوع المستثمر	عدد المستثمرين
حسب صاحب التمويل	مؤسسات مخاطرة	48
	مؤسسات تابعة لمؤسسات مالية	38
	الحكومة	11
	البنوك	27
	مؤسسات مستقلة	142
	المجموع	338
حسب الأصل	محليين	69
	أجانب	224
	المجموع	338

المصدر: محمد براق ومحمد الشريف بن زاوي، مرجع سابق، ص: 75.

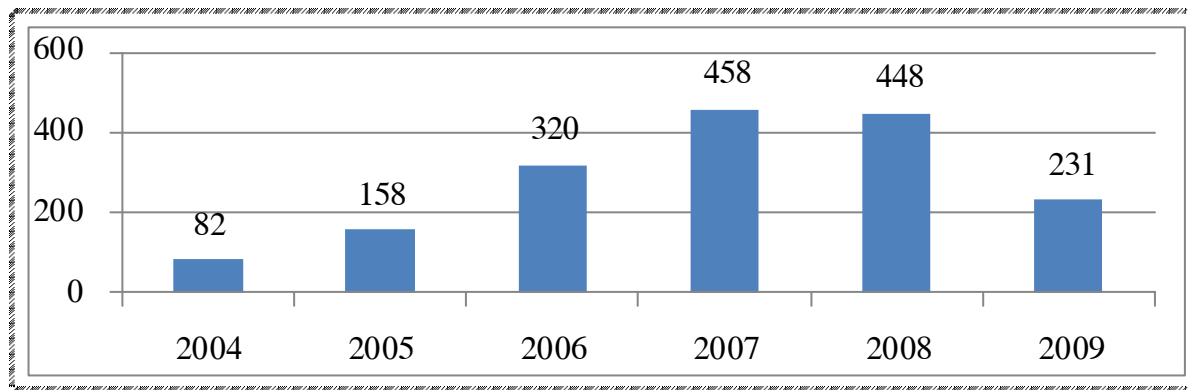
يتضح جليا أن أغلب مؤسسات رأس المال المخاطر في الهند هي مؤسسات مستقلة بنسبة 63% من إجمالي المؤسسات، تليها مؤسسات المخاطرة التي تحصل على رأس المال من عدة مصادر (أغلبها مؤسسات غير مالية) بنسبة 14.2%، ثم تأتي بعدها مؤسسات رأس المال المخاطر التابعة لمؤسسات مالية بنسبة 11.2%، ثم إستثمارات البنوك والحكومة تواليا بنسب 8.2% و 3.3%.

عرفت سوق رأس المال المخاطر نمو معتبرا، فخلال الفترة 2004-2008 استثمرت مؤسسات رأس المال المخاطر في الهند ما يقارب 43 مليار دولار مساهمة في تمويل 1400 مؤسسة، وفي سنة

¹ - المرجع نفسه، ص: 92.

2009 ورغم صعوبة المناخ الاستثماري إلا أنه تم تمويل ما يقارب 231 مؤسسة عن طريق رأس المال المخاطر¹، وهو ما يظهره الشكل الموالي.

الشكل رقم (3-9): عدد المؤسسات الممولة برأس المال المخاطر في الهند.



المصدر: محمد براق ومحمد الشريف بن زاوي، مرجع سابق، ص: 75.

يغير التمويل عن طريق رأس المال المخاطر تركيزه من قطاع إلى آخر، فمن القطاع التكنولوجي سنة 2004 إلى قطاع العقارات سنة 2005، ثم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سنة 2006، وبحلول سنة 2009 انحصرت الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا، الطاقة والعقارات بشكل خاص.

المطلب الثاني: تجربتي رومانيا والمكسيك في استخدام عقد تحويل الفاتورة

استخدم نظام الفاكترينغ في الدول المتقدمة والنامية في جميع أنحاء العالم، ففي سنة 2014 بلغ إجمالي حجم الفاكترينغ في جميع أنحاء العالم 2.35 تريليون دولار²، أستحوذ الإتحاد الأوروبي على 65% منها، ولقد نجحت العديد من الدول في استخدام نظام الفاكترينغ كألية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسيتم التعرّيج على تجربتين رائدتين، تجربة رومانيا من خلال بنك التنمية الروماني (BRD) والتجربة المكسيكية من خلال بنك (NAFIN).

1- تجربة رومانيا في استخدام نظام الفاكترينغ في تمويل المؤسسات

بلغت قيمة عمليات الفاكترينغ سنة 2006 في رومانيا 710 مليون أورو، وبمعدل نمو 29% مقارنة بسنة 2005³، وارتفعت سنة 2007 إلى مبلغ 1.300 مليون أورو، وقفزت سنة 2008 إلى

¹ محمد براق ومحمد الشريف بن زاوي، مرجع سابق، 2014، ص: 77.

² - Marc Auboin and others, **Supply Chain Finance and SMEs: Evidence from International Factoring Data**, Centre for Economic studies and Ifo Institute, working paper, 2016, p: 04.

³ - Oana Mihaela Orheian, **the advantages of using factoring as financing technique on international transaction market**, journal of economy, commerce and tourism series, volume IX, 2012, faculty of tourism and commercial management, Bucharest, Romania, p: 109.

ما قيمته 1.650 مليون أورو، وشهد التمويل وفق عقد تحويل الفاتورة في رومانيا ارتفاعا مستمرا لتبلغ قيمة 5007 مليون أورو سنة 2018¹، وبمعدل زيادة قدر بأكثر من 200% مقارنة بسنة 2008.

ومن بين مجالات النشاط التي تعتبر مناسبة لعمليات الفاكторинг وتتخذ في الحسبان من طرف المؤسسات البنكية عند اختيارها للعملاء ما يلي: صناعة الزجاج، الفخار، صناعة الملابس، المنسوجات، الجلود، صناعة الأحذية، صناعة الإلكترونيات، صناعة الأجهزة المنزلية، صناعة المواد الغذائية والخشب والسليلوز، صناعة الورق وغيرها².

ويتوزع السوق المحلي لخدمات الفاكторинг في رومانيا بين بنك التنمية الروماني بنسبة 29%، البنك التجاري الروماني بنسبة 25%، Unicredit Tiriac، Raiffeisen بنسبة 10%، ABNamro بنسبة 12% بالإضافة إلى مؤسسات مالية أخرى، وبالأخذ بعين الاعتبار القيمة الإجمالية لعقود تحويل الفاتورة على المستوى الأوروبي، فقد سجلت رومانيا نموا بنسبة 21% من 0.076% إلى 0.092%، وإن تطور خدمات الفاكторинг في رومانيا غير مرتبطة بالتطور المستمر في السنوات الأخيرة، ولكن أيضا من نسبة مشاركتها في المبلغ الإجمالي لخدمات الفاكторинг في أوروبا، والذي يماثل دول من وسط وشرق أوروبا³.

إن تطور خدمات الفاكторинг في رومانيا يدل على وجود قيمة كبيرة لهذه الآلية التمويلية، وقدرتها على تلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، كما أن استخدام الفاكторинг على نطاق واسع يمكن أن يساهم في تسهيل المدفوعات بين الأعوان الاقتصاديين⁴، ويعتبر بنك التنمية الروماني (BRD) كأول بنك في رومانيا قام بإدخال خدمة الفاكторинг، وفي سنة 2011 أصبح هذا البنك عضو أساسي في الجمعية الرومانية الفاكторинг وكذلك عضو في مجلس إدارتها.

وقد سجلت رومانيا زيادة سنوية أكثر من المتوسط العالمي في مجال خدمات الفاكторинг، وبالرغم من هذه الأرقام والإحصائيات فإن التمويل عن طريق هذه الصيغة يبقى يشتغل بشكل غير كافي مقارنة بالاحتياجات التمويلية للمؤسسات وخاصة الصغيرة والمتوسطة، ويمكن عرض تطور حجم الفاكторинг في رومانيا خلال الفترة 2012-2018 من خلال الجدول التالي:

1- Factors Chain International(FCI), annual review, 2018,p:25

2 - Mouloud Melikaoui, Op-Cit, 2019, P : 204.

3 - Oana Mihaela Orheian, Op-Cit ,2012 , p:110.

4- Mouloud Melikaoui, Op-Cit, 2019, P : 205.

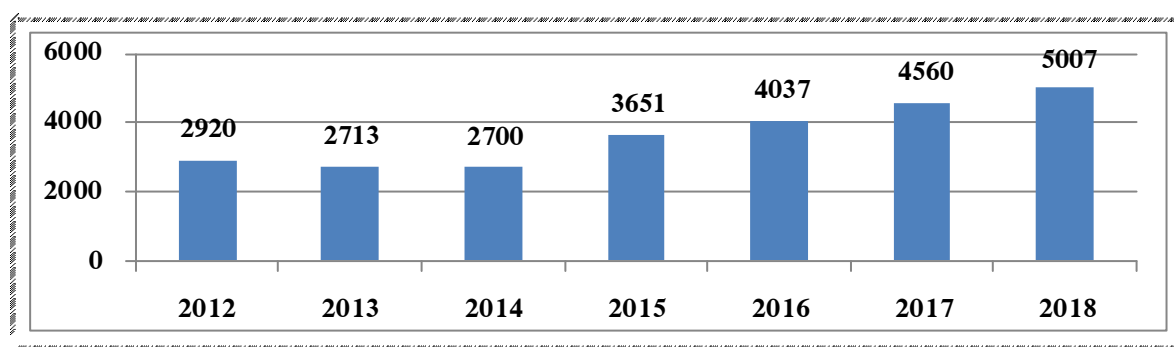
الجدول رقم (3-6): تطور حجم الفاكورينغ في رومانيا للفترة 2010-2018. الوحدة: مليون أورو

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة	2.920	2.713	2700	3651	4037	4560	5007

المصدر: Factors Chain International, Anual Review, 2019, p: 24.

يلاحظ أن حجم الفاكورينغ في رومانيا سجل قيمة مهمة سنة 2012 بلغت 2920 مليون أورو، غير أنه شهد تراجعاً طفيفاً خلال سنتي 2013 و 2014 بسبب تداعيات الأزمة المالية، بعدها شهد ارتفاعاً معتبراً بداية من سنة 2015 لتصل نسبة الارتفاع 71 % سنة 2018 مقارنة بسنة 2012 ويمكن توضيح تطور حجم الفاكورينغ في رومانيا خلال الفترة 2012-2018 من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (3-10): تطور حجم الفاكورينغ في رومانيا للفترة 2012-2018.



المصدر: الباحث انطلاقاً من الجدول رقم 02

2- تجربة المكسيك في استخدام نظام الفاكورينغ لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد حالة بنك (NAFIN) من الأمثلة الناجحة في استخدام عقد تحويل الفاتورة في دولة نامية والذي يقدم على شبكة الأنترنت خدمات الفاكورينغ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البرنامج يسمى "productivas Cadenas" أو "productive chains" وهو برنامج يعمل على خلق سلاسل بين كبار المشترين وصغار الموردين، فالموردين والمؤسسات الصغيرة عادة لا يمكنها الحصول على التمويل من القطاع المصرفي، فهو يسمح لصغار الموردين باستخدام مستحققاتهم من كبار المشترين في الحصول على تمويل لرأس المال العامل على نحو فعال من خلال تحويل مخاطرتهم الائتمانية لعملائهم ذوي الجودة العالية من أجل الحصول على حجم أكبر وأرخص من التمويل.

ما يميز بنك NAFIN هو أنه يعمل على قاعدة إلكترونية ويوفر على شبكة النت خدمات الفاكورينغ، مما يقلل التكاليف ويحسن الأمن، فأكثر من 98% من مجموع الخدمات يتم تقديمها إلكترونياً مما يقلل من الوقت وتكاليف العمل، وتسمح القاعدة الإلكترونية لكل البنوك التجارية بالمشاركة في

البرنامج، بنك NAFIN يستخدم أيضا النت ومراكز الاتصال الإقليمية لتسويق وتوفير الخدمات، وقد سمحت التكنولوجيا لبنك NAFIN بنمو عملياته من 2% من حصة السوق في مجال الفاكترينغ في سنة 2001 إلى 60% من حصة السوق في سنة 2004¹.

ونجح البنك في تقديم الخدمات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المكسيك، من خلال إنشاء سلاسل إنتاجية مع 190 من كبار المشترين (حوالي 45% من القطاع الخاص) وأكثر من 70000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، ووصلت قيمة عقود الفاكترينغ الشهرية أكثر من 600.000 دولار أمريكي، كما توسط لأكثر من 1.2 مليون معاملة، 98% منها لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعدل 4000 عملية في اليوم.

وبخصوص إجراءات التمويل بهذه الآلية فإن البنك يوفر التمويل في حدود 50% من أوامر العقد المؤكدة لكبار المشترين مع عدم وجود رسوم أو طلب ضمان، مع معدل فائدة ثابت يقدر بـ 7%، وتتم إجراءات التمويل كما يلي²:

- يوفر بنك NAFIN خط ائتمان يعادل 50% من أمر الشراء المؤكد ويسعر فائدة 7%؛
 - يقوم المورد بتسليم المبيعات للعميل ويتحصل على فواتير ومستندات المديونية؛
 - بعدها يسلم المورد الفواتير لبنك NAFIN ليقوم هذا الأخير بتسديد القيمة المتبقية لتصبح 100%.
- والجدول الموالي يبين تطور حجم الفاكترينغ في المكسيك خلال الفترة 2010-2018.

الجدول رقم (3-7): تطور حجم الفاكترينغ في المكسيك للفترة 2010-2018. الوحدة: مليون أورو

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة	26130	28061	25486	19291	22510	23314	24477

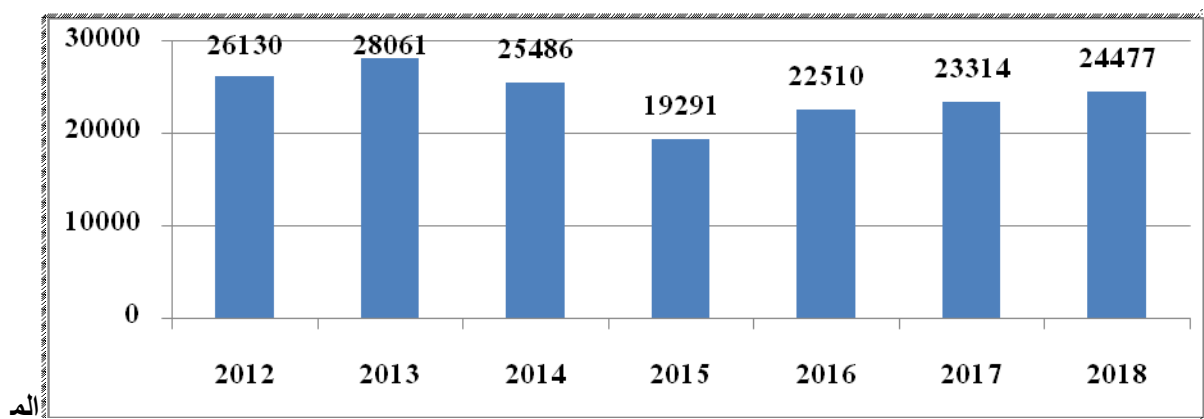
المصدر: Factors chain international, anual review, 2019, p.24.

من الجدول السابق يلاحظ أن حجم الفاكترينغ في المكسيك شهد ارتفاعا نسبيا بين سنتي 2012 و 2013 بلغ 7%، غير أنه شهد تراجعا خلال سنتي 2014 و 2015 بسبب تراجع النشاط الاقتصادي بسبب تداعيات الأزمة المالية، بعدها شهد ارتفاعا مستمرا بداية من سنة 2016، ويمكن توضيح تطور حجم الفاكترينغ في رومانيا خلال الفترة 2010-2018 من خلال الشكل التالي.

¹- Mouloud Melikaoui, Op-Cit, 2019, P: 206.

²-Ibid , p :207.

الشكل رقم (3-11): تطور حجم الفاكورينغ في المكسيك للفترة 2010-2018.



صدر: الباحث انطلاقاً من الجدول رقم 03

المطلب الثالث: عرض لبعض التجارب في مجال التمويل الإسلامي

تقوم المصارف الإسلامية بصياغة الكثير من الخدمات والتسهيلات تهدف جميعها إلى تمويل المؤسسات الاقتصادية لاسيما الصغيرة منها والمتوسطة حيث أنها تتناسب مع كافة الأنشطة الاقتصادية سواء كانت تجارية أو صناعية أو زراعية أو في مجال الخدمات والحرف والعقارات، وسنحاول تسليط الضوء على بعض التجارب المهمة كتجربة البنك العربي الإسلامي الدولي بالأردن، كما نعرض على تجربة صندوق الزكاة السوداني.

1 - تجربة البنك العربي الإسلامي الدولي في الأردن

تأسس البنك العربي الإسلامي الدولي كشركة مساهمة عامة بمقتضى قانون الشركات لسنة 1989 وسجل في سجل الشركات المساهمة العامة بتاريخ 1997/03/30، وبدأ بممارسة أعماله المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في الثاني من شوال 1418 هـ الموافق 1998/02/9 م، تلبية للطلب المتنامي على الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية محلياً وفي الأسواق العربية والإسلامية¹.

1-1 - دور البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

خلال الخمس السنوات الأولى من إنشائه تمكن البنك من إثبات دوره الريادي في مجال دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من الصيغ التمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة والتي تقدم من قبل كوادرم بمؤهلات وخبرات عالية قادرة على تفهم احتياجات عملائهم، واستمر البنك في تحقيق الريادة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أطلق سنة 2017، مجموعة من الحلول

¹ - البنك العربي الإسلامي الدولي، التقرير السنوي، عمان، 2017، ص: 9.

المصرفية للسيدات "تمكني" والتي تضمنت تمويل بشروط مميزة للمشاريع المملوكة أو المدارة من المرأة¹، والجدول أسفله يبين عناصر محفظة تمويل العملاء من طرف البنك العربي الإسلامي الدولي.

الجدول رقم: (3-8) محفظة تمويل عملاء البنك العربي الإسلامي الدولي 2014-2018 (مليون دينار)

البند/السنة	2014	2015	2016	2017	2018
تمويل المراجعة	382,8	435,6	535,3	609,4	677.6
المضاربة	0,71	9,2	0,2	-	-
الإستصناع	14,11	13,8	13,5	16,4	19.1
البيع الآجل	-	10.53	18	27.88	31.2
المشاركة	-	-	-	-	-
الإجارة	373,9	489,7	569	620.2	657.2
القرض الحسن	1,3	1,1	2.8	3.12	3.9
المجموع	772.83	959.9	1138.8	1277	1389

المصدر: البنك العربي الإسلامي الدولي، التقرير السنوي، عمان، 2018: ص:36.

يتضح من الجدول أعلاه أن محفظة التمويل بلغت حوالي 1357.8 مليون دينار أردني سنة 2018 قدره 8.7%، وهي في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 16.8%، كما يلاحظ من الجدول أن التمويل بالإجارة والمراجعة استحوذا على النصيب الأكبر من إجمالي التمويل خلال فترة الدراسة، ويعود ذلك لخبرة البنوك الإسلامية في هذين النوعين من التمويل من جهة، وانخفاض نسبة المخاطرة في هذه الصيغ من جهة أخرى، مع ضمان الحصول على العائد والريح بعكس الصيغ الأخرى، كالمشاركة والمضاربة، وقد كانت التمويلات في قطاعات نشاط متباينة أبرزها كان في قطاع الإنشاءات والسيارات مثلما يبرزه الجدول الموالي.

¹ - المرجع نفسه: ص:36.

الجدول رقم (3-9): توزيع محفظة تمويل عملاء البنك العربي الإسلامي الدولي على القطاعات. (مليون دينار)

البند/السنة	2014	2015	2016	2017	2018
صناعة وتعددين	22.4	70.5	66.1	72.6	125.5
زراعة	17.4	20.5	25.6	32.8	31.7
إنشاءات	357.1	406.5	463.8	511.2	503.8
تجارة عامة	117.8	145.7	176.9	174.3	171.4
خدمات النقل	7.06	8.7	10.1	9.1	7.4
شراء العقارات	71.9	89.7	118.4	142.9	166.5
سيارات	124.3	157.8	203.6	244.4	262.5
سلع استهلاكية	26.07	21.5	20.4	21.3	18.3
أغراض أخرى	28.8	39.03	53.9	68.4	101.9
المجموع	772.83	959.9	1138.8	1277	1389

المصدر: البنك العربي الإسلامي الدولي، التقرير السنوي، عمان، 2018: ص 37.

يلاحظ من الجدول أن البنك العربي الإسلامي قام بتمويل قطاع الإنشاءات بالدرجة الأولى حيث قدر حجم التمويل لهذا القطاع بما يفوق 357.1 مليون دينار أردني سنة 2014 أي ما نسبته 46.24% من حجم التمويل المقدم لمختلف القطاعات الاقتصادية، وشهد التمويل لهذا القطاع نمو مستمر من حيث حجم التمويل المقدم لمختلف القطاعات الاقتصادية حيث بلغ نسبة 13% ، 14% ، 10% على التوالي لسنوات 2015، 2016، 2017، يأتي في الدرجة الثانية من التمويل قطاعي التجارة العامة وتمويل السيارات حيث شهدا هذين القطاعين نسبة نمو معتبرة خلال فترة الدراسة، حيث بلغت نسبة نمو تمويل التجارة العامة سنة 2018 ما يقارب 12.33% من حجم التمويل المقدم من طرف البنك العربي الإسلامي الدولي لمختلف القطاعات الاقتصادية المحلية لسنة 2018، كما شهد تمويل السيارات نفس النمو خلال الفترة، ليلعب نسبة 16.30% من حجم التمويل لمختلف القطاعات سنة 2018، والملاحظ هنا أن التمويل المقدم للقطاعات السابقة يعود لانخفاض نسبة المخاطرة فيها من جهة، و من جهة أخرى لأن هذه الأنواع من التمويل تتماشى مع التمويل بالمربحة والإجارة التي سبق التطرق إليها.

2- تجربة ديوان الزكاة في تمويل المؤسسات المصغرة في السودان

لقد أصبحت الزكاة إحدى المعالم المهمة في منظومة النسيج الاجتماعي والاقتصادي للسودان وانتشرت في كافة المناطق الحضرية والريفية، وما ساعد في ذلك هو هيكل الصناعات الصغيرة

والمتوسطة في السودان، حيث تشير الإحصائيات أن ما نسبته 93.1% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان هي مؤسسات متناهية الصغر.

2-1- حصيلة صندوق الزكاة السوداني: إن التطور الكبير الذي شهدته السودان في تنظيم صندوق الزكاة جعل منها تجربة رائدة في هذا المجال، والجدول الموالي يبين حصيلة الزكاة حسب كل وعاء خلال سنتي 2015 و2016 مع تقدير مساهمة كل وعاء في الحصيلة السنوية لسنة 2016.

الجدول رقم (3-10): حصيلة الزكاة في السودان 2015-2016.

البيان	2015 (جنيه)	2016 (جنيه)	نسبة الزيادة %	نسبة المساهمة لسنة 2016 %
الزروع	1 058 320.310	1 203 614.434	14%	46.8%
الأنعام	132 012.288	164 702.582	25%	6.4%
عرض التجارة	735 719.907	911 974.582	24%	35.4%
المال المستفاد	85 520.713	135 115.949	58%	5.2%
المهن الحرة	12 108.755	16 382.432	35%	0.6%
المستغلات	43 619.790	54 060.777	24%	2.1%
المعادن	32 801.074	87 778.039	167%	3.4%
أخرى	-	437.686	-	0.02%
المجموع	2 100 102.576	2 574 066.831	23%	100%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير ديوان الزكاة السوداني: <http://www.zakat-chamber.gov.sd>

من الجدول السابق يتضح نمو حصيلة الزكاة في السودان بشكل جيد حيث بلغت 23% بين سنتي 2015 و2016، وهي نسبة زيادة معتبرة، لتسجل زكاة المعادن أكبر نسبة زيادة خلال السنتين، فيما حققت زكاة الأنعام نسبة تطور ب 25%، هذا التطور في الحصيلة بين سنتي 2015 و2016 مرده إهتمام السلطات السودانية بهذا القطاع التمويلي المهم من خلال تطوير آليات التحصيل وتغيير نمط التدريب والتكوين للمحصلين بالتركيز على الجوانب التطبيقية إضافة إلى توسع ديوان الزكاة في الخدمات التي يقدمها في أماكن تجمع الأنعام، كما يبين مساهمة كل وعاء في الحصيلة السنوية لسنة 2016 تباين من حيث نسب المساهمة، ويعد زكاة الزروع في المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في الحصيلة الكلية للزكاة بنسبة 46.8%، نظرا لأن زكاتها تعد مال ظاهر يخرج يوم حصاده، ثم تأتي بعدها باقي الأوعية

بنسب متفاوتة، في حين سجلت زكاة الأنعام نسبة 6.4% من إجمالي حصيلة الزكاة وهي نسبة لا بأس بها نظرا لما تتمتع به السودان من ثروة حيوانية معتبرة.

2-2- بعض إنجازات صندوق الزكاة السوداني لعام 2016: يلتزم ديوان الزكاة السوداني بالتمسك بأحكام الشريعة من خلال تبويب إنفاق أموال الزكاة على المصارف الشرعية الثمانية ، ويتم التوزيع سواء عن طريق حاكم الإقليم أو عن طريق التوزيع المباشر أو عن طريق إدارة الزكاة، ويسعى ديوان الزكاة إلى توزيع حصيلة الزكاة بصورة تساهم في معالجة مشكلات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية¹، وبلغ إجمالي الصرف الفعلي على مصارف الزكاة لعام 2016 حوالي 2.348.092.314 جنيه بنسبة أداء بلغت 91.1%، استفادت منه 2.689.042 أسرة، وبنسبة زيادة بلغت 24% مقارنة بسنة 2015، قام ديوان الزكاة من خلال حصيلة الصندوق لسنة 2016 بالعديد من الإنجازات سواء على المستوى الفردي أو على مستوى بعض المشروعات الخدمية منها والإنتاجية².

أ- **المشروعات الخدمية:** وتتمثل في خدمات المياه وبكل أنواعها، الصحة، التعليم وغيرها.
- **المياه:** في هذا الإطار تم حفر مجموعة من الآبار وتنفيذ بعض شبكات المياه، بعدد من الولايات وبلغت تكلفة الكلية لمشاريع المياه بشتى أنواعها 40.5 مليون جنيه، كما بلغت عدد الأسر المستفيدة من مشاريع المياه 23300 أسرة.

- **مشروعات الصحة:** قام الديوان بتوفير عدد من المعدات الطبية والأجهزة، وإجراء العديد من العمليات الجراحية وخصص العلاج للمصابين بالأمراض المزمنة كالسرطان والكلية والقلب، وكذا المساهمة في العمليات التي يتطلب إجراءها خارج السودان، وبلغت تكلفة مشروعات الصحة 12 مليون جنيه في حين بلغت عدد الأسر المستفيدة من خدمات الصحة 8280 أسرة.

- **التعليم:** يقوم الديوان في هذا الخصوص بتوفير المستلزمات المدرسية ودفع الرسوم الدراسية لطلاب المرحلة الأساسية والثانوية وكفالة الطالب الجامعي، كما قام الديوان بتأهيل بعض المدارس والمعاهد الحرفية، وقد بلغت تكلفة التعليم 8.3 مليون جنيه و7320 أسرة استفادت من العملية.

ب- **مشروعات متنوعة:** كما كان هناك مساهمات فاعلة لديوان الزكاة في مشاريع عدة منها، مشروعات الشباب والمرأة بتكلفة بلغت 25.1 مليون جنيه وقدر الإجمالي للأسر المستفيدة 2936 أسرة، دعم ذوي

¹ شعور حبيبة، "دور الزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية-دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة في الجزائر وديوان الزكاة في السودان-"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن لهديدي، أم البواقي، المجلد 05، العدد 01، 2018، ص: 201.

² ديوان الزكاة السوداني، التقرير السنوي، 2016، مرجع سابق.

الاحتياجات الخاصة بتكلفة بلغت 26.5 مليون جنيه مع استفادة 1770 أسرة من العملية، وتدريب المساكين في إدارة مشاريعهم الصغيرة بتكلفة 8.1 مليون جنيه واستفادة 6683 أسرة من البرنامج.

ج- **المشروعات الإنتاجية:** بالنسبة للمشاريع الإنتاجية فكانت في عدة محاور منها الجانب الزراعي و ذلك بتوفير البذور المحسنة والجرارات لمساعدة الفقراء في حث أراضيهم وغيرها، وفي مجال تملك الأنعام تم تملك عدد من الأسر من الضأن والماعز والأبقار مع توفير الأعلاف، لتبلغ التكلفة الإجمالية للمشاريع الإنتاجية 268.9 مليون جنيه، فيما قدر العدد الإجمالي للأسر المستفيدة 22186 أسرة.

ويسعى ديوان الزكاة في السودان لإحداث تحول فكري في رؤية المجتمع لفريضة الزكاة لتصبح ممارسة مجتمعية، حيث تم في هذا الإطار التعاقد والقيام بشراكات مع 98 منظمة ومؤسسة ذات الاختصاص بعمل الزكاة، تم توزيعها على قطاعات شملت المرأة والشباب وقطاع الصحة والحماية الاجتماعية وغيرها وبلغت مشاركة الديوان في هذه الشراكات والبرامج المشتركة 11.7 مليون جنيه.

إن تشجيع السودان للتنمية وتطوير المؤسسات المصغرة لم يقتصر فقط على صندوق الزكاة بل كانت هناك عدة مبادرات أهمها بنك الأسرة والذي أنشأ سنة 2008 من قبل جمعية سيدات الأعمال السودانيات وبمساهمة عدد من المؤسسات الحكومية منها البنك المركزي السوداني، يهدف البنك إلى تخفيف حدة الفقر من خلال تمويل مشاريع البعد الاجتماعي لاسيما إدخال خدمات الكهرباء، شبكات المياه للقرى وغيرها، كما يقدم البنك خدمات التمويل الأصغر لكافة الأسر مع التركيز على المرأة والشباب مع إعطاء أولوية لقطاعات الحرف وكذا القطاع الزراعي، وبلغ إجمالي عدد المستفيدين في نهاية سنة 2018 نحو 3274 مستفيد في حين بلغ إجمالي التمويل الممنوح 2.4 مليار جنيه، كما تبنت الحكومة ممثلة في البنك المركزي جملة من المبادرات للنهوض بالتمويل الأصغر أهمها¹:

- تأسيس وكالة ضمان التمويل الأصغر "تيسير" سنة 2016؛
- رفع سقف التمويل الأصغر من مبلغ 50.000 جنيه إلى 100.000 جنيه؛
- توفير تمويل بصيغة المضاربة من خلال التمويل المباشر المقدم أو الشراكات مع بعض المؤسسات كالبنك الإسلامي للتنمية حيث بلغ حجم التمويل المقدم لهذه المؤسسات 568 مليون جنيه نهاية 2018.

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق ، 2019، ص ص: 102-103.

خلاصة الفصل الثالث

سارعت الدول المتقدمة الصناعية مبكرا لتنمية البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تهيئة المحيط المالي المناسب سواء من خلال إصلاح أجهزتها المصرفية وتكييفها مع متطلبات هذا القطاع بما يساهم في رفع الائتمان المصرفي الممنوح لهذه المؤسسات، أو من خلال استحداث صيغ تمويلية وتنميتها وتهيئة محيط وبيئة عملها كشركات رأس المال المخاطر وصيغ قرض الإيجار وفتح بورصة متخصصة لهذه المؤسسات، بالإضافة إلى تفعيل صيغ تحويل الفاتورة وحتى بعض صيغ التمويل الإسلامية إلى أن وصلت إلى تقليص مشاكل تمويل هذا القطاع.

كما حاولت بعض الدول العربية الاستفادة من بعض التجارب الرائدة في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما تسهيل نفاذها للتمويل، فبادرت إلى حزمة من الإصلاحات لأجهزتها المصرفية من خلال تقليص تكلفة التمويل المصرفي لهذه المؤسسات وإنشاء شركات متخصصة في الاستعلام الائتماني، وقد وصل حجم الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب نسبة 33%، كما حاولت بعض الدول تطوير بعض البدائل التمويلية مثل شركات قرض الإيجار وإنشاء أسواق مالية خاصة بهذا النوع من المؤسسات مثل ما تم في مصر إضافة إلى شركات التخصيم وغيرها.

كما عملت بعض الدول إلى تطوير بعض الصيغ المستحدثة كإنشاء بورصات لهذه المؤسسات مثل مصر وبعض المبادرات في التمويل بصيغ قرض الإيجار ورأس مال المخاطر، غير أنها تبقى غير كافية وتبقى إشكالية تنويع أدوات تمويل هذه المؤسسات مثل التمويل الإيجاري، رأس مال المخاطر وكذا آليات التمويل الإسلامي وغيرها من التحديات التي تنتظر جل الدول العربية،

الفصل الرابع

واقع تمويل المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة في الجزائر

الفصل الرابع: واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعمل الجزائر وكغيرها من الدول على توفير وسائل الدعم الضرورية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة المتوسطة لترقيتها وتعزيز تنافسيتها وتهيئة الظروف الملائمة لنموها، لاسيما تسهيل نفاذها للتمويل، لغرض تحقيق ذلك قامت باستحداث العديد من الآليات وبرامج الدعم مشتملة في مجموعة من الوكالات وصناديق ضمان القروض لفائدة هذه المؤسسات، غير أن كل هذه الجهود مازلت تصطدم بمحددات الحصول على التمويل البنكي، أبرزها اشتراط البنوك لتوفر الضمانات الكافية إضافة لدراسة الجدوى المالية للمشروع، ما يعد معوقا محوريا يحول دون تطور هذه المؤسسات ويبرهن نموها واستمراريتها، ما أدى إلى ضرورة تطوير بدائل تمويلية تتناسب وخصوصية هذه المؤسسات.

كما قامت الجزائر باستحداث عدد من البدائل التمويلية لهذه المؤسسات المصرفية وغير المصرفية على غرار قرض الايجار، السوق المالية الثانية الخاصة بهذه المؤسسات، رأس المال المخاطر، غير أن تطبيق وانتشار هذه الصيغ يبقى محدود.

إن دراستنا لهذا الفصل تتطلب المرور بالمباحث المذكورة أدناه للإجابة على واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من حيث الحجم والفعالية، وذلك كما يلي:

- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة في الجزائر؛
- البدائل التمويلية في الجزائر ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- البيئة التمويلية من وجهة نظر مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

شهد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نمو مطردا خلال العشر السنوات الأخيرة نتيجة لسياسة الدعم التي أقرتها الدولة لهذا القطاع، غير أن هذه المؤسسات ما تزال تعاني صعوبات ومعوقات في الحصول على التمويل البنكي بسبب خصوصية هذه المؤسسات من جهة وعدم مرونة النظام البنكي في التعامل معها من جهة أخرى.

المطلب الأول: دراسة إحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

جاء القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليعزز إنشاء هذه المؤسسات وترقية ثقافة المقاول، وتطور تعداد هذه المؤسسات بشكل واضح من سنة لأخرى.

1- وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

وفقا لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للقانون التوجيهي 02/17، ووفقا لأخر نشرية للإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتوزع هذه المؤسسات وفق الجدول الآتي.

الجدول رقم (4-1): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حتى 2019/06/30.

النسبة %	العدد	نوع المؤسسة
97	1 136 787	المؤسسات المصغرة (TPE)
2.6	30 471	المؤسسات الصغيرة (PE)
0.4	4 688	المؤسسات المتوسطة (ME)
100	1 171 945	المجموع

Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de L'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, n°:35, Novembre 2019, p :08.

القراءة الأولية لمعطيات الجدول السابق تعطينا فكرة هيمنة المؤسسات المصغرة على هيكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بنسبة 97% من مجموع المؤسسات، بينما لا تتجاوز نسبة المؤسسات المتوسطة 0.4%، وهذا راجع للحركة الكبيرة التي شهدتها مشاريع الشباب خلال السنوات الماضية، وسهولة إنشاء هذا النوع من المؤسسات خاصة من حيث التسيير وحجم التمويل، ورغم أن المؤسسات المصغرة هي سمة أغلب الاقتصاديات إلا أنه في الدول المتقدمة تتمتع بالتحكم في التكنولوجيا والتقنيات الحديثة للتسيير مما يجعلها أكثر تنافسية عكس المؤسسات الجزائرية.

2- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

شهد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نمو مطردا من سنة لأخرى ، إذ تعدى عتبة المليون ومئة ألف مؤسسة في نهاية السداسي الأول من سنة 2019، بفعل آليات الدعم ومختلف البرامج التمويلية التي سخرتها الدولة لخدمة هذا القطاع، والجدول الموالي يظهر ذلك بالتفصيل.

الجدول رقم (4-2): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2003-2019).

السنة	عدد المؤسسات				معدل النمو	مؤسسات منشأة	مؤسسات توقف النشاط	نسبة توقف النشاط %
	قطاع خاص	قطاع عام	الصناعات التقليدية	المجموع				
2003	207 949	788	79 580	288 587	%5.27	21 244	4 789	22.5
2004	225 449	778	86 732	312 956	%8.45	18 987	3 407	17.9
2005	245 842	874	96 072	342 788	%9.53	21 018	3 488	16.6
2006	269 806	739	106 222	376 767	%9.91	24 352	3 090	12.7
2007	293 946	666	116 347	410 959	%9.08	24 835	3 176	12.8
2008	392 013	626	126 887	519 526	%26.42	27 950	3 475	12.4
2009	455 398	591	169 080	625 069	%20.32	30 541	9 892	32.4
2010	482 872	557	135 623	619 072	%0.96	27 943	7 915	28.3
2011	511 856	572	146 881	659 309	%6.50	44 390	9 545	21.5
2012	550 511	557	160 764	711 832	%7.97	55 144	8 482	15.4
2013	601 583	557	175 676	777 816	%9.27	66 584	8 791	13.2
2014	656 949	542	194 562	852 053	%9.54	76 551	9 585	12.5
2015	716 895	532	217 142	934 569	%9.68	41 919	7 956	19
2016	786 989	390	235 242	1 022 621	%9.42	108 538	34 471	31.8
2017	831 914	267	242 322	1 074 503	%5.07	73 314	34 972	47.7
2018	880 950	261	260 652	1 141 863	%6.26	63 531	12 291	19.3
2019	903 332	244	268 369	1 171 945	%2.6	31 884	8 195	25.2

المصدر: إعداد الطالب، اعتمادا على نشریات المعلومات الإحصائية، 2003-2018

من الجدول السابق يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- التطور المطرد لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة إلى أخرى، حيث انتقلت من 245 348 مؤسسة سنة 2001 إلى 659 309 مؤسسة سنة 2010، وبمعدل متوسط زيادة قدر 57% سنويا، وبمعدل نمو سنوي متوسط خلال الفترة قدره 9.32% وهذا نظرا للجهود المبذولة من طرف الدولة، من خلال سياسات الدعم وبرامج التأهيل الموجه لهذا القطاع؛
- يلاحظ على تعداد المؤسسات أن جلها كان في القطاع الخاص بأكثر من 75% من مجموع هذه المؤسسات سنويا ويعزى ذلك إلى توجه متعاملي القطاع الخاص إلى الاستثمار في هذه المؤسسات والإقبال على إنشائها، في مقابل لا تتعدى مساهمة القطاع العام نسبة 0.25% من تعداد المؤسسات؛

- عدد المؤسسات التي يتوقف نشاطها معتبر، إذ بلغ متوسط معدل المؤسسات المتوقفة عن النشاط نسبة 21% من مجموع المؤسسات المنشأة، وهي نسبة معتبرة، مما يؤكد أن عدد كبير من المؤسسات التي تتوقف عن النشاط في السنوات الأولى، بسبب عجزها عن توفير التمويل اللازم ومعوقات أخرى.

3- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط: تتوزع المؤسسات وفق عدة معايير منها، معيار الملكية، القطاع وغيرها، والجدول الموالي يظهر تعداد هذه المؤسسات حسب قطاع النشاط.

الجدول رقم (4-3): توزيع عدد المؤسسات حسب قطاع النشاط حتى 2019/06/30.

الرقم	قطاع النشاط	2018/06/30	النسبة %	2019/06/30	النسبة %	التطور %
01	الزراعة	6973	0.64	7368	0.63	5.66
02	الطاقة والمناجم	2938	0.27	3035	0.26	3.30
03	البناء والأشغال العمومية	182501	16.69	188290	16.06	3.17
04	الصناعة المصنعة	97803	8.95	102128	8.71	4.42
05	المهن الحرة	561461	51.36	602755	51.43	7.35
06	الحرف	241494	22.09	268369	22.90	11.13
	المجموع	1093170	100	1171945	100	7.21

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من نشرية المعلومات الإحصائية 35، السداسي الأول 2019.

من الجدول يتضح أن أصحاب المهن الحرة والحرف أخذت حصة الأسد في تعداد المؤسسات بنسبة فاقت 74% من إجمالي المؤسسات، يليها قطاع الأشغال العمومية الذي شهد انتعاش كبير نظرا لسياسة الدولة الرامية إلى تدارك النقص المسجل على مستوى القطاع من خلال البرامج السكنية من مختلف الصيغ ما أدى إنشاء العديد من المقاولات في مجال البناء والأشغال العمومية، لتبقى مساهمة القطاع الفلاحي في خلق المؤسسات ضعيفة جدا وتقل عن 1%، ما يطرح إشكالية كبيرة حول ضعف هذا القطاع رغم المقومات التي تتمتع بها البلاد في هذا المجال.

4- التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول الموالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة الجغرافية للجزائر والمتمثلة في شمال، جنوب، الهضاب العليا، والجنوب.

الجدول رقم (4-4): توزيع عدد المؤسسات حسب قطاع النشاط حتى 2019/06/30.

قطاع النشاط	العدد	النسبة	الكثافة
الشمال	6973	0.64	7368
الهضاب العليا	2938	0.27	3035
الجنوب	182501	16.69	188290
المجموع	97803	8.95	102128

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من نشرية المعلومات الإحصائية 35، ص: 12.

يتضح من الجدول السابق سوء التوزيع الجغرافي للمؤسسات على مستوى مناطق الوطن، وأن أغلبها تتركز في الشمال بنسبة فاقت 70% من إجمالي المؤسسات، في حين يبقى الجنوب الأضعف من رغم ما يملكه من مقومات مما يجب إعادة النظر في التوزيع الجغرافي لهذا القطاع خاصة على مستوى الجنوب لما له من دور في دفع عجلة التنمية المحلية وإحداث التوازن بين الشمال والجنوب.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض المؤشرات الاقتصادية

يظهر أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدد من المؤشرات على مستوى الاقتصاد الكلي، كالتشغيل، الميزان التجاري، القيمة المضافة وغيرها، وسنحاول دراسة بعض المؤشرات.

1- تطور التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الدول الموالي يبين مساهمة هذه المؤسسة في استقطاب اليد العاملة وفق قطاع المؤسسة.

الجدول رقم (4-5): تطور حصة التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى 2019/06/30.

طبيعة المؤسسة	السداسي الأول 2018	السداسي الأول 2019	النسبة 2019 %	نسبة التطور %
المؤسسات الخاصة	1 575 003	1 626 080	57.69	3.24
الأجراء	1 093 170	1 171 701	41.57	7.18
المؤسسات العمومية	22 073	20 955	0.74	-5.07
المجموع	2 690 246	2 818 736	100	4.78

Bulletin d'information statistique de la PME n°:35, Op-cit, p :14.

واضح من الجدول السابق دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استقطاب اليد العاملة، حيث تجاوز عدد المشغلين بها 2.8 مليون موظف حتى نهاية السداسي الأول من سنة 2019، موزعة بين القطاعين العام والخاص بنسب متباينة جدا، حيث لا يشغل القطاع العام سوى 0.74% منها، وبنسبة تطور بلغت 4.78% مقارنة بنهاية السداسي الأول من سنة 2018، لكن ما يعاب على هذه المناصب أن جلها مناصب مؤقتة.

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير والاستيراد: تسعى الجزائر للتقليل من فاتورة الواردات وتنويع الصادرات من خلال استراتيجية التنويع الاقتصادي معتمدة في ذلك على نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجدول الموالي يظهر مساهمتها في ذلك.

الجدول رقم (4-6): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات حتى 2019/06/30. الوحدة: مليون دولار

الواردات	السداسي الأول 2018	السداسي الأول 2019	نسبة التطور %
الواردات	23.141	22.146	-4.30
الصادرات	20.298	18.946	-6.57

Bulletin d'information statistique de la PME n°:35, Op-cit, p :30.

واضح من الجدول تفوق واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على صادراتها، رغم أن معظم الواردات هي عبارة عن مواد أولية إضافة إلى بعض الآلات والمعدات، وتبقى مساهمة هذه المؤسسات في التصدير ضعيفة ربما لأن معظمه ينتج سلع وخدمات موجهة للاستهلاك المحلي من جهة، وحتى جودة أغلب هذه السلع والخدمات لا ترقى لمستوى منافسة السلع الأجنبية في السوق.

المطلب الثالث: واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تؤدي البنوك التجارية من خلال ما تقدمه من قروض وخدمات تمويلية دورا مهما في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد مكن قانون النقد والقرض 10-90 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من القروض البنكية من خلال إلغاء مبدأ تخصص البنوك وأصبح بإمكان كل بنك تمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية.

1- هيكل المنظومة البنكية الجزائرية: تتكون المنظومة البنكية في الجزائر إلى غاية نهاية سنة 2019 من 06 بنوك عمومية إضافة إلى 13 بنك برأس أجنبي، منها 10 فروع لبنوك أجنبية، 03 فروع بنوك متعددة الجنسيات وبنك مختلط، مثلما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-7): المنظومة البنكية في الجزائر حتى نهاية 2018.

البنوك العمومية	فروع بنوك أجنبية	فروع بنوك متعددة الجنسيات	بنك مختلط
-BNA	-Société Générale Algérie	-Citi Bank Algérie	-Bank El Baraka
-BADR	-BNP Baripap El Djazair	-H.S.B.C Algérie	
-BDL	-Natixis Bank	-Arab Banking Algérie	
-BEA	-Crédit Agricole(CA-CIB Algérie)		
-CPA	-Arab Bank Algérie		
-CNEP	-Housing Bank for Trade and Finance(HBTF-Algérie)		
	-Fransa Bank El Djazair		
	-Gulf Bank Algérie(AGB)		
	-El Salam Bank(ASBA)		
	-Trust Bank Algérie(TBA)		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على موقع بنك الجزائر.

2- مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: كان من المفروض أن تؤثر إصلاحات نظام التمويل سنة 1990 بالإيجاب على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بعد إلغاء مبدأ التخصيص، أين أصبح بإمكان كل بنك تمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية إلا أن ذلك لم يكن بالشكل الكافي وذلك لأسباب ومعوقات عدة تم ذكرها في الفصل الأول من البحث، ولتسهيل نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل قامت السلطات بوضع بروتوكول يهدف إلى ترقية الوساطة المالية مع بعض البنوك العمومية (البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي

الجزائري، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وبنك التنمية المحلية)، تم توقيعه في ديسمبر 2001، وكانت من بين أهم محاوره ما يلي¹:

- توفير شروط ترقية العلاقات السليمة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية، وهذا وفقا لقواعد الحيطة المحددة من قبل بنك الجزائر؛
- توجيه القروض البنكية لصالح الأنشطة المنتجة، ذات القدرة الكبيرة على النمو وخلق القيمة المضافة وامتصاص البطالة؛
- مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات القدرة التصديرية عن طريق التمويل الملائم؛
- وضع برامج تكوينية لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واطارات البنك حول اجراءات تقديم التدفقات النقدية؛
- وضع في متناول أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شروط تقديم ملفات القرض؛
- المبادرة بتحسين زبائن البنك من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تنظيمهم في شكل نادي الأشغال كشريك للبنوك العمومية.

ولقد ساهمت هذه الإجراءات ولو بشكل يسير في تسهيل نفاذ المؤسسات للتمويل من خلال البنوك التجارية رغم الصعوبات التي تواجهها في الوفاء بالتزاماتها في الآجال المحددة في كثير من الأحيان، وتشير بعض الإحصائيات أن عدد المؤسسات الممولة من قبل البنوك العمومية تطور بشكل لافت حيث انتقل من 80.000 مؤسسة سنة 2002 إلى 300.000 مؤسسة سنة 2011، كما بلغت قيمة القروض الموجهة لهذا القطاع 260 مليار دج، وإذا أخذنا بشكل كلي القروض الممنوحة للاقتصاد من قبل البنوك فهي في تطور مستمر رغم أن نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها يبقى محدود.

الجدول رقم (4-8): القروض الممنوحة للاقتصاد من طرف البنوك (الوحدة مليار دينار).

المجموع	الإدارة المحلية	القطاع الخاص	القطاع العام	
5156,5	0,4	2722,0	2434,0	2013
6504,6	0,6	3121,7	3382,3	2014
7277,2	0,7	3588,3	3688,2	2015
7909,9	0,6	3957,1	3952,2	2016
8880,0	0,5	4568,3	4311,3	2017
9976,3	0,6	5032,2	4943,6	2018
10300,8	0,6	5133,3	5166,9	حتى مارس 2019

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 46، جوان 2019، ص:13.

¹ - حمزة غربي، مرجع سابق، 2015، ص:48.

تتقسم تمويلات البنوك التجارية بين القطاع العام والقطاع الخاص بنسب متقاربة، بينما لا تتعدى نسبة التمويل للإدارة المحلية 0.7%، بلغت نسبة تمويل القطاع الخاص الذي تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر منه خلال سنة سنة 2013 ما يقارب 2722 مليار دج وبنسبة أكبر من 52% من مجموع التمويلات الممنوحة، وهي في تزايد مستمر لتبلغ في نهاية سنة 2018 مبلغ 5133.3 مليار دج ، بأكثر من نصف التمويلات الممنوحة.

ورغم الجهود المبذولة من طرف البنوك في الجزائر في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تطور حجم التمويل المقدم لهذه المؤسسات من 1412 مليار دج في سنة 2008، بنسبة 54 % من مجموع القروض الكلية الموزعة على الاقتصاد الوطني، إلا أن عرض هذه القروض ما يزال محدودا وغير كاف سواء للمؤسسات حديثة النشأة أو التي تسعى لتوسيع مشاريعها¹، كما أن غالبيتها تحتاج إلى تمويل متوسط وطويل الأجل لأغراض الإنشاء والاستثمار وهو مالا يتوافق مع معايير منح البنوك والتي تفضل منح قروض قصيرة الأجل، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة وشروط سداد القرض تعد من معوقات التمويل البنكي لهذه المؤسسات على اعتبار قلة ربحيتها خاصة في السنوات الأولى لبداية النشاط، كما تعد الضمانات من أهم عناصر منح التمويل في البنوك لأنها تؤدي إلى التخفيض من احتمال عدم قدرة المقترض على سداد دينه تجاه مقرضه²، وهو ما تفنقر إليه جل هذه المؤسسات.

ويختلف حجم التمويل من بنك لآخر، وفق لعدة محددات أهمها درجة التسهيلات الممنوحة من البنك وغيرها، فمثلا بلغت قيمة القروض الممنوحة لهذه المؤسسات من طرف البنك الخارجي الجزائري سنة 2018 ما يعادل 727 مليار دج³ وزيادة تقدر ب 16% مقارنة بسنة 2017، بينما قام البنك الوطني الجزائري سنة 2017، بمنح 47.820 مليون دج⁴ كقروض لفائدة هذه المؤسسات.

وعلى الرغم من هذا إلا أنه يبقى غير كاف حيث يوجد عدد هائل من ملفات طلب القروض لهذه المؤسسات لم تلقى الموافقة، ويبقى تعامل البنوك معها يخضع لعديد القيود ولا يراعي خصوصية هذي المؤسسات، مما يعني أن تطبيق بنود البروتوكول الهادف إلى ترقية الوساطة المالية السابق ذكره لم تكتمل، الأمر الذي يرهن نمو هذه المؤسسات التي مازلت تتخبط في مشاكل تمويلية دائمة.

3- معوقات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

¹ - Karim SI LEKHAL, Le financement des PME en Algérie : difficultés et perspectives, Recherches économiques et managériale, Faculté des Sciences Economiques et Commerciales et des Science de Gestion Université Mohamed Khider – Biskra, № 12, Décembre 2012, p : 49.

² - Karim SI LEKHAL, Op-cit, 2012, p : 50.

³ - التقرير السنوي للبنك الخارجي الجزائري (BEA)، 2018. من الموقع: www.bea.org.dz . (تم الإطلاع عليه يوم: 2019/04/20)

⁴ - التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري (BNA)، 2018. من الموقع: www.bna.org.dz . (تم الإطلاع عليه يوم: 2019/04/22)

تبقى معوقات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية لا سيما العربية ومنها الجزائر كثيرة ومتعددة وهي نفسها تقريبا التي تم تفصيلها في الفصل الأول من البحث¹، كما أكدت عديد من التقارير على ذلك منها:

- أشار تقرير التنمية العربية لسنة 2019، إلى أن أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية لا تستطيع الحصول على الائتمان، كما أن المؤسسات التي تحظى بالحصول على التمويل البنكي لا يتجاوز نصيبها من القروض البنكية 9% من إجمالي القروض²؛

- استنادا لاستطلاع أجراه البنك العالمي على 562 مؤسسة جزائرية وأجنبية تستثمر في الجزائر تبين أن إمكانية الحصول على قرض بنكي يعد مسألة معقدة وغاية في الصعوبة خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأن 30% منها لم تستطع الحصول سوى على 15% من احتياجاتها التمويلية في شكل قروض بنكية، في حين ما نسبة 75% من هذه الاحتياجات هي عبارة عن تمويل ذاتي³؛

- استقصاء أجراه الديوان الوطني للإحصائيات شمل 71% من المؤسسات، تبين أن 3.3% فقط من المؤسسات تعتبر القروض البنكية مصدرا أساسيا لتمويلها، بينما 83.2% تعتمد على أموالها الخاصة⁴،

- البنوك التجارية تفضل المؤسسات الكبيرة على الصغيرة في منح القروض القادرة على توفير الضمانات المطلوبة للتقليل من عنصر المخاطرة، وأن نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حدود 7% لتمويل رأس المال العامل و13% لتمويل الاستثمار⁵.

كما إن الإفراط في طلب الضمانات من قبل البنوك، بدءا بالمطالبة بالمساهمة الشخصية تصل في بعض المشروعات نسبة 40% من قيمة المشروع، وهو ما يفوق قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى طلب معدلات فائدة مرتفعة في حال منح التمويل لتغطية مخاطر التمويل؛

4- مقومات تعزيز نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل البنكي في الجزائر: في ظل قيود التمويل البنكي على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفي ظل ضعف مساهمة صيغ التمويل المستحدثة لتمويل هذا القطاع، لا بد من تعزيز وإصلاح هذا القطاع لتفعيل دوره في تمويل هذا النوع من المؤسسات من خلال:

- إعطاء الأولوية في منح القروض للمؤسسات المنتجة دون تمييز بين المؤسسات العمومية والخاصة؛

¹:

- انظر الفصل الأول ص ص: 28-32.

²- نواف أبو شمالة، مرجع سابق، 2019، ص: 158.

³- محمد ساحل، 'واقع وأفاق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر'، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد

02، العدد 13، 2015، ص: 68.

⁴- عبد القادر مطاي، مرجع سابق، 2018، ص: 283.

⁵- محمد ساحل، مرجع سابق، ص: 68.

- عدم المبالغة في طلب الضمانات وتطبيق أسعار فائدة تفضيلية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة المنتجة والإبتكارية منها؛
- العمل على إنشاء بنوك متخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تركز على طلب ضمانات، بل على نجاعة وربحية المشاريع؛
- تعزيز ودعم نشاط شركات ضمان مخاطر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق تدخل بنك الجزائر في المساهمة في رأس مال هذه الشركات، تشجيعا للبنوك على تمويل هذه المؤسسات؛
- إنشاء ودعم شركات الاستعلام الائتماني، مهمتها تصميم نظام تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسة لتحسين وتسريع وموضوعية القرارات الائتمانية بدل قيام كل بنك بذلك؛
- إنشاء صناديق دعم للمؤسسات الناشئة والتي تمتلك مقومات النجاح وتفتقر للضمانات وذلك من خلال تغطية نسب من مخاطر الجهة الممولة لتعزيز نفاذها للتمويل.
- تشجيع إنشاء بنوك تجارية أجنبية لخلق منافسة ما من شأنه تخفيض تكلفة التمويل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعزيز الحوكمة والشفافية لا سيما حوكمة القطاع المالي والمصرفي بما يعزز فرص وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل؛
- تطوير المالية الرقمية من خلال إنشاء بنوك للمعلومات، من شأنها تسريع معالجة طلبات الخدمات المالية من البنوك؛
- تعزيز التعاملات المالية الرقمية Blockchain والتكنولوجيا المالية الرقمية Fin Tech والوصول إلى التمويل وذلك بتقديم تسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: هيئات دعم تمويل ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد أدت جملة المعوقات والتي تم ذكرها آنفا وأخرى تعيق حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل البنكي، الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ جملة من التدابير في مجال الدعم المالي والمرافقة لهذا القطاع الحساس، أين تم استحداث مجموعة من الوكالات والصناديق وهيئات الدعم والمرافقة بغرض النهوض بهذا القطاع الحساس وتقليص مشاكله لاسيما مشكل التمويل.

المطلب الأول: وكالات دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم استحداث عدد من وكالات الداعمة لهذا القطاع، وسيتم التطرق إلى أهمها من خلال مساهمتها عن طريق مجموعة من الإحصائيات والأرقام.

1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): هيئة عمومية مكلفة بتشجيع ودعم ومرافقة إنشاء المشاريع هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من (19-35) سنة والحامل

لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات، تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08/09/1996 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-288 الموافق لـ 06/09/2003.

أ- مهامها: تضطلع الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب بالمهام التالية¹:

- تقديم الدعم والاستشارة ومرافقة المستثمرين في إطار إنجاز مشاريعهم؛
 - تمكين المستثمرين من الحصول على الإعانات وتخفيضات نسب الفوائد التي يمنحها الصندوق؛
 - إقامة علاقات مستدامة مع البنوك والمؤسسات المالية تنفيذا لخطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع؛
- وتقدم هذه الوكالة نوعين من التمويل كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-9): أنواع التمويل المقدم من قبل ANSEJ.

تمويل ثنائي	تمويل ثلاثي	
71 % إلى 72 %	1 % إلى 2 %	المساهمة الشخصية
28 % إلى 29 %	28 % إلى 29 %	قروض دون فائدة ANSEJ
-	70 %	قروض بنكية

Source : <http://www.ansej.org.dz> vu le:13/03/2019.

ب- دورها في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تقوم بتقديم الدعم المالي للمؤسسات عن طريق الصيغ المذكورة، ومنذ إنشائها قامت بتمويل عدد معتبر من المشاريع وفي مختلف القطاعات.

الجدول رقم (4-10): إجمالي المشاريع الممولة من طرف ANSEJ إلى غاية جوان 2019.

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	النسبة	قيمة المشاريع	مناصب العمل
الزراعة	57 138	15%	211 629 975 913	135 222
الحرف	42 998	11%	110 539 774 148	126 245
الأشغال العمومية	34 282	9%	131 999 167 477	99 590
الري	556	0.1%	3 291 597 454	2 049
الصناعة	26 740	7%	125 739 489 992	77 133
الصيانة	10 272	2.6%	27 925 617 407	23 663
الصيد البحري	1 131	0.30%	7 499 507 851	5 549
المهن الحرة	11 356	3%	29 928 593 125	25 485
الخدمات	108 003	28%	350 995 401 235	251 301
النقل	88 907	23.3%	195 606 084 396	164 060
المجموع	381 427	100%	1 225 545 651 925	910 297

Bulletin d'information statistique de la PME n°:35, **Op-cit**, p:25.

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 54، المؤرخة في 10/09/2003، ص ص: 06-07.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قطاع الخدمات الأكثر استقطابا لمشاريع الشباب في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث ومنذ تأسيسها إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2019 بلغ عدد المشاريع الممولة 108 003 مشروع بنسبة 28% من إجمالي المشاريع الممولة نظرا لأنه قطاع سهل لا يتطلب مستوى تأهيل عالي مقارنة ببعض القطاعات واتساع رقعته، يليه قطاع النقل بمختلف أنواعه سواء نقل المسافرين أو السلع والبضائع بنسبة 23.3%، لتأتي بعده باقي قطاعات النشاط بنسب متفاوتة، إلا أن أضعفها كان قطاع الري بنسبة لا تتعدى 1% نظرا لتجاوز معظم المشاريع سقف التمويل المحدد وفق هذا البرنامج.

2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): تم إحداثها بعد إصدار المرسوم التنفيذي رقم 14-04 المؤرخ بتاريخ 2004/01/22 لتسيير جهاز القرض المصغر الذي يعد قرضا يمنح لفئات المواطنين دون دخل و/ أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم، وقد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب المرسوم الرئاسي رقم 13-04 الموافق 2004/01/22.

أ- صيغ التمويل الممنوحة: تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تسيير صيغتين من التمويل حيث تسمح كل صيغة بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة، وجلب اهتمام فئة معينة من المجتمع، ما يظهره الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-11): نمط التمويل الممنوح من قبل Angem.

قيمة المشروع	صنف المقاول	مساهمة شخصية	قرض بنكي	سلفة الوكالة
أقل من 100.000 دج	كل صنف (شراء مواد أولية)	0%	-	100%
أقل من 250.000 دج	كل صنف (ولايات الجنوب)	0%	-	100%
أقل من 1000.000 دج	كل صنف	1%	70%	29%

المصدر: موقع الوكالة: <https://www.angem.dz> شوهذ يوم 2019/02/19.

تمنح الوكالة التمويل للمقاولين، انطلاقا من سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة، والتي لا تتجاوز 100.000 دج، وقد تصل إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، إلى قروض في حدود 1000.000 دج موجهة لخلق نشاطات والتي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك.

أ- مهام الوكالة: تضطلع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمهام الآتية¹:

- تسيير جهاز القرض المصغر؛
- منح قروض دون فوائد إذا فاقت كلفة المشروع مئة ألف دج، يخصص لتكملة مستوى المساهمات الشخصية المطلوبة للاستفادة من القرض البنكي؛

¹ - محمد مداحي وأحمد عزوز، مرجع سابق، 2018، ص: 354.

- إنشاء قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز ومرافقتهم ودعمهم من خلال تقديم الاستشارة وعمليات التحسيس والإعلام؛
- إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل، ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.
- ب- دور الوكالة في دعم المؤسسات: تمنح نوعين من التمويل، تمويل ثنائي يخص تمويل اقتناء المواد الأولية وتساعد فيه الوكالة المستفيد، وتمويل ثلاثي يضم إلى جانب الطرفين السابقين طرفا ثالثا وهو البنك، والجدول الموالي يوضح قيمة كل من التمويلين إلى غاية 2019/06/30.

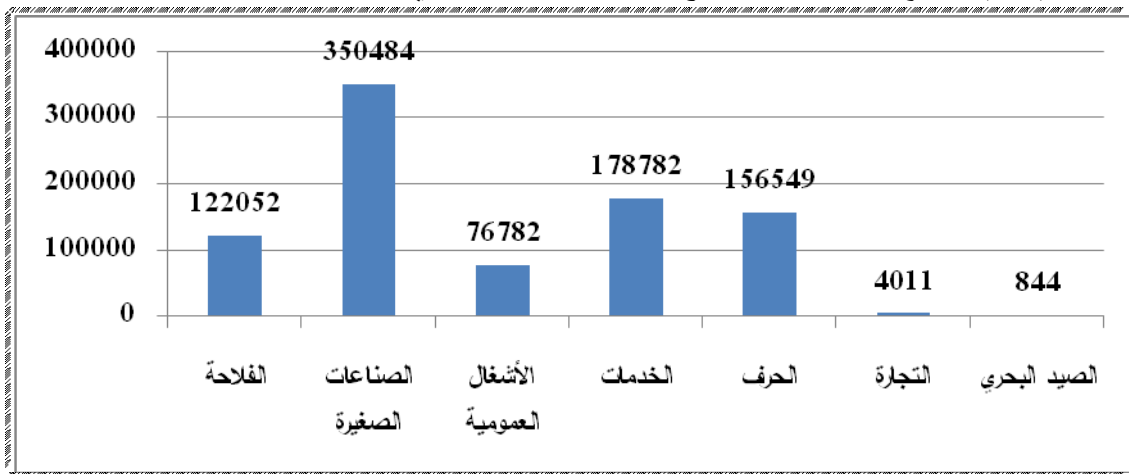
الجدول رقم (4-12): القروض الممنوحة من قبل ANGEM إلى غاية 2019/06/31.

نوع التمويل	عدد القروض	نسبة المساهمة	عدد مناصب العمل
تمويل اقتناء المواد الأولية	804 254	90,45 %	1 188 651
تمويل ثلاثي (الوكالة-البنك-المستفيد)	84 894	9,55 %	128 544
المجموع	889 148	100,00 %	1 317 195

Bulletin d'information statistique de la PME n°:35, Op-cit, Novembre 2019, p :27.

مايلاحظ على الجدول السابق، ان المساهمة التي تقدمها الوكالة في مجال إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويل أنشطتها الاقتصادية تعد معتبرة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدد المناصب المستحدثة الذي تجاوز المليون وثلاثمئة ألف منصب، وهو رقم معتبر من شأنه المساهمة في تخفيض نسب البطالة خاصة لدى فئة الشباب، والشكل الموالي يوضح حجم القروض الممنوحة منذ إنشاء الوكالة وحتى نهاية السداسي الأول من سنة 2019 حسب قطاع النشاط.

الشكل (4-1): توزيع القروض حسب النوع وطبيعة النشاط الاقتصادي.



Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de L'investissement, Op-cit, Novembre 2019, p :27.

يبين الجدول توزيع القروض الممنوحة من قبل الوكالة وفقا لنشاط ونوع صاحب المشروع المستفيد؛ فيعتبر قطاع الصناعات الصغيرة الأكثر تمويلا بنسبة فاقت 39 % ذلك أن الجهاز يمنح قروض تلائم حجم هذه الصناعات، يليه كل من قطاعي الخدمات والصناعات التقليدية بنسبة 20 % و17,59 % على التوالي، ولا يستفيد قطاع الصيد إلا من 0,09 % من القروض الممنوحة.

3- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI): أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات لتسهيل ترقية ومراقبة المستثمرين، وكانت تعرف بوكالة دعم وترقية الاستثمارات (APSI) منذ 1993 إلى غاية 2001 سنة إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.

أ- أهداف الوكالة: إلى جانب دورها في الجانب التمويلي المنحصر بالدرجة الأولى في تقديم جملة من الإعفاءات تهدف الوكالة إلى تشجيع الاستثمار الخاص والعام المحلي والأجنبي، وأهم مهامها¹:

- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم؛
- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها؛
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار؛
- تسهيل القيام بالإجراءات الإدارية التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي من خلال استقبال ملفات المستثمرين وتقديم الخدمات الادارية المرتبطة بانجاز الاستثمار وهو منتشر عبر 48 ولاية.

كما تقدم هذه الوكالة تحفيزات أخرى تهدف إلى ترقية الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة، أو تلك التي تتواجد بمناطق معينة ترغب الدولة في تنميتها، وكذا تمويل المؤسسات على شكل قروض طويلة الأجل أو على شكل مساهمات في رأسمال المؤسسات ، والجدول الموالي يوضح دور هذه الوكالة.

الجدول رقم (4-13): مساهمة (ANDI) في دعم المؤسسات خلال السداسي الأول من سنة 2019.

نوع المؤسسة	عدد المشاريع	مبلغ الدعم (مليون دج)	عدد مناصب الشغل
مصغرة	726	38 176	3 027
صغيرة	793	216 336	16 663
متوسطة	257	248 261	24 827
كبيرة	15	30 422	4 793
المجموع	1791	533 195	49 310
	%100	% 100	% 100

.18Bulletin d'information statistique de la PME n°:35, **Op-cit**, Novembre 2019, p :

¹ - الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار ، المؤرخ في أولى جمادى الثانية 1422 هـ الموافق لـ 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، المادة 21.

من خلال الجدول السابق يتضح جليا سيطرة المؤسسات الصغيرة والمصغرة على الاستفادة من خدمات الوكالة بنسب متقاربة بلغ مجموعها ما يقارب 85% من مجموع المشاريع، ويرجع ذلك إلى هيكل هذه المؤسسات والتي أغلبها مؤسسات صغيرة ومصغرة، أما من جانب الدعم فحظي قطاع المؤسسات المتوسطة بالنسبة الأكبر من الدعم بمبلغ زاد عن 50% من إجمالي الدعم المقدم من الوكالة .

المطلب الثاني: صناديق دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم إنشاء هيئات تقوم بتقديم الضمانات وتغطية المخاطر الناجمة عن تمويل هذه المؤسسات، وتقدم هذه الصناديق ضمانات للبنوك التجارية تتمثل في تحملها نسبة من القرض الممنوح في حالة عدم قدرة هذه المؤسسات إيفاء ديونها اتجاه البنوك، إضافة لدعم المؤسسات وهو ما يتم تناوله.

1- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): مؤسسة عمومية تحت وصاية لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، يعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06/07/1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 03/01/2004، والذي يقضي بإمكانية مساهمة الصندوق في تمويل إحداث نشاطات السلع والخدمات من طرف البطالين ذوي المشاريع على أن يقدر المبلغ الأقصى للاستثمارات خمس ملايين دج عبر منح قروض¹، في سنة 2010 تم تقرير تدابير جديدة لصالح البطالين ذوي المشاريع تقضي بتغيير المبلغ الأقصى للاستثمارات الممولة من خمسة إلى عشرة ملايين دج.

أ- أهداف الصندوق: يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بدعم المشاريع والنشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر ما بين (30-50) سنة ومن أهداف الصندوق²:

- مرافقة أصحاب المشاريع أثناء جميع مراحل المشروع ووضع مخطط العمل، وتقديم المساعدات المالية في حدود 29% من تكلفة المشروع المساعدة في الحصول على التمويل البنكي .

الجدول رقم (4-14): أنواع التمويل المقدم من قبل CNAC.

تمويل ثلاثي	تمويل أحادي		
		الإستثمار > 5 مليون دج	5 مليون دج > الإستثمار > 10 مليون دج
المساهمة الشخصية	100%	1 %	2 %
قروض دون فائدة	-	29 %	28 %
قروض بنكية	-	70 %	70 %

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من موقع الصندوق: www.cnac.dz

¹- المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية، العدد 03، المؤرخة في 05/01/2004، ص: 05.

²- الموقع الإلكتروني للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على الموقع: www.cnac.dz، (تم الإطلاع عليه بتاريخ: 10/05/2019).

ب- فعالية الصندوق في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يساهم الصندوق في دعم النشاطات لفائدة البطالين أصحاب المشاريع الذين يحوزون مؤهلات ومعارف ذات صلة بالمشروع المراد إنجازه وقد ساهم الصندوق منذ تأسيسه في دعم عدد من المشاريع مثلما يظهره الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-15): إجمالي المشاريع الممولة من طرف CNAC منذ إنشائه إلى غاية جوان 2019.

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	النسبة	قيمة التمويل (مليون دج)	مناصب العمل
الزراعة	21 858	14.81%	88 886,39	52 536
الحرف	13 721	9.30%	44 341,83	35 893
الأشغال العمومية	8 433	5.71%	34 031,76	27 003
الري	341	0.2%	2 402,34	1 159
الصناعة	11 524	7.81%	52 779,95	33 510
الصيانة	873	0.6%	2 608,74	2 112
الصيد البحري	475	0.3%	3 267,15	1 704
المهن الحرة	1123	0.7%	4 635,65	2 435
الخدمات	31 090	21%	110 990,61	65 850
النقل	58 062	39.36%	147 294,35	88 196
المجموع	147 500	100%	491 238,78	310 398

Bulletin d'information statistique de la PME n°:35, **Op-cit**, Novembre 2019, p :26.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قطاع النقل الأكثر استقطابا لمشاريع الشباب في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، حيث ومنذ تأسيسه إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2019 بلغ عدد المشاريع الممولة 58 062 مشروع بنسبة تجاوزت 39% من إجمالي المشاريع الممولة وهو ما يعاب على الصندوق الذي ربما أخل بمبدأ الجدوى مما جعل معظم مشاريع النقل تفشل في السنوات الأولى من الإنشاء نظرا لتشبع القطاع، يليه قطاع الخدمات بنسبة 21%، لتأتي بعده باقي قطاعات النشاط بنسب متفاوتة.

2- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR): تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11 ووضعه تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع تمتعه بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

أ- مهام الصندوق: يتولى هذا الصندوق عدة مهام منها¹:

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات التي تتجز استثمارات في المجالات التالية:
- إنشاء المؤسسات؛

¹ محمد مداحي وأحمد عزوز، مرجع سابق، 2018، ص ص: 355-356.

- تجديد التجهيزات؛
 - توسيع المؤسسة بالإضافة إلى متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق؛
 - التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛
 - ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك والمؤسسات المالية.
- ب- دور FGAR في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يقوم الصندوق بإكمال الضمان الذي يحتمل أن يمنحه المقرض إلى البنوك أو المؤسسات المالية في شكل ضمانات، كما يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص آجال تسديد المستحقات في حدود تغطية المخاطر طبقا لما هو معمول به عند الاقتضاء.

الجدول رقم (4-16): وضعية الملفات المعالجة من طرف FGAR حتى 2019/06/30.

شهادات الضمان	عروض الضمان	
من 2004 إلى 2019/06/30	من 2004 إلى 2019/06/30	
1408	2 717	عدد الضمانات الممنوحة
98 740 626 046	290 592 040 122	التكلفة الإجمالية للمشاريع(دج)
65 615 891 957	184 184 205 391	مبلغ القروض المطلوبة (دج)
%66	%63	معدل متوسط للتمويل المطلوب
35 297 652 416	84 972 646 715	مبلغ الضمانات الممنوحة (دج)
%54	%46	معدل متوسط للضمان الممنوح
25 069 355	31 274 438	المبلغ المتوسط للضمان (دج)
37 257	80 863	مناصب العمل المستحدثة

Bulletin d'information statistique de la PME n°:35, Op-cit, Novembre 2019, p:20.

قام صندوق FGAR منذ نشأته وإلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2019 بمنح 2717 عرض ضمان، بتكلفة إجمالية تجاوزت 290.5 مليار دج، ماساهم في استحداث 80 863 منصب شغل، كما بلغ المبلغ المتوسط للضمان 31.2 مليون دج، في المقابل قامت نفس الهيئة بتقديم 1408 شهادة ضمان بتكلفة تجاوزت 98.7 مليار دج، مقابل طلب 65.6 مليار دج، وهو ما ساهم في استحداث 37 257 منصب عمل، وفي الأخير فقد ساهم الصندوق في استحداث 118 120 منصب عمل ومنح أزيد من 120 مليار دج كضمان.

3- صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME): عبارة عن مؤسسة ذات طابع عمومي تغطي المخاطر المرتبطة بالروض الاستثمارية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الإعسار الذي قد تتكبده البنوك جراء القروض الممنوحة لهذه المؤسسات.

أ- مهام الصندوق: أنشأ الصندوق بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 2004/04/19 برأس مال يقدر ب 30 مليار دج وهو عبارة عن شركة ذات أسهم بدأ نشاطه الفعلي في بداية 2006¹، ويهدف الصندوق إلى تحقيق ما يلي:

- ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات؛

- لا تستفيد من ضمان الصندوق القروض المنجزة في قطاع الفلاحة والقروض الخاصة بالنشاطات التجارية والاستهلاكية؛

- تستفيد من ضمان الصندوق القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المساهمة في الصندوق.

أ- دور الصندوق في دعم تمويل المؤسسات: وقد تم التعرض لأهم النقاط المتعلقة بضمان القروض على مستوى هذه الهيئة سابقا وإلى غاية 2019/06/30 كانت حصيلة CGCI المتعلقة بضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول (4-17): حصيلة CGCI في مجال ضمان قروض المؤسسات حسب قطاع النشاط حتى 2019/06/30.

قطاع النشاط	عدد الملفات	%	قيمة القروض المضمونة (دج)	%
الأشغال العمومية والري	210	17	8 595 000	11
النقل	111	9	2 433 000	3
الصناعة	654	52	51 078 000	65
الصحة	86	7	5 678 000	7
الخدمات	186	15	11 128 000	14
المجموع	1247	100	78 912 000	100

Bulletin d'information statistique de la PME n°:35, Op-cit, Novembre 2019, p:22.

يظهر الجدول السابق أن قطاع الصناعة يأخذ حصة الأسد من حيث عدد المشاريع المضمونة بنسبة 52% من مجموع المشاريع وذلك باعتباره القطاع منتج مولد للسلع والخدمات، يليها قطاع الأشغال

¹ - المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 27، المؤرخة في 2004/04/28، ص: 24.

العمومية الري وقطاع الخدمات بنسب 17% و 11% على التوالي، فيما حاز قطاع الصحة على النسبة الأضعف من المشاريع الممولة بـ 7%، وبشكل إجمالي فقد قام الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية السداسي الأول من سنة 2019 بضممان 1247 ملف بمبلغ إجمالي تجاوز 78 912 مليون دج.

المطلب الثالث: هيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أثبتت العديد من التجارب العالمية مدى مساهمة هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنشاء العديد من المؤسسات وفي قطاعات مختلفة، وسنتطرق لبعض هذه الهيئات.

1- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: مثلما ذكرنا سابقا فهذه الهيئة عرفت عدة تطورات نتيجة الإصدار المتلاحق للنصوص القانونية المنظمة لسير نشاطها، بهدف تمكينها من القيام بمهامها على أكمل وجه، ويمكن حصر ذلك في:

- ترقية الاستثمارات في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها وتحويلها وتطويرها؛
- ترقية الشراكة والاستثمارات ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسين ظروف حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العقار المهني؛
- العمل على إحداث وتفعيل التعاون الجهوي والدولي في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعد حاضنات الأعمال من الآليات المعتمدة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعد كيان قانوني يعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار، ويمكن لهذه الكيانات أن تكون تابعة للدولة أو مؤسسات خاصة أو مختلطة، وتهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة¹، وتوفير لهم الوسائل والدعم اللازمين لتخطي أعباء ومراحل التأسيس والانطلاق، كما تقوم بعمليات التسويق ونشر المنتجات لهذه المؤسسات، وهنا يجب أن نفرق بين حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات، فالأولى تعبر عن هياكل الاستقبال والدعم والمرافقة للمؤسسات الناشئة، في حين تعبر الثانية عن هياكل المؤسسات حديثة النشأة، فبعدما تحصل المؤسسة على مقومات النهوض من الحاضنة، لها خيارين إما الانتماء إلى المشاتل أو الاستقلال عنها.

1-2- تعريف المشرع الجزائري لحاضنات الأعمال: أخذ المشرع الجزائري بالتعريف الفرنسي في تعريف الحاضنة، وضمن مفهوم الحاضنة في المشاتل، مثلما ورد في القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01/17 الصادر في 11 جانفي 2017، حيث تأخذ المشتلة شكل حاضنة، ورشة ربط أو نزل مؤسسة حسب نشاطها، ونظرا لدورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الناشئة والنجاح الذي حققته في ذلك في الكثير من الدول، قامت السلطات العمومية بإقرار برنامج وطني يتيح إحداث المحاضن سميت "مشاتل المؤسسات"، إلى جانب "مراكز التسهيل" موزعة عبر التراب الوطني، لمساعدة

¹ - عبد الله بلعدي ومقلاتي عاشور، مرجع سابق، 2016، ص: 321.

ومرافقة حاملي المشاريع، للتذكير بعد صدور الأمر 02/17 تم تغيير اسمها من مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل، إلى اسم مراكز دعم واستشارة، وتم إلحاقها بالوكالة الوطنية لتطوير وعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-2- مشاتل المؤسسات: وهي مؤسسات ذات طابع تجاري صناعي، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتكون المشتلة في أحد الأشكال التالية

أ- **المحضنة Incubateur:** وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

ب- **ورشة الربط Atelier de Relais:** هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الحرف والصناعات الصغيرة.

ج- **نزل المؤسسات Hotel d'entreprise:** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

2-3- دور المشاتل في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2019، تم استلام 44 هيئة منها 17 حاضنة أعمال، و 27 مركز تسهيل، وتبقي 4 هيئات أخرى في طور الإنجاز، 2 منها حاضنات و 2 مركز تسهيل، مثلما يبرزه الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-18): هيئات المرافقة والدعم المستلمة والجاري إنجازها حتى 2019/06/30.

هيئات المرافقة	مشاتل المؤسسات	مراكز التسهيل	المجموع
الهيئات العاملة	17	27	42
في طور الإنجاز	2	2	4
المجموع	19	29	48

19Bulletin d'information statistique de la PME n°:35, **Op-cit**, Novembre 2019, p:

بلغ عدد هيئات المرافقة ممثلة في مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل العاملة فعلا 42 هيئة، وهي قليلة جدا مقارنة بتعداد هذه المؤسسات والذي تجاوز المليون مؤسسة في نهاية السداسي الأول من سنة 2019، مما يستدعي ضرورة دعم إنشاء هذه المراكز والهيئات، والجدول الموالي يبين حصيلة مشاتل المؤسسات حسب الولاية مرفوقة بعدد المشاريع المحتضنة ومناصب العمل المستحدثة.

الجدول (4-19): حصيلة مشاتل المؤسسات حسب الولايات خلال سنة 2018.

الولاية	عدد المشاريع المحتضنة	عدد المؤسسات المنشأة	عدد مناصب العمل المستحدثة
أدرار	7	2	7
باتنة	16	8	38
ميلة	6	4	34
البيض	26	12	56
بسكرة	23	23	53
البويرة	8	4	63
عنابة	16	3	47
خنشلة	11	7	52
ام البواقي	12	4	26
غرداية	5	2	40
برج بوعريج	7	7	19
بشار	5	2	4
سيدي بلعباس	3	1	5
تيارت	19	3	57
وهران	12	2	5
ورقلة	10	9	33
المجموع	186	93	539

Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de
L'investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, n°:34, Avril 2019, p :30

وتتراوح مدة احتضان المشروع بين 24 و 36 شهر قابلة للتجديد إلى غاية نضج المشروع، وتتوزع المشاريع المحتضنة وفق قطاعات النشاط، الخدمات، الصناعة، الصناعة الغذائية، البناء والأشغال العمومية، السياحة، الطاقة، البيئة، الفلاحة والصيد، ولكن ما يمكن ملاحظته أن أغلب عدد المشاريع المحتضنة كانت في قطاع الخدمات بنسبة أكبر من 44%، بينما لا تتجاوز نسبة المشاريع المحتضنة في القطاع الفلاحي نسبة 3%، ما يستدعي ضرورة إيجاد آليات وتدابير دائمة للمشاريع المنتجة سيما تلك في قطاعي الفلاحة والصيد لتحقيق التنويع الاقتصادي.

3- مراكز التسهيل: مؤسسات ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي تتمثل مهامها في الآتي:

- وضع وتكييف شبكات لأصحاب المؤسسات والمقاولين؛
- تطوير وتشجيع الثقافة المقاولاتية وتقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها؛
- ضمان تسيير الملفات التي تحظى بمساعدة الصناديق المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إنشاء قاعدة معطيات حول الكثافة المكانية لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تشجيع تطوير التكنولوجيا الجديدة لدى حاملي المشاريع¹.

الجدول (4-20): حصيلة المشاريع المرافقة من قبل مراكز التسهيل حسب قطاع النشاط.

عدد المشاريع	القطاع	عدد المشاريع	النسبة %
863	الخدمات	268	31.05
	الصناعة	211	24.45
	التجارة	143	16.57
	الحرف	117	13.55
	الفلاحة	57	6.60
	الأشغال العمومية	1	0.12
	أخرى	66	7.64

Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, Op-cit, Avril 2019, p :29.

القراءة الأولية لمعطيات الجدول السابق تعطينا هيمنة قطاع الخدمات على المشاريع المرافقة من قبل مراكز التسهيل بنسبة فاقت 31% من إجمالي المشاريع وهذا مرده إلى هيكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة الذي يركز في قطاع الخدمات كالنقل والإطعام، التجارة والوكالات السياحية وغيرها، يليه قطاع الصناعة بنسبة 24% ثم قطاع الحرف بنسبة 13.55%.

4- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME): تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03/05/2005 كمؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالاستقلال المعنوي والمالي، تحت وصاية الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتولى هذه الوكالة القيام بعدة مهام من أهمها²:

- تنفيذ الإستراتيجية القطاعية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛
- تنفيذ ورصد البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعتها، إلى جانب التنسيق بين الهياكل المعنية بهذه العملية؛
- ترقية الخبرة والاستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- متابعة ديمغرافية المؤسسات فيما تعلق بإنشاء النشاط وتوقيفه وتغييره؛
- جمع واستخدام ونشر المعلومات المتعلقة بميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال ما سبق نلاحظ أنه كان للإجراءات المتخذة من قبل الدولة في إنشاء وتطوير هيئات وهياكل تدعم وترافق هذه المؤسسات تجسيدا للإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 03-72 المحدد للطبيعة القانونية لمراكز التسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 هـ الموافق لـ 25 فبراير 2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الصادرة بتاريخ 26 فبراير 2003.

² - المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسير عملها، الجريدة الرسمية، العدد 32، المؤرخة في 04/05/2005، ص ص: 28-29.

مساهمة لا بأس بها في تسهيل حصولها على التمويل، وإن اختلفت في مستويات الدعم، والجدول الموالي يلخص مساهمة هذه الهياكل في دعم المؤسسات حتى نهاية السداسي الأول من 2019.

الجدول رقم (4-21): حصيلة عدد المؤسسات المدعمة حتى 2019/06/30.

نهاية السداسي الأول 2019		
100%	1171945	العدد الإجمالي للمؤسسات حتى 2019/06/30
32.55%	381427	عدد المؤسسة المدعمة من قبل (ANSEJ)
12.59%	147500	عدد المؤسسة المدعمة من قبل (CNAC)
7.56%	88655	عدد المؤسسة المدعمة من قبل (ANGEM)
5.81%	68124	عدد المؤسسة المدعمة من قبل (ANDI)
0.23%	2717	عدد المؤسسة المدعمة من قبل (FGAR)
0.11%	1247	عدد المؤسسة المدعمة من قبل (CGCI-PME)

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من الإحصائيات السابقة.

يظهر الجدول السابق الحجم المعتبر لمساهمة هيئات الدعم المالي وبنسب متباينة أعلاها كانت مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بنسبة 32%، كما يتضح من الجدول أن أكثر من 58% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أنشأت في إطار الدعم وبأموال ضخمة، لكن ما يلاحظ أنه بالرغم من إسهامات هذه الهيئات نجد أن متوسط معدل فشل هذه المؤسسات تجاوز نسبة 21% كما تم الإشارة سابقاً، مما يطرح إشكالية مدى دور هذه الهيئات والآليات التي ساهمت في توفير الدعم المالي وأهملت دوراً أهم وهو المرافقة والمتابعة لهذه المؤسسات في مرحلة ما بعد التمويل، لذا يجب على هذه الهيئات وكل الجهات المختصة كل حسب موقعه عدم الاقتصار على دور منح التمويل وإنما كذلك على تخفيض معدل فشل هذه المؤسسات من خلال مرافقة فعلية تهدف إلى استدامة هذه المؤسسات.

المبحث الثالث: تجربة الجزائر في مجال بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حاولت الجزائر على غرار بعض الدول العربية العمل على تطوير البيئة التمويلية لهذه المؤسسات لاسيما خارج القطاع المصرفي، لكن اقتصر ذلك على بعض المبادرات في مجال التمويل الإيجاري ورأس المال المخاطر، وتبقى الجزائر بعيدة عن تطوير بعض الصيغ المهمة كعقد تحويل الفاتورة ومنصات التمويل الجماعي وغيرها، حيث بلغ عدد المؤسسات غير المصرفية التي تمنح التمويل للقطاع في تونس مثلاً ما يعادل 306 مؤسسة غير مصرفية في نهاية 2018.

المطلب الأول: واقع التمويل بصيغة رأس مال المخاطر، وقرض الإيجار في الجزائر.

سنحاول في هذا الجزء من البحث التعرف على واقع تمويل المؤسسات بهذه الصيغ عن طريق بعض الإحصائيات سواء من شركات قرض الإيجار أو رأس المال المخاطر الناشطة في الجزائر.

1- واقع التمويل بصيغة رأس المال المخاطر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعتبر نشاط شركات رأس المال المخاطر في الجزائر الأكثر ضعفا مقارنة بالدول النامية الأخرى باعتبار أنه ينشط بها عدد أقل من الشركات مقارنة بالدول الأخرى، ويعود ظهور هذه الشركات لصدور القانون رقم 11/06 المؤرخ في 24 جوان 2006، الذي يحدد شروط ممارسة نشاط رأس المال المخاطر من قبل شركات رأس المال المخاطر¹.

1-1- شركات رأس المال المخاطر بالجزائر

يعتبر رأس المال المخاطر في الجزائر حديث النشأة، كون أغلبية شركات رأس المال المخاطر لا تزال مرافقة للمشروعات التي مولتها، وعلى العموم يمكن إيجاز أهم المؤسسات المالية وشركات رأس المال المخاطر في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-22): أهم شركات رأس المال المخاطر العاملة في الجزائر.

الشركة	تاريخ الانشاء	رأس المال الاجتماعي
الشركة المالية للاستثمارات، المساهمة والتوظيف SOFINANCE	2002/04/04	05 مليار دج
شركة المالية الجزائرية الأوروبية FINALEP	أفريل 1991	732 مليون دج
شركة الجزائر استثمار El DjazairIstithmar	2009/12/28	01 مليار دج
المغربية للاستثمار MAGHREB INVEST	نوفمبر 2006	05 مليار دج
الشركة الجزائرية السعودية للاستثمارات ASICOM	أفريل 2004	08 مليار دج

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المواقع الالكترونية للمؤسسات المعنية.

أ- شركة الجزائر استثمار El DjazairIstithmar: شركة مساهمة، يحكمها القانون المتعلق بشركة رأسمال الاستثماري، أنشئت في 28 ديسمبر 2009 بدأت نشاطها في 7 جويلية 2010، بمبادرة من بنكين عموميين هما بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، وتم اعتمادها من طرف وزارة المالية بتاريخ 11 ماي 2010 برأسمال اجتماعي يبلغ 01 مليار دينار جزائري موزّع كالتالي²:

¹ - قانون رقم 06-11 المتعلق بشركات رأس المال المخاطر، المؤرخ في 28 جمادى الأولى 1428هـ، الموافق ل 24 جوان 2006 م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 42.

² - موقع شركة الجزائر استثمار <http://www.eldjazair-istithmar.dz> (تم الإطلاع عليه يوم 06/07/2019).

الجدول رقم (4-23): تركيبة المساهمين في رأس مال شركة الجزائر استثمار.

المساهمون	مبلغ رأس المال	الحصة في رأس المال
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	700 مليون دج	70%
الصندوق الوطني للتوفير الاحتياط	300 مليون دج	30%
المجموع	01 مليار دج	100%

المصدر: موقع الشركة اطلع عليه بتاريخ 2019/07/06 <http://www.eldjazair-istithmar.dz>

ومن مهام شركة الجزائر استثمار ما يلي:

- منح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منتج مالي لمعالجة العجز في أعلى الميزانية؛
- تشجيع المستثمرين في إنشاء مؤسسات جديدة خاصة في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال؛
- المشاركة في برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وحسب التقرير المقدم إلى لجنة تنظيم عمليات البورصة لسنة 2016، تمكنت الشركة من المساهمة في 15 مشروع استثماري، بمبلغ إجمالي قدره 756.2 مليون دج، منها 9 مساهمات في الأموال الخاصة بقيمة 566.7 مليون دج، و 6 مساهمات في صناديق الاستثمار الولائي بقيمة 189.5 مليون دج، كما أن معظم المشاريع الممولة كانت في الصناعة، الصناعات الغذائية، والخدمات¹.

ب- الشركة المالية الجزائرية الأوروبية FINALEP

هي شركة مالية متخصصة في رأسمال الاستثماري تأسست في أبريل 1991 برأسمال قدره 159.750 مليون دينار على شكل شركة ذات أسهم، حيث تمثل نسبة المساهمة الجزائرية 60%، عليها كل من بنك التنمية المحلية بنسبة 40%، والقرض الشعبي الجزائري بنسبة 20%، أما المساهمة الأوروبية فهي بنسبة 40%، تحوز عليها كل من الوكالة الفرنسية للتنمية بنسبة 28,74% والبنك الأوروبي للاستثمار بنسبة 11.26%²، وتعتبر أول شركة رأس مال استثماري بدأت نشاطها الفعلي سنة 1995، وتعمل الشركة على ترقية الاستثمار في الجزائر على مسار الشراكة الجزائرية الأوروبية، وتقوم بترقية وتمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها من حيث النشأة وتنمية المشاريع المتعثرة ومن أهم المشاريع التي ساهمت في تمويلها شركة FINALEP نذكر مايلي³:

- شركة الكيمياء والصناعة (COCHMA)، والتي تقدم الصيانة والتنظيف الصناعي؛
- شركة الزراعة الغذائية (SOYAMIN)، والتي تنتج الياوورت، العصير والحليب من الصودا؛
- مؤسسة التحويل المعدني (MTAAL MODA) وهي مؤسسة جزائرية إيطالية لتصنيع الديكور والإكسسوارات وغيرها.

¹ - موقع بورصة الجزائر، لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، <http://www.sgbv.dz/> (تم الإطلاع عليه يوم 2019/08/02).

² - موقع الشركة المالية الجزائرية الأوروبية <http://www.finalep.dz> (تم الإطلاع عليه يوم 2019/04/24).

³ - بوعبد الله هيبية، مرجع سابق، ص: 250.

ج- الشركة المالية للاستثمارات، المساهمة والتوظيف SOFINANCE

أنشأت في 4 أفريل 2000 بمبادرة من المجلس الوطني لمساهمات الدولة، بدأت نشاطها في 9 جانفي 2001 بعد اعتمادها من بنك الجزائر برأس مال قدره 5 مليار دج ليرتفع إلى 10 مليار دج سنة 2017، تهتم بتمويل عمليات تطوير المنتجات الوطنية، لمدة تتراوح بين 3 و5 سنوات وأهم مهامها:

- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القرض الإيجاري؛
- تقديم القروض والاعتماد المستندي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تقديم الاستشارة والمساعدة للمؤسسات.

وصل عدد مساهماتها سنة 2012 قيمة 2.8 مليار دج، كقروض متوسطة وطويلة الأجل، وأكثر من 600 مليون دج إعتمادات مستندية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹، وتعتبر الشركة شريكا فعالا في تطوير قطاع الصناعة، ونخص بالذكر صناعة النسيج في الجزائر، كما تسعى الشركة لتطوير الهندسة المالية، بغرض تقديم مرافقة جيدة للشركات الجزائرية والمساهمة برأس المال المخاطر لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والجدول الموالي يبين نشاط وخدمات الشركة خلال الفترة (2015-2017).

الجدول رقم (4-24): نشاط شركة SOFINANCE

البيان	2015	2016	2017
المساهمة في رأس المال	1 245 600	1 047 000	1 163 937
القرض الإيجاري	4 933 000	5 138 000	6 250 598
القروض طويلة ومتوسطة الأجل	3 292 000	2 845 000	3 077 998

المصدر: موقع الشركة متوفر <http://www.sofinance.dz/sofinance-chiffres> تم الإطلاع بتاريخ 2019/08/02.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة مساهمة رأس المال في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى غير أن المؤسسة تفضل تقنية قرض الإيجار عن باقي الصيغ في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نجدها تمثل نسبة تقارب 60% من إجمالي التمويلات سنة 2017، تليها القروض بنسبة 29% ثم المساهمات في رأس المال بنسبة 11%، ويبقى نشاط الشركة ضعيف ويرجع ذلك إلى غياب الوعي لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية هذه التقنية أو عدم العلم بوجودها، واقتصر نشاطها على الصناعات التحويلية والخدمات، والجدول الموالي يبين بعض المشاريع الممولة من طرف شركة SOFINANCE حسب النشاط وطبيعة التمويل.

¹ - محمد الصغير قرشي، مرجع سابق، جوان 2019، ص: 26.

الجدول رقم (4-25): المشاريع الممولة من قبل SOFINANCE حسب النشاط وطبيعة التمويل.

المنطقة	طبيعة المشروع	قطاع النشاط	نوع التمويل
باتنة	مشروبات وعصائر	صناعة غذائية	تمويل الإنشاء
البلدية	عيادة ومركز الراحة والمعالجة	خدمات	تمويل الإنشاء
تيارت	فندق	سياحة	تمويل الإنشاء
	عيادة	خدمات	تمويل الإنشاء
أم البواقي	الخرسانة	صناعة	تمويل النمو
بجاية	الغلق المحكم	صناعة	تمويل النمو
	توضيب السكر	صناعة غذائية	تمويل الإنشاء
	الخرسانة	صناعة	تمويل الإنشاء
	سياحة جبلية	سياحة	تمويل الإنشاء
	محطة خدمات	خدمات	تمويل الإنشاء
وهران	فندق	سياحة	تمويل الإنشاء

المصدر: رشيد حفصي وعبد الغفور دادن، مرجع سابق، 2018، ص:182.

1-2- معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس مال المخاطر في الجزائر

رغم نشاط بعض شركات راس مال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تم ذكرها آنفا إلا ان هذه الصيغة التمويلية كآلية مستحدثة لتمويل تبقى محدودة جدا في الجزائر واقتصر فقط على تمويل المشاريع الصناعية والخدمية والسياحية ولا يلبي الاحتياجات التمويلية لهذا القطاع خاصة إذا ما قورن ببعض الدول المجاورة على غرار تونس، وحسب تصريحات إطارات بعض الشركات المذكورة أعلاه، التي كانت خلال المقابلات الشخصية التي جمعنا معهم، فإن عملية التمويل عبر تطبيق رأس المال المخاطر تشوبها عدة معوقات في البيئة الجزائرية تتمثل في التالي:

- تأخر صدور الإطار القانوني الخاص برأس مال المخاطر؛
- غياب سوق مال فعال يحكم إجراءات التمويل برأس المال المخاطر؛
- غياب الثقة في التمويل عن طريق هذه التقنية من طرف أصحاب المؤسسات، حيث نجد أن أغلب أرباب العمل في الجزائر يلجؤون إلى الطرق الأخرى في ذلك؛
- التدخل في قرارات المؤسسة فتمثل شركات رأس مال المخاطر عبء على المشروع يرجع إلى تدخلها في الإدارة وفي اتخاذ القرار والتدخل في توجيه المشروع باعتبارها مالكة لجزأ من رأس المال، وهو ما يرفضه غالبية مالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تكتسي الطابع العائلي؛
- مشاكل متولدة عن تمويل المشاريع الوهمية، أو العميل الذي يطلب قرضا لتمويل مشروع لا ينطلق أبدا ثم بعد فترة يعلن إفلاسه؛

- استرجاع حصص المخاطرين في حالة نجاح المشروع بطلب مبالغ مبالغ فيها، تغطي وتقابل المجازفة التي قابلها المخاطرون وقت الانشاء، والتي كان من الممكن أن تعرضهم لخسارة كامل أموالهم التي يشاركون بها في المشروع؛

- نقص الوعي وعدم الفهم الجيد لهذه التقنية، إضافة إلى غياب روح المغامرة والمخاطرة؛

1-3- مقومات تفعيل صيغة التمويل برأس مال المخاطر في الجزائر

- تنشيط بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتخفيف شروط الإدراج، لتوفير خيار الخروج من رؤوس الأموال هذه المؤسسات عن طريق الاكتتاب؛

- تشجيع القطاع الخاص على إنشاء شركات رأس المال المخاطر وعدم اقتصرها على القطاع العام؛

- تهيئة المحيط التشريعي لشركات رأس مال المخاطر، من خلال تضمينها في القانون التجاري؛

- تشجيع الدولة على إنشاء شركات رأس مال المخاطر، كالقيام بتخفيضات جبائية ومنحها امتيازات؛

- إسناد مهمة الرقابة للجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB)، قد يؤثر سلبا على النشاط نظرا لبطء إجراءات هذا التنظيم، لذلك لابد من إنشاء هيئة متخصصة تعنى بتنظيم نشاط رأس مال المخاطر؛

- الاستثمار في تكوين يد عاملة مؤهلة كل حسب مجاله، مثل محللين ماليين ومسيرين اقتصاديين أكفاء لمرافقة المؤسسات الممولة، وكذا قانونيين متخصصين في الخصائص القانونية لهذا النمط التمويلي؛

- توسيع خدمات التي تقدمها صناديق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من ضمان القروض إلى ضمان مخاطر المساهمة في رأس المال، أو إنشاء صناديق خاصة تعنى بذلك؛

- تشجيع إنشاء الجمعيات المهنية لرأس مال المخاطر لما لها من دور تنظيمي وإعلامي، من خلال توعية المتعاملين الاقتصاديين بهذه التقنية التمويلية ومميزاتها؛

2- واقع التمويل بصيغة قرض الإيجار: لم يعرف قرض الإيجار في الجزائر إلا سنة 1996 من خلال القانون 09/96، حيث بدأت تؤدي هذه التقنية الجديدة دورا مهما في بعث عملية التنمية الاقتصادية في الآونة الأخيرة وخاصة عندما وفرت الدولة المحيط القانوني والمحاسبي لها.

1-2- مؤسسات قرض الإيجار في الجزائر: لقد تعددت وتنوعت المفاهيم والتعاريف التي أعطيت لهذه التقنية التمويلية، وعرف قرض الإيجار وفق التشريع الجزائري حسب الأمر 96/90 المؤرخ في 10 جانفي 1996 وفقا للمادة الاولى على أنه،¹ عملية تجارية ومالية يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، أو هو شركة تأجير مؤهلة قانونا ومعتمدة صراحة بهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب أشخاصا طبيعيين كانوا أو معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص.

¹ - بوعبد الله هببة، مرجع سابق، ص: 235.

1-2- مؤسسات قرض الإيجار في الجزائر: تعد مؤسسات قرض الإيجار قليلة في الجزائر مقارنة ببعض بباقي الدول التي تنشط فيها هذه المؤسسات، وعموما يمكن توضيح أهم المؤسسات في الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-26): أهم المؤسسات المانحة للتأجير في الجزائر.

المؤسسة المانحة لقرض الإيجار	سنة الاعتماد	رأس المال الاجتماعي
الشركة العربية للإيجار المالي ALC	2002	3.500.023.744.00 دج
الشركة المالية للاستثمارات، المساهمة والتوظيف SOFINANCE	2001/01/09	05 مليار دج
الجزائرية المغاربية للإيجار MLA	2005/10/18	01 مليار دج
إيجار ليزينغ الجزائر	ديسمبر 2009	3.5 مليار دج
الشركة الوطنية للإيجار SNL	2010/07/26	3.5 مليار دج
الجزائر إيجار El DjazairIjar	2012/08/02	3.5 مليار دج

المصدر: جدول معد من الباحث انطلاقا من المواقع الالكترونية للشركات.

ويجب أن تأخذ شركات القرض الإيجاري الشكل القانوني "شركة مساهمة فقط" وأن يصل رأسمالها الاجتماعي على الأقل 100 مليون دج، وتجدر الإشارة إلى أن هناك مؤسسات مالية أخرى تقوم بمنح قرض الإيجار ممثلة في مجموعة من البنوك على غرار، بنك البركة الجزائري، بنك السلام، بنك الإسكان الجزائر (Housing Bank Algérie)، BNP Paribas، Natexis، AGB، وسوسيتي جنيرال (SGA).

1-3- تطور سوق الإيجار في الجزائر: شهد سوق قرض الإيجار تطورا ولكن بوتيرة متواضعة والجدول الموالي يظهر تطور هذه السوق خلال ستة سنوات متتالية.

الجدول رقم (4-27): تطور سوق الإيجار في الجزائر خلال الفترة 2011-2016 (الوحدة: مليون دج)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
18.692	15.884	12.898	10.646	10.858	10.251	SGA
12.200	13.000	10.880	9.060	7.550	6.200	PNB Paris Bas
9.069	7.402	7.568	7.136	7.007	6.378	MLA
5.138	4.933	4.182	4.272	3.505	3.166	SOFINANCE
5.407	4.326	3.248	2.001	1.012	/	SNL
350	419	348	124	/	/	AGB

المصدر: سلمى شهيبي، امير عزاوي، مرجع سابق، 2018، ص: 137.

ويتضح من الجدول أعلاه أن حجم التمويل بقرض الإيجار في وتيرة تصاعدية من سنة لأخرى إلى غاية نهاية سنة 2016، أين كانت فيه الحصة السوقية الأكبر لبنك سوسيتي جنيرال بنسبة 29% من مجموع الحصة السوقية وبمبلغ قدر ب 18698 مليون دج وهو مبلغ مهم اعتبارا أنه جزء من نشاط البنك، وبعده مباشرة بنك PNB ParisPas، بنسبة 20% من مجموع الحصة السوقية لسنة 2016، بحصة قدرت

ب12200 مليون دج بينما حققت الجزائرية المغاربية للإيجار حصة ب9069 مليون دينار وبنسبة18% من إجمالي الحصة السوقية لسنة 2016.

أ- الشركة المغاربية للإيجار المالي MLA: هي شركة ذات أسهم مختصة في الاعتماد الإيجاري، أسست سنة 2006 برأس مال قدره 3.5 مليار دج، بمساهمة من، التونسية للإيجار المالي ب30%، بنك أمان التونسي بنسبة 40.7%، الصندوق الهولندي للاستثمار 7.5%، الشركة المالية الدولي 10%، وباقي المساهمة من الوكالة الفرنسية للتنمية.

وتعتبر MLA ، احد أهم شركات الإيجار المالي في الجزائر، حيث ومنذ تأسيسها إلى غاية نهاية سنة 2017 تمكنت الشركة من تمويل عدة مشاريع، سيما الصغيرة والمتوسطة حيث بلغ إجمالي التمويلات 72 مليار دج.

ب- الشركة الوطنية للإيجار المالي SNL: أنشئت سنة 2010 برأسمال 3.5 مليار دج، بمساهمة من بنكي التنمية المحلية BDL، والبنك الوطني الجزائري BNA ، وهي شركة مختصة في الاعتماد الإيجاري، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيما أصحاب المهن الحرة، وتستثنى من التمويل المؤسسات الناشئة، والتي لم يقل عمرها عن السنتين، وتمثل الشركة 8% من سوق الإيجار المالي في الجزائر، بلغ إجمالي المؤسسات الممولة من قبل الشركة منذ إنشائها وحتى نهاية السداسي الأول من سنة 2017، ما يعادل 300 مؤسسة، في حين بلغ إجمالي التمويل 5 مليار دج.

1- معوقات تطبيق قرض الإيجار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد حجم التمويل بصيغة قرض الإيجار ضئيل جدا، حيث لا تتجاوز مساهمته 1% في تمويل الاقتصاد، وتكاد تنعدم مساهمته في تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل قلة شركات العاملة في الجزائر، وبعض المعوقات التي تحول دون طلب المؤسسة لهذه الصيغة التمويلية ومنها:

- ارتفاع تكلفته مقارنة بمصادر التمويل التقليدية؛
- عدم وجود إعفاءات أو تحفيزات ضريبية للمؤسسة بموجب التمويل بهذه الصيغة، سيما الرسم على النشاط المهني، الضريبة على القيمة المضافة؛
- تحمل المؤسسة المالية لمساهمة مالية معتبرة نوع ما في بداية عقد الإيجار تتراوح بين 10% و30%، من قيمة الأصل؛
- ارتفاع أسعار الفائدة المطبقة على القروض الإيجارية الممنوحة من قبل شركات الإيجار، حيث وصلت في بعض الشركات على غرار شركة (SOFINANCE) 15%، مما أثر سلبا على استعمال هذه الصيغة؛
- تحمل المؤسسة لأي تبعات خصوصا تلك المتعلقة بالتأخر في تسليم الأصل المستأجر؛
- ضعف الثقافة التسييرية لمعظم مسيري هذه المؤسسات وجهلهم بميزات هذه الصيغة التمويلية؛

2- مقومات تعزيز قرض الإيجار في تمويل المؤسسات

لكي تؤدي تقنية قرض الإيجار دورها بفعالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وجب العمل على:

- مراجعة شروط منح التمويل، خاصة ما تعلق بأسعار الفائدة المطبقة على القروض الإيجارية؛
 - تشجيع إنشاء الشركات متخصصة في تقديم خدمات قرض الإيجار، من أجل خلق المنافسة سعيا لتخفيف تكلفة هذه الخدمة التمويلية خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - تفعيل التعاون بين شركات قرض الإيجار العاملة في الجزائر وبعض الشركات الرائدة في العالم لاكتسابها الخبرة اللازمة؛
 - تنويع القروض الإيجارية الممنوحة من قبل شركات قرض الإيجار في الجزائر، لإعطاء فرصة أكبر للاستفادة من هذه التقنية من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة قرض الإيجار التشغيلي الذي يعطي فرصة للمؤسسة المستأجرة للتخلص من الأصل حال حدوث تطور تكنولوجي؛
 - تنويع قطاعات النشاط في منح التمويل من قبل شركات الإيجار، ومنح فرصة للمؤسسات الصناعية لمنح فرص أكبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستفادة من هذا النوع من التمويل؛
 - العمل على منح الامتيازات الضريبية لشركات الإيجار للعمل على زيادة عددها واستمراريتها؛
 - تفعيل العمل التحسيني والإعلامي للتعريف بتقنية التمويل بقرض الإيجار وإيجابياتها للمؤسسة.
- المطلب الثاني: واقع بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وعقد تحويل الفاتورة.**

رغم استحداث السوق الثانية منذ ما يقارب ثماني سنوات إلا أن هذه السوق تشهد ركودا واضحا واقتصر على تواجد مؤسسة واحدة، بينما لا تعرف جل المؤسسات عقد تحويل الفاتورة كصيغة تمويلية.

1- واقع بورصة المؤسسات الصغيرة في الجزائر: تعد بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بديلا تمويليا مستحدثا ومهما حيث يعقد عليها آمالا كبيرة وعريضة في تمويل هذا النوع من المؤسسات وتم فتح صحن بورصة الجزائر أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من التمويل المباشر، ونحاول معرفة هذا المصدر التمويلي المهم وواقع تطبيقه في الجزائر.

1-1- حصيلة نشاط بورصة الجزائر: يقتصر مجمل نشاط بورصة الجزائر في خمس مؤسسات هي (اليناس للتأمينات مجمع صيدال، المركب السياحي الأوراسي، مؤسسة رويبة للمشروبات ومؤسسة بيو فارم)، بعد أن كان عدد المؤسسات المدرجة سنة 2008 يبلغ 09 مؤسسات.

الجدول رقم (4-28): المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر الى غاية مارس من سنة 2019 (سوق الاسهم)

الشركة المدرجة	الرمز	القطاع	عدد الاسهم	القيمة الاسمية دج
اليناس للتأمينات	ALL	التأمينات	5 804 511	200
ان سي أ رويبة	ROUI	الصناعة الغذائية	8 491 950	100

250	6 000 000	الفندقة	AUR	م.ت.ف.الاوراسي
250	10 000 000	الصناعة الصيدلانية	SAI	صيدال
200	25 521 875	الصناعة الصيدلانية	BIO	بيوفارم
100	1 159 300	السياحة	AOM	اوام انفست

المصدر: موقع بورصة الجزائر <http://www.sgbv.dz/> أطلع عليه بتاريخ: 2019/08/17.

كما يبين الجدول أعلاه كل المؤسسات المدرجة هي مؤسسات كبيرة عدا مؤسسة واحدة صغيرة ومتوسطة هي مؤسسة أوام انفست وهي شركة مساهمة متخصصة في دراسة وتطوير وتشغيل المشاريع السياحية، وتم إدراجها حديثا بتاريخ 2018/12/12، مما يثبت أن حجم سوق بورصة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يكاد يكون معدوما ولا يلبي الاحتياجات التمويلية لهذا القطاع رغم استحداث السوق الثانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ ما يقارب ثماني سنوات.

1-2- معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى بورصة الجزائر

- رغم استحداث بورصة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ سنة 2012 ، إلا أن هذه السوق تضم مؤسسة واحدة مثلما تم الإشارة إليه، ويعود ذلك لجملة من المعوقات سواء تعلق الأمر بالمحيط المالي والإداري، أو متعلق بالمؤسسة بحد ذاتها، لعل أبرزها مايلي:
- أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هي مؤسسات خاصة في شكل شركات ذات مسؤولية محدودة، شركات أشخاص حيث لا يسمح لها بالدخول للاكتتاب؛
 - أكثر من 97% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هي مؤسسات مصغرة تكتسي صبغة الطابع العائلي، يصعب اقناع ملاك هذه المؤسسات تسجيلها بالبورصة ورفضها الاستجابة لمتطلبات الحوكمة والإفصاح بسبب ملكيتها العائلية؛
 - الطبيعة القانونية للمؤسسات (أغلبها في شكل شركات ذات مسؤولية محدودة، وذات أشخاص)، ومحدودية شكل شركات المساهمة مما يصعب إدراجها في البورصة؛
 - غياب ثقافة السوق المالي وضعف الترويج الإعلامي لها في ظل غياب إعلام اقتصادي متخصص يعمل على تشجيع ثقافة الادخار والتعريف بأهمية الاستثمار المالي مقابل نقشى ظاهرة الاكتناز؛
 - العراقيل الإدارية والتسيير البيروقراطية في مختلف الدوائر الحكومية وضعف المرونة في التعامل على غرار التأخر الكبير فيما يخص تفعيل التعاملات والمراسلات الإلكترونية؛
 - إجماع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الدخول لهذه السوق؛
 - ضعف خبرة مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كيفية التعامل مع هذه السوق؛
 - ضعف إقبال المستثمرين عن الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-3- مقومات تفعيل بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

- لعل الهدف من إنشاء بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو إنشاء أدوات تمويلية مستدامة لها، بهدف رفع قدرتها التنافسية، في ظل إحجام البنوك عن منح التمويل اللازم لهذا النوع من المؤسسات لأسباب تم تفصيلها سابقا، وإن تفعيل وتنشيط هذه السوق يكمن فيمايلي:
- وجوب تشجيع وتوعية المستثمرين الصغار لدخول هذه السوق لما لها من ميزات تعود كقوة المخاطرة فيها، كما أن قيمة الأموال التي يمكن تداولها في هذه المشروعات هي في متناول المستثمرين الصغار؛
 - ضرورة مراجعة شروط دخول المؤسسات لهذه السوق، كالطبيعة القانونية للمؤسسات، على اعتبار أن جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هي مؤسسات مصغرة يكتسبها الطابع العائلي؛
 - تخفيف شروط إدراج هذه المؤسسات أكثر خاصة ما تعلق بفتح رأسمال المؤسسة بنسبة 10% من رأس مال المؤسسة ففي غياب الثقافة البورصية قد لا تستطيع المؤسسة الوفاء بهذا الشرط؛
 - كما أن نجاح هذه السوق مشروط بتوفر الشفافية، أي أن تتوفر للمستثمر المعلومات الكاملة للأسهم التي يتم طرحها في هذه السوق، إضافة إلى تحقيق الإفصاح التام عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقيدة في هذه السوق؛
 - إعادة تفعيل برامج الخصوصية لبعض الشركات العمومية إذ تعد البورصة أحسن مجال لفتح رأس مال هذه المؤسسات وفق مبادئ الشفافية؛
 - ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال بورصة هذه المؤسسات.

2- واقع تطبيق عقد تحويل الفاتورة في الجزائر

سع المشرع الجزائري لتجسيد عقد تحويل الفاتورة وتنظيمها قانونيا بغرض تطوير نظام التمويل، نظرا لأهمية هذه التقنية في عملية التمويل وتحصيل خاصة في مواجهة مشكل نقص السيولة المالية لدى المؤسسة، وقد تجسد ذلك من خلال القانون التجاري المعدل والمتمم الصادر سنة 1993.

وحسب المادة 543 من المرسوم التشريعي رقم 08/93 والمؤرخ في 25/04/1993، عُرف عقد تحويل الفاتورة في الجزائر على أنه: ¹ "عقد تحل بمقتضاه شركة متخصصة تسمى "العميل"، محل زيونها المسمى "المتنازل له"، عندما تسدد فوراً لهذا الأخير المبلغ التام لفاتورة لآجل محدد ناتج عن عقد، وتتكفل بتبعية عدم التسديد مقابل أجر".

ويترتب عن تحويل هذه الديون التجارية نقل كل الضمانات التي كانت تتضمن تنفيذ الالتزامات لفائدة العميل "المؤسسة المتخصصة"، كما ينضم كل من العميل والمتنازل عنه بكل حرية وعن طريق الاتفاق الكيفيات العملية لتحويلات الدفعات المطابقة لحواص التنازل.

¹ - المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25/04/1993، المعدل والمتمم للأمر 75-59 المؤرخ في 26/09/1975 والمتضمن القانون التجاري الجزائري، الجريدة الرسمية، عدد 27، الصادر بتاريخ 27/04/1993، ص: 06.

كما يمكن للمؤسسة المتخصصة والتي تمارس الفواتير أن تضمن عدد من الخدمات المصرفية الأخرى وذلك وفقا للإمكانات المتاحة لها والتي يمكن تلخيصها في:

- تمويل مبيعات المؤسسات وفق فرع النشاط من 70% إلى 90% من مبلغ الفواتير المدفوعة للموردين قبل الآجال المحددة للتسديد.

- مسك حسابات ودفاتر المؤسسة من طرف المؤسسة المتخصصة في تحويل الفاتورة؛

- تقديم معلومات تجارية مكملة عن السوق في شكل نصائح ومعلومات إحصائية عن تطور وواقع النشاط الاقتصادي لقطاع الأعمال لصالح المؤسسات الاقتصادية.

لكن من الناحية التطبيقية ورغم مرور عدة سنوات على صدور القانون الذي يقر استعمال هذه الصيغة التمويلية يبقى عقد تحويل الفاتورة غير مستعمل في الجزائر، بالرغم من التطور الكبير الذي شهدته كثير من البلدان المتطورة وحتى النامية مثل رومانيا والمكسيك وسنتطرق إلى هذه التجارب في الفصل الثالث من البحث، غير أن التطلع لتطوير هذه الصيغة يبقى وارد في ظل سعي عدد من المؤسسات الأجنبية التي تمارس هذه الصيغة لفتح فروع لها في الجزائر.

المطلب الثالث: التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومقومات تطويره.

تعد الجزائر من الدول السبّاقة في فتح وكالات للبنوك الإسلامية، ويعود ذلك إلى صدور قانون النقد والقرض 10-90 والذي سمح بإنشاء بنوك خاصة سيما البنوك الإسلامية، إلا أن هذا لم يؤدي إلى تطور نشاطها، فإلى غاية نهاية سنة 2019، نجد سوى بنكين إسلاميين هما بنك البركة وبنك السلام.

1- تجربة بنك البركة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعد بنك البركة أول بنك إسلامي في الجزائر أنشأ بتاريخ 20 ماي 1991، برأس مال مختلط مقداره 500 مليون دج، بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري بنسبة 44%، ومجموعة البركة المصرفية من البحرين بنسبة 56%، والجدول الموالي يبين مساهمة بنك البركة في تمويل مختلف المشاريع.

الجدول رقم (4-29): حجم تمويلات بنك البركة خلال الفترة (2012-2016). (الوحدة: مليون دج)

	2012	2013	2014	2015	2016	المجموع
الإجارة	16737	15927	29715	43877	54716	160972
المساومة	21941	26193	32442	35619	31854	148049
السلم	5762	6638	9503	8423	11200	41526
المراوحة	11712	6002	4026	3873	9121	34734
الاستصناع	1052	878	742	694	797	4163
المشاركة	9	68	76	33	9	195
المجموع	57213	55706	76504	92519	107696	389638

المصدر: الباحث انطلاقا من وثائق داخلية للبنك.

من الجدول السابق نلاحظ تضاعف حجم التمويلات بين سنتي الدراسة، أين ارتفعت من 57213 مليون دج سنة 2012 إلى 107699 مليون دج سنة 2016، مع ملاحظة أن التمويلات في الإجارة والمساومة والسلم تمثل وحدها ما يقارب 90% من مجموع التمويلات المتراكمة، وهي الصيغ الأكثر ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما تمثل صيغ الإستصناع، المراجعة والمشاركة ما يقارب 10% من مجموع التمويلات المتراكمة حتى 2016.

2- تجربة بنك السلام: تم إنشاءه بتاريخ 2006/06/08، برأس مال اجتماعي قدره 7.2 مليار دج، وتم رفعه سنة 2010 إلى 10 مليار دج، أنطلق نشاط البنك في 2008/10/20، يقدم البنك خدمات بنكية كقبول الودائع، تحويل الأموال في الداخل والخارج، خدمات مصرفية عن بعد وغيرها، وأخرى تمويلية سيما تمويل المشاريع بصيغ التمويل الإسلامية كالمراجعة، المشاركة... وغيرها¹.

- **مساهمة بنك السلام في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** قام بنك السلام منذ تأسيسه بمنح تمويلات متعددة للأشخاص والمؤسسات وفقا لصيغ التمويل الإسلامية المختلفة، ونتيجة للوضع الاقتصادي والمالي الصعب الذي عرفته الجزائر خلال سنة 2017، تم تركيز الجهد على استقطاب ما يعادل 200 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط في قطاع الصناعة والصناعة التحويلية، أين سجلت عمليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قفزة نوعية، حيث انتقلت من 2.5 مليار دج سنة 2016 إلى ما يقارب 42 مليار دج سنة 2017².

الجدول رقم (4-30): حجم تمويلات بنك السلام خلال الفترة (2012-2018). (الوحدة: مليون دج)

المجموع	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
146722	27992	18866	18477	18827	20358	23363	18839	مرابحات وبيع آجلة
54120	27496	13244	5772	3094	907	2459	1148	سلم
27311	12893	8071	2575	494	1986	972	320	إجارة
14698	5848	5185	3665	-	-	-	-	مضاربات ومشاركات
5410	1930	1180	284	769	568	425	254	استصناع
247811	76159	46546	30773	23184	23819	27219	20111	المجموع

المصدر: الباحث انطلاقا من وثائق داخلية للبنك.

يتضح من الجدول أعلاه النمو المطرد لمحفظة القروض من سنة لأخرى، إذ ارتفعت أكثر من ثلاث أضعاف بين سنتي الدراسة، لكن ما يلاحظ أن أغلب التمويلات كانت في صيغ البيع بنسبة قاربت 60% من التمويلات متراكمة حتى سنة 2018، نتيجة تأخر البنك في اعتماد صيغ المضاربة والمشاركة إلى غاية سنة 2016، رغم أن نسبة التمويل لم تتعدى 6% من إجمالي التمويلات متراكمة.

¹ - موقع بنك السلام الجزائر، www.alsalamalgeria.com.

² - بنك السلام، التقرير السنوي، 2017، ص: 10.

3- تجربة الجزائر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة صندوق الزكاة

يعتبر صندوق الزكاة من المصادر التمويلية المهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال استثمار أمواله في مشاريع جد مهمة وبعد النجاح الكبير التي حققتها الكثير من الدول وخاصة الإسلامية منها على غرار تجربة السودان، حاولت الجزائر أخذ العبرة من خلال الإسراع في إنشاء صندوق الزكاة مهمته التكفل بجمع مبالغ زكاة ثم توزيعها على مستحقيها سواء في صيغة مبالغ نقدية توزع على الفقراء والمحتاجين أو قروض تمنح للشباب البطل لإنشاء المؤسسات المصغرة وفق صيغة القرض الحسن.

3-1- تعريف صندوق الزكاة الجزائري

مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد ويتشكل الصندوق الذي تأسس سنة 2003 من ثلاث مستويات تنظيمية¹:

أ- **اللجنة القاعدية**: تكون على مستوى كل دائرة ومهمتها في تحديد المستحقين للزكاة على مستوى الدائرة وتتكون لجنة مداولتها من، رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء، الأعيان وممثلين عن المزكين.

ب- **اللجنة الولائية**: وتكون على مستوى كل ولاية، وتوكل لها الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، بعد القرار الابتدائي الصادر من اللجنة القاعدية وتتكون لجنة مداولاتها من، رئيس الهيئة الولائية، إمامين الأعلى درجة في الولاية، رئيس المجلس العلمي للولاية، كبار المزكين، محاسب، مساعد اجتماعي، رؤساء اللجان القاعدية.

ج- **اللجنة الوطنية**: نجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة والذي يتكون من رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية، أعضاء الهيئة الشرعية ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، كبار المزكين، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بالصندوق.

3-2- دور صندوق الزكاة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة: عرفت الحصيلة الإجمالية لزكاة الأموال وزكاة الفطر ارتفاعا مطردا من سنة لأخرى والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (4-31): تنامي الحصيلة الوطنية لزكاة الأموال خلال الفترة 2003-2017

السنة	زكاة الفطر	زكاة المال	زكاة الزروع والثمار	المجموع
2003	25.728.172.50	30.394.399.45	0.00	56.122.571.95
2004	114.916.162.00	108.370.579.98	16.567.254.00	239.853.995.98
2005	172.171.989.66	335.761.165.55	723.396.54	508.656.551.75

¹ - موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، <http://www.marw.dz/index.php> (تم الإطلاع عليه بتاريخ 2019/04/23).

686.440.187.46	32.119.363.76	439.099.934.34	215.220.889.36	2006
732.514.125.32	38.843.446.56	435.507.262.68	258.163.416.08	2007
654.124.964.35	43.115.432.98	370.048.773.87	240.960.757.50	2008
936.665.237.40	42.147.194.17	589.548.578.23	304.969.465.00	2009
899.192.808.57	40.497.584.83	536.621.104.24	322.074.119.50	2010
1.199.129.470.74	44.430.159.57	781.299.800.17	373.399.511.00	2011
1.306.887.101.54	60.703.409.74	801.478.212.80	444.705.479.00	2012
1.300.908.565.34	75.804.974.05	779.147.643.48	445.955.947.81	2013
1.318.614.068.68	76.747.250.58	804.303.736.90	437.563.081.20	2014
1.251.113.386.08	91.711.538.40	685.984.292.68	473.417.555.00	2015
1.267.174.889.67	73.139.529.73	678.716.480.94	515.318.879.00	2016
1.402.333.348.81	115.757.831.10	721.053.537.62	565.521.980.09	2017
13.759.731.273.64	752.308.366.01	8.097.355.502.93	4.910.087.404.70	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معلومات ووثائق من وزارة الشؤون الدينية والاوقاف.

يبين الجدول أعلاه بوضوح تنامي الحصيلة الوطنية للزكاة من سنة الى اخرى، حيث بلغت سنة 2003 ما يزيد عن 56 مليون دينار لتتضاعف أربع مرات في السنة الموالية أين فاقت مبلغ 239 مليون دينار لتفوق سنة 2017 مبلغ 1402 مليون دينار، وهو مبلغ وإن لم يرقى للحصيلة الحقيقية لصندوق الزكاة الا أنه كفيل بتمويل جزء من المشاريع المصغرة المحدثّة من قبل الشباب في إطار السياسة الوطنية لخلق المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

أما بخصوص استثمار أموال الزكاة لتقديم قروض حسنة للشباب لتمويل مشاريعهم المصغرة، فإنه تم توقيع اتفاقية بين وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وبنك البركة في 2004، أين يصبح البنك وكلاء تقنيا لها في مجال استثمار أموال الزكاة وتم إنشاء صندوق استثمار أموال الزكاة، حيث وبموجب الاتفاقية قام الصندوق بتخصيص ما نسبته 37.5% من موارده، لتقديم قروض حسنة للشباب لتمويل مشاريعهم المصغرة، فمنذ نشأة صندوق الزكاة قام بتمويل 6945 مشروع مصغر وفق صيغة القرض الحسن بقيمة اجمالية تقدر بحوالي 1.38 مليار دينار جزائري وهذا خلال الفترة الممتدة من (2003-2012)، والجدول الموالي يوضح لنا تطور المشاريع الممولة عن طريق صندوق الزكاة¹:

¹ - بن عزة هشام وبوثلجة عبد الناصر، مرجع سابق، جوان 2018، ص: 330.

الجدول رقم (4-32): تنامي الاستثمار في صندوق الزكاة خلال الفترة 2003-2012

السنة	عدد طلبات	عدد المشاريع الممولة	نسبة التغطية
2003	7	7	100%
2004	1193	186	16%
2005	1786	516	29%
2006	2167	731	34%
2007	1855	814	44%
2008	1951	654	34%
2009	2073	716	35%
2010	2602	858	33%
2011	3447	1125	33%
2012	5077	1338	26%
المجموع	22158	6945	31%

المصدر: بن عزة هشام ويولجة عبد الناصر، مرجع سابق، 2018، ص: 330

كما نلاحظ من الجدول أن عدد المشاريع الممولة من قبل صندوق الزكاة في ارتفاع مستمر، حيث ارتفع عددها من 186 مشاريع سنة 2004 الى 516 مشروع سنة 2005 بينما بلغ 731 مشروع سنة 2006 بزيادة تقدر ب 42% ليحدث تراجع في عدد المشاريع الممولة خلال سنة 2008، بينما بلغ 1338 مشروع ممول سنة 2012، وهو رقم مهم، رغم أنه لا يرقى لمستوى التطلعات بخصوص هذا الصندوق الذي يفترض أن يمول الكثير من المشاريع المصغرة إذا لقي الدعم الكافي من السلطات العليا في البلاد من خلال إعادة هيكلته وتنظيمه.

هذا ويعد نشاط التمويل الإسلامي في الجزائر متواضع جدا، سواء من حيث عدد المؤسسات، أو من حيث حجم أصول هذه المؤسسات والذي لم يتجاوز 1.9% من إجمالي النشاط المصرفي ويكاد ينعدم بالنسبة لحجم التمويل المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرجع هذا لعدة أسباب يمكن ايجازها في خضوع البنوك الإسلامية لنفس الشروط والقوانين المنظمة للبنوك التقليدية، إضافة إلى تأخر تفعيل القانون المنظم للصيرفة الإسلامية في الجزائر، حيث صدر مؤخرا في 2020/03/15 القانون المنظم لها أين تم اعتماد ثمانية منتجات إسلامية، وكمرحلة أولى فتح نوافذ على مستوى بعض وكالات البنوك التجارية على أن تعمم العملية على الوكالات الأخرى على مستوى 48 ولاية، فيما شرع البنك الوطني الجزائري مؤخرا رسميا في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية أين تم طرح أربعة منتجات تمويلية، إحداها متعلقة بالإجارة المنتهية بالتمليك موجهة للمهنيين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رغم هذا يبقى اقبال الأفراد والمؤسسات على هذه المنتجات ضعيف بسبب ارتفاع هامش ربح هذه المنتجات من جهة، واعتقاد

البعض في أنها منتجات وتمويلات ربوية وغير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، في ظل عدم التعريف الجيد بهذه الصيغ.

4- مقومات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر

يعد التمويل الإسلامي من البدائل التمويلية المهمة في الجزائر خاصة في ظل وجود كتلة نقدية هامة خارج القطاع الرسمي والذي قدرت حسب بعض الإحصائيات بأكثر من 40 مليار دولار، وفي ظل افتقار جل البنوك الجزائرية للسيولة اللازمة، ولتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر نرى أنه لا بد من:

- التسويق لصيغ التمويل الإسلامي من خلال تنظيم الأيام الإعلامية والندوات المفتوحة موجهة للأفراد والمؤسسات للتعريف الجيد بهذا التمويل؛

- العمل على توسيع فتح بنوك متخصصة في الصيرفة الإسلامية وعدم الاقتصار على بنك أو بنكين لخلق المنافسة وتنويع المنتجات؛

- العمل على تقليص حجم السوق الموازي والاقتصاد غير الرسمي الذي يغذي المنافسة غير الشريفة ويهدد عنصر الثقة الذي تقتضيه عملية تطبيق الصيغ الإسلامية القائمة على المشاركة؛

- العمل على تكوين إطارات مختصة في العمل المصرفي الإسلامي سواء من خلال الإلمام بالأحكام الشرعية وفقه المعاملات الإسلامية، أو الجانب المالي والمصرفي لمختلف هذه الصيغ.

المبحث الرابع: واقع التمويل من وجهة نظر مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بعد التطرق إلى واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفق ما توفر من معطيات وإحصائيات سواء التمويل البنكي أو واقع بعض البدائل التمويلية المستخدمة سنحاول في هذا الجزء من الدراسة استطلاع رأي عينة من مسيري هذه المؤسسات بولاية المسيلة حول رؤيتهم لهذا الواقع التمويلي وأهم معوقاته وسبل ترقيته.

المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية

تم التطرق في هذا الجزء من البحث إلى تقديم عينة الدراسة إضافة إلى أدوات جمع المعلومات، إضافة إلى صدق وثبات الدراسة إضافة إلى أساليب المعالجة الإحصائية.

1- عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من 80 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ممن تم توصل إليها في ولاية المسيلة بغية تحليل رؤيتهم لواقع تمويل البنكي وأهم معوقاته وكذا واقع البدائل التمويلية ومقومات ترقيتها. تم توزيع 80 استبيان على عدد من المؤسسات بولاية المسيلة، تم استرجاع 54 منها وأُخضعت للتحليل الإحصائي، فيما تم استبعاد 26 منها 20 لعدم استرجاعها، و 6 الباقية لعدم صلاحيتها.

2- أدوات جمع البيانات

لتحقيق جزء من أهداف الدراسة تم صياغة الاستبيان بالاستعانة بأدبيات الدراسة، إضافة إلى الدراسات السابقة دون أن ننسى استشارة بعض المختصين في المجال لاسيما أساتذة في التخصص، وللتذكير مر الاستبيان على مراحل قبل الوصول على شكله النهائي تتمثل في:

- الإطلاع على الدراسات السابقة والمثابفة المتعلقة بموضوع الدراسة؛
- بناء عبارات الاستبيان؛

- عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المحكمين والمختصين لإبداء رأيهم وتعديل ما يلزم؛
- إعادة صياغة الاستبيان بعد الإطلاع على آراء المحكمين والقيام بالتعديلات وكان في شكل 30 سؤال؛
- توزيع الاستبيان على مسيري المؤسسات، حيث أجاب 54 مسير على الاستبيان، موزعة على جزأين:
- الجزء الأول: يتضمن هذا الجزء المعلومات الوظيفية للمسير والمؤسسة، من حيث نوع المؤسسة وعمرها، المستوى التعليمي للمسير والخبرة في الميدان وغيرها.

- الجزء الثاني: شمل محورين، محور أول ضم مجموعة من الأسئلة حول التمويل البنكي ومعوقاته، ومحور ثاني تعلق بواقع استخدام البدائل التمويلية من قبل هاته المؤسسات وسبل النهوض بها.

- المحور الأول: التمويل البنكي ومعوقاته

يشمل الأسئلة من (11-19) ويتعلق هذا المحور بمدى لجوء عينة المؤسسة للقروض البنكية من عدمه، ودرجة تغطيته للاحتياجات التمويلية للمؤسسة، إضافة إلى عرض أهم معوقات الحصول عليه بالشكل الكاف مع تحليل سبل ترقيته هذا النوع من التمويل من وجهة نظر مسيري عينة المؤسسات.

- المحور الثاني: واقع البدائل التمويلية ومقومات ترقيتها.

يضم الأسئلة من (20-30) ويتعلق هذا المحور بمدى لجوء عينة الدراسة لصيغ وبدائل التمويل البنكي كصيغ قرض الإيجار، رأس مال المخاطر، السوق المالية الثانية، وأهم معوقات عدم اللجوء لهذه البدائل من وجهة نظر المسيرين، إضافة إلى سبل تطوير هذه البدائل من وجهة نظرهم.

3- صدق أداة الدراسة: يعد الصدق من أهم شروط المقياس وفقدان هذا الشرط يعني عدم صلاحيته، ويعني الصدق قدرة الأداة على ما وضعت لأجل، وقد تم التأكد من ذلك من خلال.

3-1- الصدق الظاهري: تم مراجعة الاستبيان من قبل مجموعة من الأساتذة مختصين في مجال البحث العلمي وفي التخصص، كانت النتيجة إبداء جملة من الملاحظات اشتملت على تعديل بعض عبارات الاستبيان سواء من حيث الصياغة لجعلها بسيطة ومفهومة للمسيرين، أو من حيث ترتيب الأسئلة وإلغاء بعضها ليتم ضبط الاستبيان في محورين بمجموع 30 سؤال في صورته النهائية.

3-2- صدق الاتساق الداخلي: بعد التأكد من الصدق الظاهري للأداة، تم الاعتماد على معيار آخر لصدق الاستبيان، ولهذا الغرض تم حساب معامل الارتباط بيرسون، والنتائج مبينة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-33): معامل الارتباط لمحاور الدراسة

المجالات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المحور 1	.7340**	دال عند 0.01
المحور 2	.8120**	دال عند 0.01

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

4- ثبات أداة الدراسة: يقصد بثبات أداة الدراسة الاستقرار في نتائج الاستبيان أي أنه يعطي نفس النتائج نسبيا لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة في ظل نفس الظروف والشروط، ولو تم توزيع نفس الاستبيان على نفس أفراد العينة عدة مرات وخلال فترات زمنية معينة تكون نفس الإجابات، حيث تم التحقق من ذلك من خلال معامل ألفا كرونباخ، حيث كان صدق ثبات المقياس المتبع بدرجة ثبات جيدة وبالتالي يصلح لاستعماله لهذه الدراسة مثلما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (4-34): معامل ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة

المجالات	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
المحور 1	9	0.737
المحور 2	11	0.820

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال مخرجات SPSS فيما يتعلق بمعامل كرونباخ ألفا للمحور الأول والمتعلق بالتمويل البنكي يتضح أنه يساوي 0.737 وهو مقبول إلى حد ما، وبلغ للمحور الثاني والمتعلق بواقع البدائل التمويلية 0.820 وهو مقبول إلى حد بعيد، وهي تفوق الحد الأدنى المطلوب لتحقيق شرط الثبات (0.6).
4- أساليب المعالجة الإحصائية: بعد جمع البيانات، قمنا بتفسيرها واستبدال العبارات بأرقام، وتمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخدام الأرقام، معامل الثبات ألفا كرونباخ، النسب المئوية، اختبار كاي تربيع للاستقلالية، وذلك باستخدام النظام الإحصائي (spss).

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية

يتم عرض نتائج الدراسة الميدانية المتواصل إليها حول وجهة نظر مسيري عينة المؤسسات حول التمويل البنكي وأهم معوقاته، إضافة إلى معوقات عدم إقبال المؤسسات على البدائل التمويلية كصعق قرض الإيجار، رأس المال المخاطر وبورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، وسبل ترقيةها من وجهة نظر المسيرين من جهة أخرى.

- تحليل البيانات الوظيفية لعينة الدراسة

نتناول في هذا الجزء البيانات العامة للعينة بالتعليق.

- نوع المؤسسة حسب الملكية: الجدول الموالي يظهر تصنيف عينة المؤسسات حسب الملكية.

الجدول رقم (4-35): تصنيف مؤسسات العينة حسب الملكية

النسبة المئوية	التكرارات	
3.7%	2	عامة
87%	47	خاصة
9.3%	5	صناعة تقليدية
100%	54	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول أعلاه أن 96.3% من المؤسسات المستجوبة هي مؤسسات خاصة، منها 5 مؤسسات تابعة لقطاع الصناعة التقليدية ، بينما 3.7% هي مؤسسات فقط عامة، وهو ما يتوافق تقريبا مع هيكلية هذه المؤسسات في الجزائر.

- نوع المؤسسة حسب طبيعتها: يبرز الجدول الموالي توزيع عينة المؤسسات حسب طبيعتها.

الجدول رقم (4-36): تصنيف عينة المؤسسات حسب طبيعتها

النسبة المئوية	التكرارات	
27.8%	15	مصغرة من (1-9) عمال
55.6%	30	صغيرة من (10-49) عامل
16.7%	9	متوسطة من (50-250)
100%	54	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول السابق أن مانسبته 55.6% من مؤسسات العينة كانت في شكل مؤسسات صغيرة، 27.8% مؤسسات مصغرة، و 16.7% مؤسسات متوسطة.

- تصنيف العينة حسب قطاع النشاط: وفيما يلي توزيع عينة الدراسة حسب قطاع لنشاط.

الجدول رقم (4-37): نوع المؤسسة حسب قطاع النشاط

النسبة المئوية	التكرارات	
27.8%	15	الخدمات
42.6%	23	الصناعة
25.9%	14	البناء والأشغال العمومية
1.9%	1	الزراعة
1.9%	1	التجارة
100%	54	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول السابق أن أغلب المؤسسات المستجوبة كانت في قطاع الصناعة 42.6%، يليها قطاع الخدمات بنسبة 27.8%، ثم قطاع الأشغال العمومية والري بنسبة 25.9%، بينما لا يمثل قطاعي الفلاحة والتجارة سوى 1.9% من المؤسسات لكل منهما.

- تصنيف المؤسسات حسب العمر: يبرز الجدول الموالي تصنيف عينة المؤسسات حسب عمرها.

الجدول رقم (4-38): تصنيف العينة حسب العمر

النسبة المئوية	التكرارات	
24.1 %	13	من (1-5) سنوات
24.1 %	13	من (5-10) سنوات
51.9 %	28	أكثر من 10 سنوات
100 %	54	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يظهر الجدول السابق أن أكثر من نصف المؤسسات المستجوبة مر على إنشائها أكثر من عشر سنوات ما نسبته 51%، هذا راجع ربما لسياسة الدعم التي أقرتها الدولة في خلق المؤسسات لتلك الفترة.

- مدى استفادة المؤسسة من الدعم: يظهر الجدول مدى استفادة مؤسسات العينة من دعم الدولة.

الجدول رقم (4-39): إطار إنشاء مؤسسات عينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرارات	
75.9 %	41	نعم
24.1 %	13	لا
100 %	54	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يبين الجدول السابق أن ما نسبته 75.9% من المؤسسات المستجوبة أنشأت في إطار دعم الدول عبر مختلف الآليات، أما الباقي 24.1% تم إنشاءها من طرف أصحابها بصفة حرة في غياب الدعم.

- أشكال الدعم: يظهر الجدول الموالي أشكال دعم إنشاء المؤسسات.

الجدول رقم (4-40): أشكال الدعم لعينة المؤسسات.

النسبة المئوية	التكرارات	
46 %	19	ANSEJ
34 %	14	CNAC
12 %	5	ANJEM
7 %	3	ANDI
100 %	41	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول السابق أن من بين 41 مؤسسة من العينة والتي استفادت من الدعم، أغلبها تم انشاءها في إطار ANSEJ بمجموع 19 مؤسسة، 14 مؤسسات في إطار CNAC، 5 في إطار ANJEM، و3 مؤسسات في إطار ANDI.

- **طبيعة المسير:** يتعلق الجدول الموالي بطبيعة مسيري عينة مؤسسات الدراسة.

الجدول رقم (4-41): طبيعة مسيري عينة المؤسسات.

النسبة المئوية	التكرارات	
83.3 %	45	مالك
16.7 %	9	موظف
100 %	54	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

تظهر نتائج الجدول السابق أن أغلب مسيري العينة هم ملاك لهذه المؤسسات، بنسبة 83.3%، بينما تعتبر 16.7% كموظفين، مايثبت ما تم تناوله سابقا حول الطابع العائلي لهذا النوع من المؤسسات.

- **المستوى التعليمي للمسير:** يظهر الجدول الموالي المستوى التعليمي لمسيري المؤسسات.

الجدول رقم (4-42): المستوى التعليمي لمسيري عينة المؤسسات.

النسبة المئوية	التكرارات	
3 %	3	أقل من ثانوي
17 %	17	ثانوي
63 %	34	جامعي
100 %	54	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يبين الجدول السابق أن ما يعادل 63% من مسيري عينة المؤسسات المستجوبة ذوو مستوى جامعي، 17% ذوو مستوى ثانوي، و3% دون مستوى ثانوي، وهو ما يبرز تركيز الدولة في منح الدعم في إنشاء المؤسسات في إطار الآليات المختلفة للشباب ذوو التكوين العالي خاصة أن أغلب المؤسسات كانت في إطار دعم الدولة.

- **خبرة المسير في الميدان:** يبين الجدول الموالي الخبرة الميدانية لمسيري عينة الدراسة.

الجدول رقم (4-43): الخبرة في الميدان لمسيري العينة

النسبة المئوية	التكرارات	
90.7 %	49	لا
9.3 %	5	نعم
100 %	54	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يبين الجدول أن الأغلبية الساحقة من مسيري مؤسسات العينة ليست لهم خبرة في الميدان ما يعادل 90.7%، بينما 9.3% فقط منهم يملكون خبرة في المجال، وهو ما يضع هذه المؤسسات في صعوبات تسييرية بسبب قلة خبرة مسيريهما رغم ارتفاع مستوى تكوينهم.

- مدى مواجهة مشاكل تمويلية: يوضح الجدول الموالي مدى مواجهة أفراد العينة لمشاكل تمويلية.

الجدول رقم (4-44): مدى مواجهة مشاكل تمويلية

النسبة المئوية	التكرارات	
98.1 %	53	نعم
1.9 %	1	لا
100 %	54	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يبرز الجدول السابق أن الأغلبية الساحقة من مسيري مؤسسات العينة أقرت بوجود صعوبات تمويلية بنسبة 90.7%، فيما ترى مؤسسة واحدة أنها لا تعاني من صعوبات تمويلية.

- مدى قبول إدخال شريك: يوضح الجدول الموالي قبول إدخال شركاء في المؤسسة.

الجدول رقم (4-45): الميل إلى المشاركة

النسبة المئوية	التكرارات	
24.1 %	13	نعم
75.9 %	41	لا
100 %	54	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يبين الجدول أن 75.9% من مؤسسات العينة ترفض إدخال شريك مما يبرز مرة ثانية الطابع العائلي لهذه المؤسسات من جهة، ويقلص أمامها فرص الحصول على البدائل التمويلية المختلفة. **ثانيا: تحليل محاور الاستبيان:** هنا يتم الإجابة على التساؤل الفرعي من خلال تحليل محاور الاستبيان من أجل الوقوف على عوائق البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- المحور الأول: التمويل البنكي ومعوقاته: يتم تحليل الأجوبة المتعلقة بالتمويل البنكي.

- طلب التمويل البنكي: يوضح الجدول مدى لجوء مسيري العينة لطلب القرض البنكي.

الجدول رقم (4-46): مدى اللجوء لطلب القرض البنكي للعينة

مستوى الدلالة 0.05	درجة الحرية	كا ² الجدولة	كا ² المحسوبة	النسبة المئوية	التكرارات	
دال	1	3.84	46.29	96.3 %	52	نعم
				3.7 %	2	لا
				100 %	54	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول أن كا² المحسوبة أكبر من المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الإجابة بنعم بنسبة قدرت ب 96.3%، أين يمكن اعتبار لجوء أفراد العينة للتمويل البنكي بنسبة كبيرة مرده إلى أن جل هذه المؤسسات أنشأت في إطار دعم الدولة.

- حالة الإجابة ب: لا يعود ذلك لسبب:

الجدول رقم (4-47): سبب عدم لجوء أفراد العينة للتمويل البنكي

النسبة المئوية	التكرارات	
100%	2	ربوية القرض
0%	0	صعوبة الحصول على القرض
0%	0	الخوف من عدم القدرة على التسديد
100%	2	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول السابق أن المؤسسات التي لم تلجأ لطلب القرض البنكي كان بسبب ربوية القرض.

- حالة الإجابة ب: نعم نوع القرض المطلوب:

الجدول رقم (4-48): نوع القرض البنكي المطلوب من المؤسسات

النسبة المئوية	التكرارات	
50%	26	طويل الآجل
21.1%	11	متوسط الآجل
28.9%	15	قصير الآجل
100%	52	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يظهر الجدول أن نصف المؤسسات التي لجأت لطلب القروض البنكية في التمويل كانت هذه القروض طويلة الآجل، بينما 28.9% كانت طلبات قروض قصيرة الآجل، فيما بلغت القروض المتوسطة نسبة 21.1%، ويرجع إلى أن جل المؤسسات أنشأت بدعم الدولة بمنح قروض تصل إلى 13 سنة.

- مساهمة التمويل البنكي لسد الاحتياجات التمويلية لمؤسسات عينة الدراسة: يوضح الجدول الموالي مدى تغطية القرض البنكي للاحتياجات التمويلية للمؤسسة.

الجدول رقم (4-49): تغطية التمويل البنكي لاحتياجات المؤسسة التمويلية

مستوى الدلالة	درجة الحرية	كا ² المجدولة	كا ² المحسوبة	النسبة المئوية	التكرارات	
0.05				94.2%	49	تغطية جزئية
				5.8%	3	تغطية كاملة
				100 %	52	المجموع
دال	1	3.84	42.66			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول أن كا² المحسوبة أكبر من الجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الإجابة بتغطية جزئية حيث أخذت بنسبة 94.2%، ورغم لجوء أغلب أفراد العينة للتمويل البنكي إلا أن هذا التمويل يغطي جزء من الاحتياجات التمويلية للمؤسسة فقط.

- مدى مواجهة صعوبات في طلب الحصول على القرض البنكي: يوضح الجدول الموالي مدى تغطية القرض البنكي للاحتياجات التمويلية للمؤسسة.

الجدول رقم (4-50): مدى مواجهة صعوبات في الحصول على القرض البنكي

مستوى الدلالة 0.05	درجة الحرية	كا ² الجدولة	كا ² المحسوبة	النسبة المئوية	التكرارات	
دال	1	3.84	50.07	98 %	51	نعم
				2%	1	لا
				100 %	52	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول أن كا² المحسوبة أكبر من الجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الإجابة بنعم بنسبة قدرت ب 98%، أين أن جل المؤسسات واجهت صعوبات مختلفة في الحصول على التمويل البنكي بمختلف صيغته.

- نوع معوقات الحصول على القرض البنكي: يوضح الجدول نوع المعوقات التي واجهت المؤسسة.

الجدول رقم (4-51): نوع معوقات الحصول على القرض البنكي للمؤسسات

مستوى الدلالة 0.05	درجة الحرية	كا ² الجدولة	كا ² المحسوبة	النسبة المئوية	التكرارات	
دال	4	9.48	81	19.80%	20	ضمانات مبالغ فيها
				11.88%	12	ارتفاع معدل الفائدة
				8.91%	9	قلة حجم التمويل الممنوح
				57.42%	58	طول مدة دراسة طلب القرض
				2%	2	رفض البنك التعامل مع المؤسسة
				100%	101	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول أن كا² المحسوبة أكبر من الجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الإجابة بطول مدة دراسة طلب القرض، أي أن 57.42% من المسيرين ترى أن معوقات حصولها على القرض البنكي هو طول الإجراءات الإدارية لمنح القرض، بينما يرى 19% منهم أن السبب يكمن في حجم الضمانات المطلوبة، فيما يرى 11.88% من أفراد العينة أن

أهم معوق هو ارتفاع معدل الفائدة على القرض، فيما يرى 8.91% أن أهم عائق هو قلة حجم التمويل الممنوح من البنوك وارتفاع المساهمة الشخصية لصاحب المؤسسة في المشروع.

- مدى مساهمة معوقات الحصول على القرض البنكي في البحث عن مصادر تمويل بديلة: يوضح الجدول الموالي مدى مساهمة المعوقات السابقة في الطلب على البدائل التمويلية.

الجدول رقم (4-52): مدى مساهمة معوقات الحصول على القرض في البحث عن مصادر تمويل بديلة

التكرارات	النسبة المئوية	كا2 المحسوبة	كا2 المجدولة	درجة الحرية	مستوى الدلالة 0.05
نعم	50	92.6 %	39.18	1	دال
لا	4	7.4 %			
المجموع	54	100 %			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول أن كا² المحسوبة أكبر من المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الإجابة بنعم بنسبة قدرت ب 92.6%، أي أن جل المؤسسات تقر بدور معوقات الحصول على القرض البنكي في البحث عن مصادر تمويلية بديلة.

- حالة الإجابة ب: نعم نوع البديل التمويلي الملائم:

الجدول رقم (4-53): نوع البديل التمويلي الملائم.

التكرارات	النسبة المئوية	
15	30%	قرض الإيجار
31	62%	التمويل الإسلامي
1	2%	رأس المال المخاطر
3	6%	البورصة
50	100%	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول أن كا² المحسوبة أكبر من المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الإجابة بالتمويل الإسلامي بنسبة قدرت ب 62%، أي أن 62% من المسيرين ترى في صيغ التمويل الإسلامي البديل الأمثل للتمويل البنكي، بينما يرى 30% منهم أن البديل الأمثل هو قرض الإيجار.

- سبب اللجوء لهذه البدائل التمويلية: يوضح الجدول الموالي سبب اللجوء لهذه المصادر التمويلية التي تم التطرق لها في السؤال السابق.

الجدول رقم (4-54): سبب اللجوء للبدائل التمويلية حسب رأي العينة

مستوى الدلالة 0.05	درجة الحرية	كا ² المجدولة	كا ² المحسوبة	النسبة المئوية	التكرارات	
دال	2	5.99	40.11	72.2 %	39	لا ريويتها
				24.1 %	13	سهولة الحصول عليها
				3.7 %	2	انخفاض تكلفتها مقارنة بالقرض
				100 %	54	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول أن كا² المحسوبة أكبر من المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الإجابة بلا ريويتها، حيث يرى 72.2% من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن سبب البحث عن البدائل التمويلية يعود لعدم تعاملها بالفوائد الربوية.

- إجراءات تسهيل نفاذ المؤسسات للتمويل البنكي من وجهة نظر مسيريها: يوضح الجدول الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل السلطات لتسهيل نفاذ المؤسسات للتمويل البنكي من وجهة نظر مسيريها. الجدول رقم (4-55): إجراءات تسهيل الحصول على التمويل البنكي من وجهة نظر المسيرين.

مستوى الدلالة 0.05	درجة الحرية	كا ² المجدولة	كا ² المحسوبة	النسبة المئوية	التكرارات	
دال	3	7.81	13.40	16%	15	تطبيق معدلات فائدة ميسرة على القروض
				8 %	7	اعتماد بنوك متخصصة في منح التمويل
				56 %	52	تسريع مدة دراسة طلب القرض
				20 %	19	تخفيف الضمانات وتكييفها ونوع المشروع
				100%	93	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول أن كا² المحسوبة أكبر من المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الإجابة بلا ريويتها، حيث يرى 56% من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن الإجراء الرئيس لتسهيل الحصول على التمويل البنكي هو تسريع مدة دراسة طلب القروض، فيما يرى 20% منهم أن تخفيف الضمانات وتكييفها ومردودية ونوع المشروع كفيلة بتسهيل إجراءات الحصول على التمويل، فيما يرى 8% من العينة بضرورة اعتماد بنوك ومؤسسات متخصصة.

- المحور الثاني واقع البدائل التمويلية وسبل ترفيقها: يتم تحليل واقع البدائل التمويلية.

- اللجوء للبدائل التمويلية: يوضح الجدول الموالي مدى حصول العينة على البدائل التمويلية خلافا للتمويل البنكي.

الجدول رقم (4-56): مدى الحصول المؤسسات على البدائل التمويلية.

	التكرارات	النسبة المئوية	المحسوبة كا ²	المجدولة كا ²	درجة الحرية	مستوى الدلالة 0.05
نعم	15	18%	18.96	3.84	1	دال
لا	39	72%				
المجموع	54	100%				

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول أن كا² المحسوبة أكبر من المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الإجابة ب: لا ، حيث أن 72% من مؤسسات العينة لم يتحصلوا على تمويلات خارج التمويل البنكي، فيما تحصل 18% منهم على البدائل التمويلية.

- حالة الإجابة ب :نعم نوع البديل التمويلي المطلوب:

الجدول رقم (4-57): نوع البديل التمويلي المطلوب.

	التكرارات	النسبة المئوية
قرض الإيجار	9	60%
التمويل الإسلامي	6	40 %
رأس المال المخاطر	0	0 %
البورصة	0	0 %
المجموع	15	100 %

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يوضح الجدول أنه من مجموع 15 مؤسسات التي تحصلت على تمويل خلافا للتمويل البنكي، 6 مؤسسات قامت بتمويلات وفق صيغ التمويل الإسلامي، فيما استفادت 9 مؤسسات من قرض الإيجار.

- أسباب توجه المؤسسة استخدام قرض الإيجار : يوضح الجدول سبب التوجه لقرض الإيجار.

الجدول رقم (4-58): أسباب توجه المؤسسة للتمويل بقرض الإيجار.

	التكرارات	النسبة المئوية	المحسوبة كا ²	المجدولة كا ²	درجة الحرية	مستوى الدلالة 0.05
قلة الضمانات المطلوبة	21	55 %	23.03	9.48	4	دال
انخفاض التكلفة	2	5 %				
لا رغبة التمويل	6	16 %				
حجم التمويل الممنوح	1	3 %				
سرعة الاجراءات	8	21 %				
المجموع	38	100%				

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول أن كا² المحسوبة أكبر من الجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الإجابة ب: قلة الضمانات، حيث أن 55% من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أرجعوا سبب لجوءهم للتمويل وفق صيغة قرض الإيجار لقلة الضمانات المطلوبة، فيما أرجع 21% ذلك لسرعة إجراءات منح التمويل مقارنة بالقرض البنكي.

- مدى ملائمة التمويل بقرض الإيجار: يوضح الجدول الموالي ملائمة التمويل بقرض الإيجار.

الجدول رقم (4-59): مدى ملائمة التمويل بصيغة قرض الإيجار لمؤسسات الدراسة

التكرارات	النسبة المئوية	كا ² المحسوبة	كا ² الجدولة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
52	96.3 %	43.29	3.84	1	0.05
2	3.7 %				
54	100 %				
نعم					
لا					
المجموع					

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول أن كا² المحسوبة أكبر من الجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الإجابة ب: نعم ، حيث أن 96.3% من المسيري ترى أن التمويل بقرض الإيجار ملائم للمؤسسة، فيما يرى 3.7% عدم ملائمته للمؤسسة.

- إجراءات تفعيل صيغة قرض الإيجار حسب رأي مسيري المؤسسات : يوضح مقومات تفعيل صيغة التمويل بقرض الإيجار.

الجدول رقم (4-60): مقومات تفعيل صيغة قرض الإيجار حسب رأي العينة

التكرارات	النسبة المئوية	كا ² المحسوبة	كا ² الجدولة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
18	62%	20.51	7.81	3	0.05
3	10%				
6	21%				
2	7%				
29	100%				
مراجعة أسعار الفائدة المطبقة					
تشجيع إنشاء الشركات قرض الإيجار					
التعريف الجيد بهذه التقنية					
منح امتيازات وتخفيضات ضريبية لصالح شركات الإيجار					
المجموع					

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول السابق أن كا² المحسوبة أكبر من الجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الإجابة ب: مراجعة أسعار الفائدة المطبقة ، حيث أن يرى 62% من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن من إجراءات تفعيل قرض الإيجار مراجعة أسعار

الفائدة المطبقة وكما تم تناوله في الفصل الثاني أن من سلبيات هذه الصيغة التمويلية ارتفاع تكلفتها، فيما يرى 21% منهم أن التعريف الجيد بهذه التقنية التمويلية كفيل بتزقيتها.

- مدى التعامل بصيغ التمويل الإسلامي : يوضح الجدول مدى استعمال صيغ التمويل الإسلامي .

الجدول رقم (4-61): مدى استخدام الصيغ الإسلامية للتمويل من قبل مؤسسات العينة

التكرارات	النسبة المئوية	كا ² المحسوبة	كا ² المجدولة	درجة الحرية	مستوى الدلالة 0.05
تعم	9	16.7 %	24	1	دال
لا	45	83.3 %			
المجموع	54	100 %			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول أن كا² المحسوبة أكبر من المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الإجابة ب: لا ، إذ أن 83.3% من أصحاب المؤسسات لم يحصلوا على تمويل وفق صيغ التمويل الإسلامي، بينما حصل 16.7% منهم عليه.

- إذا كانت الإجابة بنعم نوع الصيغ المتعامل بها : يوضح الجدول الموالي نوع صيغ التمويل الإسلامي.

الجدول رقم (4-62): نوع الصيغ الإسلامية الممول بها من طرف المؤسسة

التكرارات	النسبة المئوية	
1	11 %	مضاربة
8	91 %	مربحة
9	100 %	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

تظهر بيانات الجدول أن 8 مؤسسات من حصلوا على التمويل الإسلامي كان وفق صيغ المربحة، بينما استفادت مؤسسة واحدة من التمويل وفق صيغة المضاربة.

- معوقات عدم التوجه للتمويل بالصيغ الإسلامية : يوضح الجدول معوقات التمويل الإسلامي.

الجدول رقم (4-63): معوقات التمويل بالصيغ الإسلامية من وجهة نظر المسيرين

التكرارات	النسبة المئوية	
2	4 %	اعتباره تمويلًا ربويًا
2	4 %	ارتفاع حجم الأرباح
12	27 %	تعقد الإجراءات والمعاملات
29	65 %	عدم توفره بشكل كاف
45	100 %	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

حسب الجدول أرجع 65% من أفراد العينة عدم لجوءهم للتمويل البنكي بسبب عدم توفره بشكل كاف، فيما يرى 27% سبب ذلك لتعقد إجراءات والمعاملات الخاصة بهذا التمويل، بينما يعتبر 8% من العينة أن ارتفاع الأرباح واعتباره تمويلا رويًا بنسب متساوية من أسباب عدم توجههم للتمويل الإسلامي.

- مدى اعتبار بدائل التمويل الإسلامي ملائمة لتمويل المؤسسة: يوضح الجدول الموالي درجة اعتبار صيغ التمويل الإسلامي كبديل مهمة في تمويل المؤسسة حسب رأي مسيري المؤسسات.

الجدول رقم (4-64): مدى اعتبار بدائل التمويل الإسلامي ملائمة لتمويل المؤسسة

مستوى الدلالة 0.05	درجة الحرية	كا ² المجدولة	كا ² المحسوبة	النسبة المئوية	التكرارات	
دال	3.84	1	46.29	% 96.3	52	نعم
				% 3.7	2	لا
				% 100	54	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول أن كا² المحسوبة أكبر من المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الإجابة ب: نعم، إذ أن 96% من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبرون صيغ وبدائل التمويل الإسلامي ملائمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فيما يرى حصل 3.7% عكس ذلك.

- مقومات تفعيل صيغ التمويل الإسلامي: يوضح الجدول الموالي سبل تفعيل صيغ التمويل الإسلامي من وجهة نظر مسيري المؤسسات.

الجدول رقم (4-65): مقومات تفعيل صيغ التمويل الإسلامي حسب رأي المسيرين

مستوى الدلالة 0.05	درجة الحرية	كا ² المجدولة	كا ² المحسوبة	النسبة المئوية	التكرارات	
دال	2	5.99	34.33	% 20.4	11	توسيع فتح شبابيك إسلامية على مستوى البنوك التجارية
				% 9.3	5	التحسيس الإعلامي بهذا التمويل
				% 70.4	38	تفعيل قانون الصيرفة الإسلامية
				% 100	54	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول أن كا² المحسوبة أكبر من المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الإجابة ب: سن قانون الصيرفة الإسلامية، إذ يرى 70.4% من مسيري المؤسسات أن تفعيل قانون الصيرفة الإسلامية في الجزائر كفيل بتطويرها.

- مدى علم المسيرين بوجود البورصة: يوضح الجدول علم المسيرين بوجود سوق مالي خاص بهم.

الجدول رقم (4-66): مدى علم أفراد العينة بوجود السوق المالية الثانية

مستوى الدلالة	درجة الحرية	كا ² الجدولة	كا ² المحسوبة	النسبة المئوية	التكرارات	
0.05						
دال	1	3.84	42.66	30 %	19	نعم
				70 %	36	لا
				100 %	54	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول أن كا² المحسوبة أكبر من الجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الإجابة ب: لا، إذ أن 70% من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يعلمون بوجود السوق المالية الثانية أصلا.

- معوقات عدم توجه للسوق المالي : يوضح الجدول الموالي معوقات عدم التوجه للتمويل بالبورصة.

الجدول رقم (4-67): أسباب عدم التوجه للتمويل بالصيغ الإسلامية

مستوى الدلالة	درجة الحرية	كا ² الجدولة	كا ² المحسوبة	النسبة المئوية	التكرارات	
0.05						
دال	1	3.84	98.14	7.4 %	4	ضعف خبرة لدى المسيرين للتعامل معها
				5.6 %	3	شروط القيد والتداول فيها غير مناسبة
				3.7 %	2	انعدام الثقة
				83.3 %	45	اعتبارها سوق غير نشطة
				100 %	54	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول أن كا² المحسوبة أكبر من الجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الإجابة ب: لا ، إذ أن 83.3% من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترى أن من أسباب عدم توجههم للتمويل بالبورصة هو اعتبارها سوق غير نشطة.

- مقومات تنشيط بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حسب رأي العينة.

الجدول رقم (4-68): مقومات تنشيط بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر المسيرين

مستوى الدلالة	درجة الحرية	كا ² الجدولة	كا ² المحسوبة	النسبة المئوية	التكرارات	
0.05						
دال	2	5.99	8.77	51.9 %	28	مراجعة شروط إدراج هذه المؤسسات
				20.4 %	11	تفعيل الشفافية والإفصاح
				27.8 %	15	منح امتيازات لأصحاب المؤسسات
				100 %	54	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول أن كا² المحسوبة أكبر من الجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الإجابة ب: مراجعة شروط دخول المؤسسات لهذه السوق ، حيث يعتبر 51.9% من أصحاب العينة مراجعة شروط الإدراج من بين أهم مقومات تنشيط السوق المالية الثانية، وهو ما تم تناوله في الفصل الرابع من البحث خاصة ما تعلق بالطبيعة القانونية للمؤسسات.

- مدى علم العينة برأس المال المخاطر: يوضح الجدول العلم بصيغة رأس المال المخاطر للتمويل.

الجدول رقم (4-69): مدى علم مسيري العينة بصيغة رأس المال المخاطر

التكرارات	النسبة المئوية	كا ² المحسوبة	كا ² الجدولة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
لا	45	83%	39.18	1	0.05
نعم	9	17%			
المجموع	54	100%			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول أن كا² المحسوبة أكبر من الجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الإجابة ب: لا ، إذ أن 83% من مسيري المؤسسات لا يعرفون رأس المال المخاطر كصيغة تمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- رأي أصحاب العينة حول أسباب تواضع التمويل بصيغة رأس مال المخاطر: يوضح الجدول الموالي رأي أصحاب المؤسسات حول أسباب تواضع التمويل بصيغة رأس مال المخاطر.

الجدول رقم (4-70): أسباب تواضع التمويل بصيغة رأس مال المخاطر

التكرارات	النسبة المئوية	كا ² المحسوبة	كا ² الجدولة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
مشكل الصيغة في حد ذاتها	7	13%	39.14	4	0.05
عدم الفهم الكامل للصيغة	28	52%			
عدم تناسبها والمؤسسات الصغيرة	4	7%			
سوق تسويق الصيغة	14	29%			
عدم توفير مقومات النجاح من قبل الدولة	1	2%			
المجموع	54	100%			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول أن كا² المحسوبة أكبر من الجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الإجابة ب: لا ، إذ أن 52% من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرجعون أسباب تواضع تجربة الجزائر في مجال رأس المال المخاطر لعدم الفهم للصيغة.

- مقومات تفعيل صيغ رأس المال المخاطر : يوضح الجدول الموالي مقومات تفعيل صناعة رأس المال المخاطر في الجزائر حسب رأي أفراد العينة.

الجدول رقم (4-71): مقومات تفعيل صيغ رأس المال المخاطر في الجزائر

مستوى الدلالة 0.05	درجة الحرية	كا ² المجدولة	كا ² المحسوبة	النسبة المئوية	التكرارات	
دال	3	7.81	18.14	% 31.5	17	إنشاء شركات رأس مال مخاطر في القطاع الخاص لخلق المنافسة
				% 44.4	24	تكوين يد عاملة مؤهلة في مجال الصيغة
				% 5.6	3	منح تخفيضات جبائية وتحفيزات لصالح شركات رأس مال المخاطر
				% 18.5	10	تشجيع إنشاء الجمعيات المهنية لرأس مال المخاطر
				% 100	54	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من الجدول أن كا² المحسوبة أكبر من المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الإجابة ب: تكوين يد عاملة في مجال الصيغة، إذ أن %44.4 من أصحاب المؤسسات ترى أن من مقومات تفعيل صيغة رأس المال المخاطر في الجزائر هو تكوين الكوادر واليد العاملة المؤهلة في مجال صناعة رأس المال المخاطر، بينما يرى %18.5 منهم ترى أن الحل يكمن في تشجيع إنشاء الجمعيات المهنية لرأس المال المخاطر ودعمها.

خلاصة الفصل الرابع

رغم الجهود المبذولة من قبل الجزائر في تسهيل نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل البنكي، من خلال تطور حجم القروض الموجهة للاقتصاد الوطني، لاسيما تلك الموجهة للقطاع الخاص إلا أن أغلبها يبقى التمويل عن طريق البنوك والذي يقتصر معظمه على تمويل المشاريع ذات الضمانات العالية، بينما بالنسبة لهيئات الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أن أكثر من نصف المؤسسات أنشأت في إطار الدعم غير أن دور هذه الهيئات في مجال المرافقة كان ضعيف.

فيما يبقى نشاط البدائل التمويلية ضعيف جدا، ففي ظل حادثة ظهورها وضعف البيئة التشريعية، يبقى نشاط شركات قرض الايجار ضعيف ولا يتجاوز 0.05%، بينما يكاد نشاط رأس مال المخاطر يندم خاصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما بالنسبة للتمويل بواسطة صيغ التمويل الإسلامي فهي ضئيلة جدا بسبب تأخر صدور قانون الصيرفة الإسلامية.

حاولنا معرفة واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة في الجزائر، عن طريق عينة من هذه المؤسسات بولاية المسيلة أين تبين أن هذا الواقع يعكس الواقع العام لهذه المؤسسات في الجزائر، إذ أن جل مؤسسات العينة تعاني من مشكل شح التمويل، حيث أرجع نسبة كبيرة من أفراد العينة أن أهم مشكل واجههم في الحصول على التمويل من البنوك هو تعقد الإجراءات وطول مدة دراسة طلب القرض فضلا عن الضمانات وارتفاع سعر الفائدة، ويرى أغلب أصحاب العينة أن من إجراءات تسهيل النفاذ للتمويل البنكي هو تسريع مدة دراسة طلب الإقراض، فيما يرى البعض ضرورة استحداث بنوك مختصة في تمويل هذه المؤسسات، أما بخصوص واقع البدائل التمويلية فهي تكاد منعدمة عدا بعض المبادرات في مجال صيغ المراجعة فيما استفادت بعض المؤسسات من قرض الايجار.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

يهدف هذا البحث إلى التعرف على واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع الإشارة لبعض التجارب الدولية في مجال دعم تمويل هذه المؤسسات.

اختلفت المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين دولة أو هيئة وأخرى، هذا التنوع في المعايير جعل من الصعب إيجاد تعريف موحد لها، لكن يبقى معيار رأس المال وعدد العاملين من أكثر المعايير اعتمادا في تعريفها، إلا أن جل الدول سواء المتطورة أو النامية منها اجتمعت على أهمية هذه المؤسسات في شتى المجالات الاقتصادية منها، كقدرتها على دفع معدلات النمو وتقليص معدلات البطالة وتحقيق التنويع الاقتصادي، وكذا الاجتماعية كمحاربة أنماط السلوك غير السوي في المجتمعات والمساهمة في التوزيع العادل للدخل وغيرها، هذه الأهمية نابعة من خصائص هذا النوع من المؤسسات كمرونتها العالية وسهولة تأسيسها وصغر حجم رأس مالها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، ورغم هذه الخصائص إلا أنها تعاني من جملة من المعوقات بمختلف أنواعها لكن يبقى مشكل التمويل يأخذ حصة الأسد، فصغر حجمها وافتقار معظمها للضمانات جعل البنوك تحجم عن التعامل معها، في ظل ارتفاع مخاطر القروض الممنوحة لها حيث تشير تقارير إلى أن حجم القروض البنكية الممنوحة لهذا القطاع في الدول العربية لا تتعدى 8% من إجمالي القروض، إضافة إلى ضعف وقلة البدائل التمويلية للإقراض لهذه المؤسسات كصنع التمويل الإسلامي وقرض الإيجار ورأس المال المخاطر وغيرها خاصة في البلدان النامية في ظل ضعف البيئة التشريعية والتنظيمية.

ولاستمرارية نشاط أي مؤسسة اقتصادية وقيامها بمهامها لابد من اعتمادها على مصادر تمويلية مختلفة، وهناك عدة معايير لتصنيف مصادر التمويل منها معيار الشكل، وتنقسم وفق هذا المعيار إلى مصادر تمويل داخلي يتمثل أساسا في التمويل الذاتي بمختلف مكوناته وأهمها الأرباح المحتجزة، إضافة إلى مصادر خارجية منها المباشر عن طريق سوق الإقراض غير الرسمي، أو عن طريق الزيادة في رأس مال المؤسسة وإصدار الأسهم والسندات، وأخرى غير مباشرة تتم بتدخل المؤسسات الوسيطة كالبنوك وشركات التأمين، وتتنوع هذه المصادر بين قصيرة الأجل والمتمثلة أساسا في كل من الائتمان التجاري والائتمان المصرفي والتمويل عن طرق أوراق السوق النقدي، والمصادر طويلة الأجل كالقروض البنكية طويلة الأجل، وإذا كانت المؤسسات الكبيرة لها القدرة على تنويع هياكلها التمويلية في ظل قدرتها على الحصول على التمويل من مصادر مختلفة في ظل امتلاكها للضمانات الكافية وقلة مخاطرتها، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني شح في مصادر التمويل في ظل عدم كفاية مصادرها الداخلية وعدم قدرتها على الحصول على التمويل البنكي بالقدر الكافي نظرا للقيود المفروضة من جهة وارتفاع مخاطرتها من جهة أخرى، مما يجبرها على البحث على مصادر تمويل بديلة تتناسب وخصوصيتها، لعل

أهمها صيغ التمويل الإسلامي، رأس مال المخاطر، قرض الإيجار، وعقد تحويل الفاتورة وغيرها عليها تقلص من حجم الفجوة التمويلية التي تعاني منها.

انطلاقاً من الدور المحوري التي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المتطورة والنامية على حد سواء، سارعت جل الدول إلى تدعيم هذه المؤسسات لاسيما تسهيل نفاذها للتمويل سواء من خلال تبني جملة من الإصلاحات على قطاعاتها المصرفية أو من خلال تدعيم وتطوير بعض الصيغ التمويلية خارج القطاع المصرفي، فمن جانب الاقتصاديات المتطورة تعد تجربة الولايات المتحدة إحدى النماذج الرائدة في دعم تمويل هذا القطاع، من خلال وضع نظام تمويلي يسمح بإعطاء قروض ميسرة لصالح هذه المؤسسات وكذا منح إعفاءات ضريبية، كما تم إنشاء مكاتب ائتمان تقوم بتوفير معلومات كاملة وحديثة عن الزبائن لمساعدة البنوك على اتخاذ القرارات الائتمانية، كما تعد تجربة رائدة في مجال التمويل بصيغة رأس المال المخاطر خاصة في مجال دعم تمويل المؤسسات الناشئة، كما لا تقل التجريبتين اليابانية والفرنسية أهمية عن سابقتها، فالأولى سارعت مبكراً في دعم تحفيز تمويل هذه المؤسسات من خلال وضع نظام ضريبي يشجع الصناعات الصغيرة في المناطق النائية بمنح تحفيزات جبائية تصل إلى 80% حسب ترتيب المنطقة جغرافياً، معتمدة في ذلك على الدور الحكومي الفاعل في التخطيط وصنع السياسات والدعم والتقييم، أما الثانية فكانت من خلال إنشاء جملة من الهيئات المالية المتخصصة في تمويل هذه المؤسسات، سيما إنشاء سوق مالي متخصص في تمويلها سنة 2005، حيث بلغ عدد المؤسسات المدرجة في هذه السوق في نهاية 2017 ما يعادل 188 مؤسسة.

بدورها سارعت الدول العربية للقيام بمبادرات لدعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقامت مصر بجملة من الإصلاحات المصرفية أهمها زيادة محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية لتصل إلى حدود 20% من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنوك إضافة إلى منح الإقراض بمعدلات فائدة منخفضة مقارنة بالمعدلات العامة للإقراض، بدورها قامت المغرب بحزمة من الإصلاحات لتسهيل نفاذ هذه المؤسسات للتمويل، وقد بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 33% وهي تعتبر أعلى نسبة ائتمان مصرفي ممنوحة للقطاع على مستوى الدول العربية، كما تم استحداث مؤسسات متخصصة في ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمؤسسة "فيينا" بدعم من بنك المغرب، فضلاً على العمل على إقرار مشروع قانون لتنظيم أنشطة التمويل الجماعي (Crowdfunding)، من جهتها قامت السعودية بتطوير خدمات الاستعلام الائتماني بواسطة شركات متخصصة مثل شركة "سمة" مهمتها توفير المعلومات الائتمانية وتقييم الملاءة المالية للمقترض، وقد بلغ عدد التقارير الائتمانية التي أصدرتها الشركة خلال الفترة (2004-2018) ما يزيد عن 82 مليون تقرير ائتماني، ورغم الجهود المبذولة إلا أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازال يعاني من مشاكل حادة في التمويل في جل الدول العربية.

يعد عقد تحويل الفاتورة من الصيغ الملائمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو يوفر تدفقات نقدية دورية ومستمرة دون الحاجة إلى انتظار تحصيل الديون في تاريخ استحقاقها، وتتوفر خدمات الفاكторинг في عدد كبير من الدول المتطورة منها وحتى النامية من الدول الإفريقية إلا أن استخدامه يبقى محدودا إذا ما قورن بالدول المتطورة، وتعد تجربتي رومانيا والمكسيك من تجارب الدول النامية الرائدة في هذا المجال، كما تعتبر صيغ التمويل الإسلامي بدائل مهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أنه يعمل بمبادئ الشريعة الإسلامية ويأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذا النوع من المؤسسات كما يحقق العدالة بين طرفي المعاملة على عكس نظام الإقراض بالفوائد الذي يثيز لصالح المقرض دون النظر إلى المقرض، وسعت العديد من الدول مبكرا إلى تبني الصيرفة الإسلامية، وكانت تجربة البنك العربي الإسلامي الدولي بالأردن من التجارب المهمة في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية حيث بلغت محفظة تمويل عملاء البنك سنة 2018 ما يقارب 1389 مليون دينار، كما تعد تجربة السودان في صندوق الزكاة تجربة رائدة حيث تم إخراج العديد من الأسر من دائرة الفقر فضلا عن تمويل العديد من المشاريع في مجالات عدة كالتعليم، الصحة وغيرها، ولم يقتصر تشجيع السودان لتطوير المؤسسات المصغرة على صندوق الزكاة بل كانت هناك عدة مبادرات أهمها بنك الأسرة والذي أنشأ سنة 2008 من قبل جمعية سيدات الأعمال السودانيات يهدف إلى تخفيف حدة الفقر من خلال تمويل مشاريع ذات البعد الاجتماعي لاسيما إدخال خدمات الكهرباء، شبكات المياه للقرى، وتمويل تكاليف التعليم، وبلغ إجمالي عدد المستفيدين في نهاية سنة 2018 نحو 3274 مستفيد في حين بلغ إجمالي التمويل الممنوح 2.4 مليار جنيه.

الجزائر كغيرها من الدول العربية قامت بجملة من الجهود والتدابير من أجل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما تقليص المشاكل التمويلية التي تعاني منها خاصة تسهيل حصولها على القروض البنكية، ولتنفيذ تدابير الدعم والمساعدة لهذه المؤسسات تم إنشاء العديد من هيئات الدعم المالي وكذا هيئات وصناديق ضمان القروض كما تم مرافقتها بهيئات قانونية متمثلة في حاضنات الأعمال كالمشائل ومراكز التسهيل، وعلى الرغم من كل هذا إلا أنه يبقى غير كاف ويبقى تعامل البنوك مع هذا القطاع يخضع لعديد القيود ولا يراعي خصوصية هذه المؤسسات.

أما بخصوص بدائل التمويل المستحدثة في الجزائر فتبقى ضعيفة ولا تفي بالغرض، فنشاط قرض الإيجار لا يزال ضعيفا بسبب تأخر التشريعات الخاصة بوضع الإطار القانوني و الجبائي، نفس الشيء بالنسبة لصيغة رأس المال المخاطر خاصة إذا ما قورن بالدول المتقدمة وبعض الدول العربية كالمغرب مثلا، وهذا بسبب ضعف الدعم الحكومي ودعم القطاع المصرفي لنشاط رأس المال المخاطر إضافة إلى ضعف الخبرات البشرية والكوادر المؤهلة إضافة إلى قلة المعلومات المتعلقة بنشاط رأس المال المخاطر بالجزائر، ورغم استحداث بورصة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ سنة 2012، إلا أن نشاط هذه السوق يبقى ضعيف حيث لا تضم سوى مؤسسة واحدة بسبب غياب ثقافة السوق المالي

وضعف الترويج الإعلامي لها في ظل غياب إعلام اقتصادي متخصص يعمل على تشجيع ثقافة الادخار والتعريف بأهمية الاستثمار المالي مقابل تفشى ظاهرة الاكتناز، إضافة إلى ضعف خبرة مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كيفية التعامل مع هذه السوق، أما بخصوص صيغ التمويل الإسلامي فرغم أن الجزائر تعد من الدول السبّاقة في فتح وكالات للبنوك الإسلامية، إلا أن هذا لم يؤدي إلى تطور نشاطها، ويبقى نشاط التمويل الإسلامي في الجزائر متواضع جداً، سواء من حيث عدد المؤسسات، أو من حيث حجم أصولها من إجمالي النشاط المصرفي والذي لا يتجاوز 2%، ويكاد ينعدم بالنسبة لحجم التمويل المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويبقى خضوع البنوك الإسلامية لنفس الشروط والقوانين المنظمة للبنوك التقليدية وتأخر تفعيل القانون المنظم للصيرفة الإسلامية من أهم أسباب ذلك. تمثلت إشكالية البحث فيما يلي:

ما هو واقع البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

بعد معالجة هذه الإشكالية، تم التوصل إلى عدة نتائج يمكن إيجازها في الآتي:

- يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى ومن هيئة لأخرى ويرجع ذلك إلى التفاوت في درجة نمو كل دولة وكذا اختلاف النشاط الاقتصادي لكن يلاحظ تركيز معظم التعاريف على المعايير الكمية ويبقى معيار العمالة الأكثر استخداماً خاصة في الدول النامية؛
- تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول من خلال زيادة الناتج المحلي وتقليص معدلات البطالة فضلاً عن المساهمة في التوزيع العادل للدخل؛
- تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مصادر تمويل تقليدية منها ما هو داخلي كالتمويل الذاتي بمختلف مكوناته، ومنها خارجي مباشر كالسوق الرسمية للإقراض، وغير مباشر كالتمويل من البنوك؛
- أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية لا تستطيع الحصول على الائتمان البنكي، كما أن المؤسسات التي تحظى بالحصول على التمويل البنكي لا يتجاوز نصيبها من القروض البنكية 9% من إجمالي القروض؛
- تم استحداث بدائل تمويلية حديثة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة للصعوبات التي واجهتها مع الوساطة المالية التقليدية؛
- رغم النمو المطرد لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ 1 171 945 مؤسسة في نهاية السداسي الأول من سنة 2019 غير أن ما يميزها أن أكثر من 97% منها مصغرة وجلها تنشط في القطاع الخاص وتكتسي الطابع العائلي، كما أن معظمها يتواجد في مناطق الشمال والهضاب العليا، كما أن متوسط معدل توقف النشاط لديها بلغ 21% بسبب معوقات عدة أغلبها في التمويل؛
- رغم الدور الكبير لهيئات الدعم والتمويل وكذا صناديق ضمان القروض ولكن ما يعاب عليها هو غياب التنسيق واقتصادها على الدعم في مراحل الإنشاء، لتبقى المؤسسة تعاني من مشكل التمويل في مرحلة ما بعد الإنشاء الأمر الذي زاد من معدل فشل المؤسسات؛

- يقتصر سوق الأسهم في بورصة الجزائر على 5 مؤسسات، بينما تضم السوق الثانية مؤسسة صغيرة و متوسطة واحدة؛

- رغم مرور عدة سنوات على صدور القانون الذي يقر استعمال عقد تحويل الفاتورة، تبقى هذه الصيغة غير مستعملة في الجزائر وغير معروفة لدى الكثير من المؤسسات؛

- تختلف صيغ التمويل الإسلامي عن القروض من حيث الأسس فهي تقوم على المشاركة في الربح بدل الفوائد الربوية المحددة مسبقا، كما أنها تتميز بتنوع صيغها كما تضم صيغ تمويلية غير ربحية كالزكاة والوقف؛

- خضوع البنوك الإسلامية في الجزائر لنفس القوانين المنظمة للبنوك التقليدية، وتأخر صدور قانون الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛

من خلال النتائج السابقة، يمكن مناقشة الفرضيات المتعلقة بالبحث على النحو الآتي:

- **صحة الفرضية الأولى:** خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحد من حصولها على التمويل البنكي بالقدر الكاف وفي الوقت المناسب.

أكثر من 97% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هي مؤسسات مصغرة، يغلب عليها الطابع العائلي، كما يركز معظمها في قطاع الخدمات، هذه الخصائص جعلتها تواجه صعوبات في الحصول على التمويل من البنوك، كما أن ارتفاع درجة مخاطرتها وافتقار أغلبها للضمانات الكافية جعل البنوك تفضل المؤسسات الكبيرة عليها في منح القروض، وأغلب المؤسسات التي استفادت من التمويل البنكي كان في إطار سياسة دعم الدولة عن طريق مختلف الآليات.

- **صحة الفرضية الثانية:** واقع البدائل التمويلية في الجزائر ضعيف ولا يلبي الاحتياجات التمويلية لهذه المؤسسات، ومسألة ترفيته تظل رهينة النظام المالي والمصرفي إضافة إلى سياسة دعم الدولة وتهيئة المحيط الخارجي.

اقتصرت تجربة الجزائر في مجال البدائل التمويل المستحدثة عموما بعض التجارب المتواضعة جدا في مجال قرض الإيجار ورأس المال المخاطر، حيث لا يتعدى نشاط قرض الإيجار في الجزائر نسبة 1% من إجمالي تمويل الاقتصاد بسبب تأخر التشريعات الخاصة بوضع الإطار القانوني و الجبائي، نفس الشيء بالنسبة لصيغة رأس المال المخاطر وأغلب هذه التمويلات موجهة للمؤسسات الكبيرة، وهذا بسبب ضعف الدعم الحكومي ودعم القطاع المصرفي لنشاط رأس المال المخاطر إضافة إلى ضعف الخبرات البشرية والكوادر المؤهلة إضافة إلى قلة المعلومات المتعلقة بهذا النشاط بالجزائر، ورغم استحداث بورصة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ سنة 2012 إلا أن نشاط هذه السوق يبقى ضعيف حيث لا تضم سوى مؤسسة واحدة في نهاية سنة 2019 بسبب غياب ثقافة السوق المالي وضعف الترويج الإعلامي لها، بينما يبقى نشاط التمويل الإسلامي في الجزائر متواضع

جدا، سواء من حيث عدد المؤسسات، أو من حيث حجم أصولها من إجمالي النشاط المصرفي والذي لا يتجاوز 2%، ويكاد ينعدم بالنسبة لحجم التمويل المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- صحة الفرضية الثالثة، هناك معوقات تحول دون تطور البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من وجهة نظر مسيري هذه المؤسسات.

ما يعادل 96% من مؤسسات العينة هي مؤسسات خاصة، كما أن معظمها مؤسسات عائلية وأن أكثر من 75% منها أنشأت في إطار دعم الدولة، غير أن أزيد من 83% من مسيري هذه المؤسسات هم ملاك لديهم اعتراض دخول شركاء جدد بسبب الطابع العائلي للمؤسسة مما يقلص فرص هذه المؤسسات في الحصول على التمويل.

أقر 98% من مسيري مؤسسات العينة أنهم يعانون من مشاكل تمويلية، فيما اعترف 96% ممن استفادوا من القروض البنكية على وجود معوقات تتفاوت في الأهمية في الحصول على هذا التمويل لكن أبرزها كان: طول مدة دراسة طلب القرض، الضمانات وارتفاع معدلات الفائدة، فيما أجمع أغلبية ممن أعرضوا على القروض البنكية سبب ذلك إلى الفوائد الربوية، بينما يعتبر 52% من مسيري هذه المؤسسات أنه من مقومات تسهيل نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل البنكي هو تسريع مدة دراسة طلب القرض فيما يرى 7% منهم ضرورة إنشاء بنوك متخصصة في التمويل.

بالنسبة للبدائل التمويلية أقر معظم مسيري المؤسسات بوجود معوقات تمنعهم من الحصول على هذه البدائل، حيث أرجع أكثر من 83% ممن يعلمون بوجود سوق مالي متخصص في تمويل هذه المؤسسات سبب عدم لجوءهم لهذه السوق اعتبارها سوق غير نشطة، كما أرجع المسيرين ضعف إقبالهم على صيغ وبدائل التمويل الإسلامي عدم توفر هذا التمويل بشكل كاف، واعتبر أكثر من 70% من مسيري هذه المؤسسات أن تفعيل قانون الصيرفة الإسلامية كفيل بتطوير هذا النوع من التمويل، أما بالنسبة لرأس المال المخاطر فإن أكثر من 83% من مسيري هذه المؤسسات لا يعرفون أنها احد صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال ما سبق وكإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث، يمكن القول أن البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتميز بهيمنة التمويل البنكي عن طريق مختلف الآليات التي اعتمدتها الدولة، إذ يمكن القول إذا أخذنا بالإحصائيات السابقة لواقع البدائل التمويلية، يمكن القول أن التمويل البنكي يحوز على ما يزيد عن 98% من مجموع التمويلات وهذا في ظل ضعف بعض البدائل وانعدام تطبيق بعضها بسبب ضعف البيئة التشريعية والتنظيمية وعدم مرونة النظام المالي والمصرفي الجزائري ومعوقات أخرى تم التطرق لها في الدراسة.

كما يمكن وضع عدة اقتراحات للدراسة تتمثل في الآتي:

- العمل على إعادة التوازن الجغرافي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى مناطق الوطن خاصة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب نظرا لأهمية هذه المناطق في إعطاء دفع للتنمية؛
- الاستفادة من بعض التجارب العربية في إنشاء بنوك متخصصة في تمويل هذه المؤسسات لا تطلب ضمانات خارج المشروع مثلما هو الحال في تونس؛
- العمل على تشجيع اعتماد بنوك خاصة لزيادة فرص الحصول على التمويل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبتكلفة تنافسية؛
- العمل على تشجيع إنشاء شركات متخصصة في ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بتغطية نسب مرتفعة من قيمة التمويل المطلوب؛
- ضرورة الاستفادة من خبرات وتجارب الدول الرائدة في مجال دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما في مجال بدائل التمويل المستحدث؛
- توفير تمويل المشروعات الصغيرة بمعدلات عائد ميسرة ومتدرجة مع إعطاء أولوية للمؤسسة المنتجة والمشاريع الابتكارية وتلك التي تستهدف التصدير؛
- إنشاء شركات متخصصة في الاستعلام الائتماني مثل ما هو معمول به في بعض الدول العربية، تقوم بتقييم الملاءة المالية للمقترض لتحسين وتسريع وموضوعية القرارات الائتمانية بدل قيام كل بنك بذلك؛
- مساعدة المؤسسات المتعثرة وتخصيص ميزانيات لها ومعالجة أسباب تعثرها مع تزويد البنوك بإرشادات للمساهمة في خطط عمل إنعاش وإعادة تأهيل هذه المؤسسات، مكتب خاص يعنى بالإصلاح الإداري والمالي مهمته معالجة كل الصعوبات مع الأطراف ذات العلاقة مثل البنوك وله صلاحية إيقاف القروض وحتى معاقبة المسؤولين عن التعثر للتقليل من حالات الإغلاق التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتعرض لصعوبات؛
- تعزيز ودعم نشاط شركات ضمان مخاطر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق تدخل بنك الجزائر في المساهمة في رأس مال هذه الشركات، تشجيعا للبنوك على تمويل هذه المؤسسات؛
- العمل على إنشاء بنوك تجارية خاصة لخلق منافسة ما من شأنه تخفيض تكلفة التمويل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع الدولة على إنشاء شركات رأس مال المخاطر، كالقيام بتخفيضات جبائية ومنحها امتيازات مع تهيئة المحيط التشريعي لهذه الشركات من خلال تضمينها في القانون التجاري؛

- دعم إنشاء الجمعيات المهنية لرأس مال المخاطر لما لها من دور تنظيمي وإعلامي، من خلال توعية المتعاملين الاقتصاديين بهذه التقنية التمويلية ومميزاتها؛
- تشجيع إنشاء الشركات متخصصة في تقديم خدمات قرض الإيجار، من أجل خلق المنافسة سعياً لتخفيف تكلفة هذه الخدمة التمويلية خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- منح امتيازات ضريبية لشركات الإيجار للعمل على زيادة عددها و استمراريته مع ضرورة تفعيل العمل التحسيسي والإعلامي للتعريف بتقنية التمويل بقرض الإيجار وإيجابياتها للمؤسسة؛
- ضرورة مراجعة شروط دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق الثانية خاصة ما تعلق بالطبيعة القانونية لهذه المؤسسات؛
- التعجيل في تفعيل القانون المنظم للصيرفة الإسلامية لتنويع المنتجات التمويلية الموجهة للمؤسسات كصيغ المشاركة في الربح والخسارة والمضاربة والتسويق الجيد لهذا النوع من التمويل؛
- ويمكن القول أنه كان بالإمكان الوصول إلى نتائج أفضل لو تم اختيار قطاع نشاط معين لعينة من المؤسسات أو مقارنة واقع البيئة التمويلية لهذه المؤسسات بين عدة قطاعات للنشاط كقطاع الصناعة والخدمات مثلاً، وانطلاقاً من هذا يمكن وضع أفاق للدراسة تتمثل في:
- إستراتيجية تطوير البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة اسقاطية لتجارب دولية؛
- الابتكار المالي ودوره في تطوير البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

ا. كتب

- 1- المكاوي (محمد محمود)، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الإسلامية، دار الفكر والقانون، المنصورة، الطبعة الأولى، 2018.
- 2- آل شبيب (دريد كامل)، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج، عمان، 2009.
- 3- النعيمي (عدنان تايه) والخرشة (ياسين كاسب)، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2007.
- 4- النعيمي (عدنان تايه) والتميمي (أرشد فؤاد)، الإدارة المالية المتقدمة، اليازوري، عمان، 2009.
- 5- الحطاب (علي)، إستراتيجية التخطيط للمشاريع الصغيرة، دار أسامة، عمان، 2010.
- 6- العساف (أحمد عارف) وآخرون، الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار صفاء، عمان، 2012.
- 7- الناروز (ضياء)، المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بين وسائل التمويل التقليدية والإسلامية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.
- 8- الغالبي (طاهر محسن منصور)، إدارة وإستراتيجية منظمة الأعمال الصغيرة والمتوسطة، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
- 9- النجار (محمد)، تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، نيو بوك، بدون بلد النشر، 2016.
- 10- براق (محمد) و بن زاوي (محمد الشريف)، رأس المال المخاطر تجارب ونماذج عالمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2014.
- 11- بن الساسي (الياس) وقريشي (يوسف)، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2011.
- 12- بوراس (أحمد)، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2008.
- 13- بورنان (مصطفى)، تنمية وترقية المؤسسات المصغرة في الجزائر، الطبعة الأولى، الجزائر، 2009.
- 14- جواد (نبيل)، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية، بيروت، 2009.

- 15- حبيب سلمان (ميساء) والعبادي (سمير) ، المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي، مركز الكتاب التنموي، عمان، 2015.
- 16- خبابة (عبد الله)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.
- 17- خوني (راج) وحساني (رقية)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، دار إيتراك، القاهرة، 2008.
- 18- خوني (راج) وحساني (رقية)، أساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الراية، عمان، 2015.
- 19- دواية (أشرف محمد) ، دراسات في التمويل الإسلامي، دار السلام، مصر، 2008.
- 20- زغيب (ملكة) وبوشنقى (ميلود)، التسيير المالي (حسب البرنامج الرسمي الجديد)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
- 21- كافي (مصطفى يوسف)، بيئة وتكنولوجيا إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مكتب المجتمع العربي، عمان، 2014.
- 22- كافي (مصطفى يوسف)، ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة، دار أسامة، عمان، 2016.
- 23- لطفي (علي)، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ، 2009.
- 24- عبد المطلب (عبد الحميد) ، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- 25- عقل (محمد مفلح)، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، المجتمع العربي، عمان، 2006 .
- 26- سلطاني (محمد رشدي) ، الإدارة الإستراتيجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة ، جليس الزمان، عمان، الطبعة الأولى، 2013.
- 27- وليم أندراوس (عاطف) ، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

II. المقالات

- 1- أبو شمالة (نواف)، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات العربية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 22، العدد 1، 2019.
- 2- الباحث (عبد الله بن سليمان)، "دور التمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة"، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، مركز رفاة للدراسات والأبحاث، الأردن، المجلد 03، العدد 01، 2017.

- 3- الغالي بن براهيم ومحمد رشدي سلطاني، "ملائمة التمويل التآجيري المنتهي بالتمليك لحل مشكلة التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 4، 2017.
- 4- العميم (ناصر) والكرداوي (مصطفى محمد أحمد)، "دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في كفاءة المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية"، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد: 25، العدد: 112، 2019.
- 5- براق (محمد) وبين زاوي (محمد الشريف)، "هندسة سوق رأس مال مخاطر إسلامية"، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، جامعة سطيف، العدد 2، 2011.
- 6- براق (عيسى) وبراقي (وائل)، "التجربة اليابانية في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسة، البلدة 2، المجلد 1، العدد 2، 2012.
- 7- بلعدي (عبد الله) ومقلاتي (عاشور)، "المقارنة بين رأس المال المخاطر وحاضنات الأعمال في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن المهدي، أم البواقي، العدد 06، 2016.
- 8- بن نذير (نصر الدين) وغردي (محمد)، "التجربة الجزائرية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة دراسات، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، المجلد 16، العدد 01، 2019.
- 9- بعزیز (سعيد) ومخلوفي (طارق)، "تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن في الجزائر"، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة حمة لخضر، الواد، المجلد 3، العدد 5، 2018.
- 10- بن دغفل (كمال)، "دراسة تقييمية لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الواد، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، 2018.
- 11- بن عزة (هشام) وبوتلجة (عبد الناصر)، "تقييم تجربة تمويل صندوق الزكاة الجزائري للمشاريع المصغرة ومدى مساهمتها في الرفع من مستويات التشغيل والحد من البطالة"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الواد، المجلد 02، العدد 01، جوان 2018.
- 12- بوفليسي (نجمة)، "العوامل المحددة لهيكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة 20 أوت، سكيكدة، العدد: 12، 2016.
- 12- بوقوم (محمد) وآخرون، "مساهمة صندوق الزكاة في إرساء مفهوم الاقتصاد التكافلي"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 3، العدد 6، 2018.
- 13- رجال (السعدي) و براك (سامي فؤاد)، "التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل للتنوع الاقتصادي"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، مجلد 4، العدد 2، 2017.

- 14- لحواج (منير) ، "آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية-دراسة مقارنة تجربة الهند، اليابان والجزائر"، مجلة دراسات، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، العدد الإقتصادي 20، 2013.
- 15- جعوط (عبد الرزاق) وشماس (كمال)، "دور صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 3، العدد 2، 2019.
- 16- حفصي (رشيد) ودادن (عبد الغفور)، "رأس المال المخاطر بديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 06، 2018.
- 17- حولي (محمد) ودريس (خالد)، "أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البورصة"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، العدد 02، 2017.
- 18- رحيم (حسين) وبوعبد الله (هيبة)، "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق رأس المال المخاطر"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، جامعة البليدة 2، المجلد 06، العدد 01، 2015.
- 19- زغيب (مليك) وآخرون، "مدى إمكانية قرض الإيجار في تغطية الاحتياجات التمويلية من وجهة نظر المؤسسات المانحة بالجزائر"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، جامعة وهران 1، المجلد 13، العدد 2019، 1.
- 20- زيرق (سوسن)، "مساهمة قرض الإيجار في حل مشكل التمويل في مؤسسات القطاع الفلاحي"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت ، سكيكدة، المجلد 06، العدد 10، 2018.
- 21- عزاوي (اعمر) وشيهد (سلمي)، "قرض الإيجار كبديل تمويلي حديث للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 13، 2018.
- 22- عبد الكريم سهام، "سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 09، 2011.
- 23- عياش (زبير) ومناصرة (سميرة)، "التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، العدد 03، 2016.
- 24- فايد (كمال) وقاسي (ياسين)، "دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة العليا للاقتصاد والإحصاء التطبيقي، الجزائر، المجلد 16، العدد 02، 2019.
- 25- قدي (عبد المجيد) وبلعابد (سيف الإسلام)، "مساهمة شركات رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- حالة الولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، العدد 47، 2017.

- 26- قريشي (محمد الصغير) "التمويل برأس مال المخاطر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة في الجزائر"، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، مركز رفاد للدراسات والأبحاث، الأردن، المجلد 07، العدد 01، جوان 2019.
- 27- ساحل (محمد) ، "واقع وأفاق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد 02، العدد 13، 2015
- 28- ساسان (نبيلة)، "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، مجلة دراسات ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد 24، 2015.
- 29- سمايلي (نوفل) وبوطورة (فضيلة)، "مقترح إدراج الفاكترينغ ضمن الخدمات الإقراضية للبنوك التجارية لمساعدة المؤسسات الجزائرية على التصدير"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، المجلد 19، العدد 39، 2018.
- 30- شعور (حبيبة)، "دور الزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية-دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة في الجزائر وديوان الزكاة في السودان-"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن لمهيدي، أم البواقي، المجلد 05، العدد 01، 2018.
- 31- مداحي (محمد) وعزوز (أحمد)، "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الإدارية والمالية ، جامعة حمة لخضر، الواد، المجلد 02، العدد 01، 2018.
- 32- مطاي (عبد القادر)، "تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، المجلد 14، العدد 19، 2018.
- 33- موساسب (زهير)، "ملاءمة عقد تحويل الفاتورة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة بجاية، المجلد 06، العدد 02، 2012.
- 34- مهدي عبد القادر (نادية) وآخرون، "الإسهامات الاقتصادية للمشروعات الصناعية الصغيرة-تجارب دولية مختارة-"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد، المجلد 25، العدد 113، 2019.

III. أطروحات الدكتوراه

- 1- بن سالم (فاروق)، دور إستراتيجية التوجه نحو السوق في تحقيق التنمية المستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخدمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018.
- 2- بوعبد الله (هبة) ، التمويل غير المصرفي للاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016.

- 3- حرب (حكيم) ، دور أساليب التمويل المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015.
- 4- حميدي (يوسف)، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.
- 5- حنفي (أمنية)، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظرية والتطبيق، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2019.
- 6- دادن (عبد الوهاب)، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2008.
- 7- زرقاني (رابح) ، أبعاد واتجاهات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014.
- 8- غربي (حمزة) ، محددات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية والمالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2015.
- 9- قروي (عبد الله)، معوقات تطبيق الإيجار التمويلي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.

IV. النصوص التشريعية والتنظيمية

- 1- المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 54، المؤرخة في 10/09/2003.
- 2- المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية، العدد 03، المؤرخة في 03/01/2004.
- 3- المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 54، المؤرخة في 10/09/2003.
- 4- المرسوم التنفيذي رقم 03-72 المحدد للطبيعة القانونية لمراكز التسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 هـ الموافق لـ 25 فبراير 2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الصادرة بتاريخ 26 فبراير 2003.

- 5- المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسير عملها، الجريدة الرسمية، العدد 32، المؤرخة في 04/05/2005.
- 6- المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 27، المؤرخة في 28/04/2004.
- 7- الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، المؤرخ في أولى جمادى الثانية 1422 هـ الموافق ل: 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، المادة 21.
- 8- قانون رقم 06-11 المتعلق بشركات رأس المال المخاطر، المؤرخ في 28 جمادى الأولى 1428 هـ، الموافق ل 24 جوان 2006 م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 42.
- 9- المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 27، المؤرخة في 28/04/2004.
- 10- القانون رقم 02/17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02.

V. الجرائد

- 1- المقبل (علي)، دراسة حكومية لتطوير البيئة التمويلية المنشآت الصغيرة السعودية بالتعاون مع البنك الدولي، مقال ضمن جريدة العرب الاقتصادية الدولية، صادر بتاريخ 25/05/2019. من الموقع https://www.aleqt.com/2019/07/25/article_1644061.html شوه بتاريخ 12/10/2019.
- 2- مقال في جريدة الرياض السعودية العدد 17170 بتاريخ 28/06/2015، متوفر على الموقع: <http://www.alriyadh.com/1060693> شوه بتاريخ: 07/09/2019.

VI. التقارير

- 1- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 2014.
- 2- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تعزيز فرص التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية- دور السلطات الإشرافية-، 2015.
- 3- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، النهوض بالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 2019.
- 4- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات العربية دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة، الإصدار الرابع، 2019.

- 5- البنك العربي الإسلامي الدولي، التقرير السنوي، عمان، 2017.
- 6- البنك العربي الإسلامي الدولي، التقرير السنوي، عمان، 2016.
- 7- التقرير السنوي للبنك الخارجي الجزائري، 2018.
- 8- التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري (BNA)، 2018.
- 9- تقرير بنك الجزائر، النشرة الثلاثية الإحصائية لسنة 2019.
- 10- لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، التقرير السنوي، 2016.
- 11- الجمعية الأمريكية لرأس المال المخاطر، التقرير السنوي، 2016.
- 12- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات العربية دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة، الإصدار الرابع، 2019.
- 13- تقارير ديوان الزكاة في السودان.

VII. مواقع الإنترنت

- 1- موقع بورصة الجزائر: <http://www.sgbv.dz> (اطلع عليه بتاريخ: 2019/08/17)
- 2- موقع البنك الخارجي الجزائري: www.bea.org.dz (اطلع عليه بتاريخ: 2019/04/20)
- 3- موقع البنك الوطني الجزائري: www.bna.org.dz (اطلع عليه بتاريخ: 2019/04/22)
- 4- موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: www.ansej.dz (اطلع عليه بتاريخ: 2019/03/13)
- 5- موقع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: www.cnac.dz (اطلع عليه بتاريخ: 2019/05/10)
- 6- موقع وكالة تسيير القرض المصغر: www.angem.dz (اطلع عليه بتاريخ: 2019/02/19)
- 7- موقع الرسمي لشركة الجزائر استثمار: <http://www.eldjazair-istithmar.dz> (اطلع عليه بتاريخ 2019/07/06).
- 8- موقع الشركة المالية الأوروبية: <http://www.finalep.dz> (اطلع عليه بتاريخ 2019/04/24)
- 9- موقع الشركة المالية للاستثمارات، المساهمة والتوظيف: <http://www.sofinance.dz> (اطلع عليه بتاريخ 2019/08/02).
- 10- الموقع الرسمي لبنك السلام: www.alsalamalgeria.com (اطلع عليه بتاريخ 2019/06/28)
- 11- موقع وزارة الشؤون الدينية: <http://www.marw.dz/index.php> (اطلع عليه بتاريخ 2019/04/23)
- 12- موقع الجمعية الأمريكية لرأس المال المخاطر: www.nvca.org/digital-publications
- 13- موقع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الهند: <https://msme.gov.in/>
- 14- موقع ديوان الزكاة في السودان: <http://www.zakat-chamber.gov.sd>
- 15- الموقع الرسمي لوزارة الصناعة الجزائرية: www.industrie.gov.dz

I. - Les ouvrages

- 1- Auboin (Marc) and others, **Supply Chain Finance and SMEs: Evidence from International Factoring Data**, Centre for Economis stadies and Ifo Institute , working paper, 2016.
- 2- Bennouna (Ahmed), **Le Credit-Bail au Maoc , un monde de financement originale**, édition l’Harmattan, Paris, France, 2014.
- 3- Brayer (Gérard), **La Finance Islamique L’autre Finance**, édit société de la législation compare, Paris, 2009.
- 4-Delchet (Karen), **Développement durable ; L’intégrer pour réussir**, AFNOR, 2007.
- 5- Jacquilla (Bertrand) , Solnik (Bruno), **Marchés Financiers : Gestion de portefeuille et des risques** , Dunod , 2^{ème} édition , Paris.

II. - Les articles

- 1-Adair (Philippe) et Adaskou (Mohamed), "Théories financières et endettement des PME en France", **Revue internationale P.M.E**" , Volume 24, Number 3, 2011.
- 2- Lazaar,(mohammed. Samy) & boutella,(mohamed). « dynamiques et importances des pme en algéries », **Revue de l'économie financière et des affaires JFBE**, Issue : 2 , N° :4, 2018
- 3- Melikaoui (Mouloud), "Does factoring solving The financing problems and difficulties faced by SMEs in Arab countries? international experiences", **Journal of Economic and Financial Studies**, University of El Oed, Volume: 12,N° 1, 2019.
- 4- Mihaela Orheian (Oana), "the advantages of using factoring as financing technique on international transaction market", **journal of economy, commerce and tourism series**, volume IX, faculty of tourism and commercial management, Bucharest, Romania, 2012.
- 5- Niradjini.A et Priya. K B , “Impact of Capital Structure on Financial Performance of The Listed Trading Companies in Siri Lanka”, **International Journal of Scientific and Research Publications**,volume3,issue 5, 2013.
- 6-NOUNA (Khoulâ) et AIT SOUDANE (Jalila), "Les PME Marocaines et la problématique de financement", **International Journal of Economics and Strategic Management of Business Process**, Vol :15, 2019.
- 7- SI LEKHAL (Karim), "Le financement des PME en Algérie : difficultés et perspectives", **Recherches économiques et managériale**, Faculté des Sciences Economiques et Commerciales et des Science de Gestion Université Mohamed Khider – Biskra, № 12, Décembre 2012.
- 8- SI LEKHAL (Karim), " La difficulté de financer les PME dans un contexte de forte asymétrie d’information: Cas des PME algériennes", **Revue Performance des Entreprises Algériennes**, Université Ouargla, № 03, 2013

III. – Autres

- 1- MSME, MICRO, SMALL AND MEDIUM ENTREPRISES OF INDIA”, Annual report 2018-2019.
- 2- Factors Chain International (FCI), annual review, 2018.
- 3- Ministère de l’industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de L’investissement, Bulletin d’information statistique de la PME,N°28, Mai 2016.
- 4- Ministère de l’industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de L’investissement, Bulletin d’information statistique de la PME,N°28, Mai 2016.
- 5- Venture Enterprise Center, Japan (VEC) Venture News (Preliminary Report)—The Result of Survey on Venture Capital Investment Trends in FY 2018.
- 6- Rapport Annual de l’observation des financement du marché

الملاحق

الملحق رقم (01): جزء من مخرجات الحزمة الإحصائية SPSS
Test du Khi-deux

Test

	السؤال 1	السؤال 2
Khi-deux	70.333 ^a	13.000 ^a
Ddl	2	2
Signification asymptotique	,000	,002
Signification	,000 ^b	,002 ^b
Signification de Monte Carlo		
Intervalle de confiance à 95%		
Borne inférieure	,000	,001
Borne supérieure	,000	,003

Test

	السؤال 3	السؤال 4
Khi-deux	34.148 ^a	8.333 ^a
Ddl	4	2
Signification asymptotique	,000	,016
Signification	,000 ^b	,016 ^b
Signification de Monte Carlo		
Intervalle de confiance à 95%		
Borne inférieure	,000	,014
Borne supérieure	,000	,019

Test

	السؤال 5	السؤال 6
Khi-deux	14.519 ^a	24.000 ^a
Ddl	1	1
Signification asymptotique	,000	,000
Signification	,000 ^b	,000 ^b
Signification de Monte Carlo		
Intervalle de confiance à 95%		
Borne inférieure	,000	,000
Borne supérieure	,000	,000

Test

	السؤال 7	السؤال 8
Khi-deux	26.778 ^a	35.852 ^a
ddl	2	1
Signification asymptotique	,000	,000
Signification	,000 ^b	,000 ^b
Signification de Monte Carlo		
Intervalle de confiance à 95%		
Borne inférieure	,000	,000
Borne supérieure	,000	,000

Test

	السؤال 9	السؤال 10
Khi-deux	50.074 ^a	14.519 ^a
ddl	1	1
Signification asymptotique	,000	,000
Signification	,000 ^b	,000 ^b
Signification de Monte Carlo		
Intervalle de confiance à 95%		
Borne inférieure	,000	,000
Borne supérieure	,000	,000

Test

	السؤال 11	السؤال 12
Khi-deux	46.296 ^a	42.667 ^a
Ddl	1	1
Signification asymptotique	,000	,000
Signification	,000 ^b	,000 ^b
Signification de Monte Carlo		
Intervalle de confiance à 95%		
Borne inférieure	,000	,000
Borne supérieure	,000	,000

Test

	السؤال 13	السؤال 14
Khi-deux	50,074 ^a	81,000 ^a
Ddl	1	4
Signification asymptotique	,000	,000
Signification	,000 ^b	,000 ^b
Signification de Monte Carlo		
Intervalle de confiance à 95%		
Borne inférieure	,000	,000
Borne supérieure	,000	,000

Test

	السؤال 15	السؤال 16
Khi-deux	39,185 ^a	40,111 ^a
Ddl	1	2
Signification asymptotique	,000	,000
Signification	,000 ^b	,000 ^b
Signification de Monte Carlo		
Intervalle de confiance à 95%		
Borne inférieure	,000	,000
Borne supérieure	,000	,000

Test

	السؤال 17	السؤال 18
Khi-deux	13,407 ^a	18,963 ^a
Ddl	3	1
Signification asymptotique	,004	,000
Signification	,004 ^b	,000 ^b
Signification de Monte Carlo		
Intervalle de confiance à 95%		
Borne inférieure	,002	,000
Borne supérieure	,005	,000

Test

	السؤال 19	السؤال 20
Khi-deux	23,037 ^a	46,296 ^a
Ddl	4	1
Signification asymptotique	,000	,000
Signification	,000 ^b	,000 ^b
Signification de Monte Carlo		
Intervalle de confiance à 95%		
Borne inférieure	,000	,000
Borne supérieure	,001	,000

Test

	السؤال 21	السؤال 22
Khi-deux	20,519 ^a	24,000 ^a
Ddl	3	1
Signification asymptotique	,000	,000
Signification	,000 ^b	,000 ^b
Signification de Monte Carlo		
Intervalle de confiance à 95%		
Borne inférieure	,000	,000
Borne supérieure	,000	,000

Test

	السؤال 23	السؤال 24
Khi-deux	46,296 ^a	34,333 ^a
Ddl	1	2
Signification asymptotique	,000	,000
Signification	,000 ^b	,000 ^b
Signification de Monte Carlo		
Intervalle de confiance à 95%		
Borne inférieure	,000	,000
Borne supérieure	,000	,000

Test

	السؤال 25	السؤال 26
Khi-deux	42,667 ^a	98,148 ^a
ddl	1	3
Signification asymptotique	,000	,000
Signification	,000 ^b	,000 ^b
Signification de Monte Carlo		
Intervalle de confiance à 95%		
Borne inférieure	,000	,000
Borne supérieure	,000	,000

Test

	السؤال 27	السؤال 28
Khi-deux	8,778 ^a	39,185 ^a
ddl	2	1
Signification asymptotique	,012	,000
Signification	,012 ^b	,000 ^b
Signification de Monte Carlo		
Intervalle de confiance à 95%		
Borne inférieure	,010	,000
Borne supérieure	,014	,000

Test

	السؤال 29	السؤال 30
Khi-deux	39,148 ^a	18,148 ^a
ddl	4	3
Signification asymptotique	,000	,000
Signification	,000 ^b	,000 ^b
Signification de Monte Carlo		
Intervalle de confiance à 95%		
Borne inférieure	,000	,000
Borne supérieure	,000	,001

